مستقبل مصر بعد الثورة

شريف الشوباشى

مكتبة مدبولى

مستقبل مصر بعد الثورة

الشوباشي ، شريف
مستقبل مصر بعد الثورة
المؤلف : شريف الشوباشي
ط١.– القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠١١م.
٢١٦ ص؛ ١٤.٥ × ٢١.٥ سم.
تدمك: 978-977-208-924-6
١– مصر – تاريخ – الثورات
أ. العنوان
ديوي ٩٦٢
رقم الإيداع : ٩٨٥٧ / ٢٠١١م

مكتبة مدبولي
٦ ميدان طلعت حرب – القاهرة
ت: ٢٥٧٥٦٤٢١ ف: ٢٥٧٥٢٨٥٤
الموقع الإلكتروني: www.madboulybooks.com
البريد الإلكتروني: info@madboulybooks.com

الإخراج الداخلي : سالي حسانين (مكتبة مدبولي)
تصميم الغلاف : محمد عطيه

شريف الشوباشي

مستقبل مصر بعد الثورة

مكتبة مدبولى

٢٠١١م

مقدمة

إذا لم يقم الشعب المصرى بثورة فى العقول وفى المفاهيم وفى السلوكيات وإذا لم يقبل انتزاع طبقات متراكمة تجمعت حول جسده خلال مئات السنين قوامها التطرف الفكرى والسلبية وعدم الالتزام والإذعان للواقع والأفكار المسبقة حول المرأة واحتقار الأقليات.. فسوف تتحول ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م إلى مجرد انقلاب نجح فى خلع رأس الدولة وبعض أعوانه وفى القضاء على القليل من مظاهر الفساد السطحية لكنه عجز عن إحداث تغيير جذرى فى الضمير الجماعى لشعب مصر.

كانت ثورة ٢٣ يوليو مجرد انقلاب عسكرى قام به نحو ١٦٠ ضابطاً بالجيش المصرى على الملك فاروق. لكن هذا الانقلاب سرعان ما تحول إلى ثورة حقيقية قلبت التركيبة الاجتماعية وكافة معايير التعامل ونظام القوى السائد قبل يوم ٢٣ يوليو رأساً على عقب.

أما فى ٢٥ يناير فقد قام الشعب بثورة بالمعنى المتعارف عليه للكلمة اى أن الجماهير نزلت إلى الشوارع والميادين وواجهت قوات الأمن وتحدت القمع وسقط مئات الشهداء وآلاف

الجرحى. لكنه لم يحدث أى تغيير فى العقول والمفاهيم والتركيبة الاجتماعية والعلاقات بين الناس.

فهل تتحول ثورة ٢٠١١ إلى انقلاب كما تحول انقلاب ١٩٥٢ إلى ثورة؟

الشواهد الأولية تقول: نعم.. لكن إجابتى: بل ستكون ثورة. لكن بشرط ما يلى..

بصراحة

كان والدى رحمه الله عندما يشاهد النهاية السعيدة فى الأفلام المصرية الأبيض والأسود والتى كانت كثيراً ما تنتهى بزواج البطل والبطلة يضحك قائلاً: هذه ليست النهاية.. بل بداية مشكلات جديدة.

قفز إلى ذهنى هذا التعليق وأنا أشاهد مظاهر الفرح الغامرة التى عمّت مصر والعالم العربى بأكمله لحظة الإعلان عن تخلى حسنى مبارك عن الحكم يوم ١١ فبراير ٢٠١١م. لم يمنعنى ذلك من الفرحة والمشاركة فى الاحتفالات بطبيعة الحال. لكن مقولة والدى ظلت تلح على خاطرى. رحيل مبارك مثل النهاية السعيدة لأفلام الأبيض والأسود.. فهو خطوة هامة للغاية بل وحاسمة فى الاتجاه الصحيح.. لكنه ليس النهاية بل هو بداية مرحلة تحول خطير فى تاريخ مصر من حكم الفرد الذى يرزح تحت ظله الشعب المصرى منذ آلاف السنين إلى حكم ديمقراطى يختار فيه الشعب من يقوده ومن يمثله. وإذا أردنا الاحتكام إلى سوابق التاريخ يتضح لنا أن مثل هذا التحول استلزم فترة زمنية دامت لأكثر من ٨٥ عاماً كاملة بعد الثورة الفرنسية التى اندلعت عام ١٧٨٩م كما سنرى بالتفصيل فى فصل قادم.

فكم من الوقت يستغرق التحول فى مصر؟

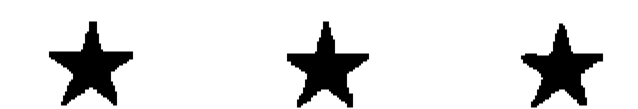
بالتأكيد أنه لن يستغرق مثل هذه الحقبة الطويلة. لكنه علينا أن نكون مدركين أن طريق التحول لن يكون سهلا وممهدا كما قد يتصور البعض. وهناك تحديات تبدو الآن كالجبال الشامخة بيننا وبين استقرار نظام ديمقراطى بالمعنى الحقيقى للكلمة. لكن جوهر المشكلة أننا لا ندرك ما هى المشكلة. محنتنا الحالية هى أننا عاجزون عن تشخيص الداء الذى ينخر فى جسد الأمة. ونحن نتصور أن التحول إلى الديمقراطية وتحقيق التقدم والتنمية لا يتطلب سوى إرادة شعبية جماهيرية صادقة ونية طيبة وصفاء القلوب.. وكل هذا قد يساعد لكنه لا يصنع الديمقراطية ولا التقدم.

فالقضية الفعلية تكمن فى الانقلاب الذى طرأ على الشخصية المصرية فى الأربعين سنة الماضية ونتج عنه جيل أو جيلان يحملون بذور الانحطاط الثقافى والتردى الأخلاقى. وحتى لو اعتبرنا أنه تغيير فى السطح وقابل للتعديل والتغيير فإنه مع ذلك يطغى حاليا على الساحة السياسية والثقافية والإعلامية والتعليمية ويضفى مناخا غير صحى وأساليب تفكير مغلوطة تجعل آليات الفهم والإدراك مشوشة لدى غالبية الناس. ونحن بطبيعتنا نكره مَن يقدم لنا مرآة صادقة نرى فيها أنفسنا كما نحن.. فما نريده

هو مرآة مُجمّلة تجعلنا نتخيل أننا أذكى وأفضل من غيرنا ونطمئن إلى ذلك حيث أن غيرنا عادة ما يقدم صورة أمينة عن نفسه.

وعندما ذهبت للإقامة بفرنسا أصبت بالذهول وأنا أتابع التلفزيون وأقرأ الصحف. فأنا معتاد على ثقافتنا التى تؤكد دائما أن "كله تمام" وأن الأحوال تدعو إلى الاستبشار والتفاؤل. وفوجئت فى فرنسا بأن غالبية الضيوف فى وسائل الإعلام يرددون أن "كله مش تمام". وكنت أشعر فى البداية أن فرنسا فى حالة اقتصادية وسياسية متردية للغاية وأنها على شفا الانهيار.. فى حين أن مصر فى وضع اقتصادى عظيم وأن كل المؤشرات تدعو للتفاؤل والثقة بالمستقبل.

وكان الواقع بالطبع عكس ذلك على خط مستقيم. وبالمقارنة أدركت كم أن النفور ممن يجترىء على تعرية الحقيقة وإظهارها كما هى دون "رتوش" هو سمة من أبرز سمات الشخصية المصرية الحالية.



وعندما يشعر مريض بسخونة فى جسده فهو يقيس نفسه بميزان الحرارة. وإذا اكتشف أن حرارته مرتفعة فالإنسان العاقل يذهب إلى الطبيب أو يبحث لنفسه عن العلاج. لكن البعض

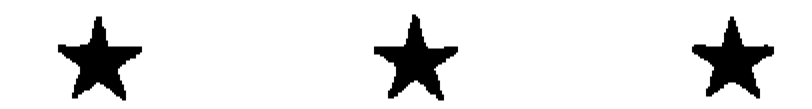
يلجأ إلى حل آخر وهو كسر ميزان الحرارة والتخلص منه وكأن المشكلة فيمن كشف العلة وليس فى العلة ذاتها.

وأعلم أننى أعرّض نفسى لمصير ميزان الحرارة وأنا أكتب هذا الكتاب. أعلم أن ما سأطرحه من حقائق سيكون مرفوضاً وملفوظاً وأن الغالبية ستشيح بوجهها وتأبى النظر إلى المرآة التى أحاول أن أقدمها لنفسى وللجميع عن الشخصية المصرية الحالية والتى اعتبرها جوهر المشكلة ولب الداء والعائق الحقيقى للتقدم والازدهار بعد ثورة ٢٥ يناير العظيمة. أعلم أن الغالبية سترى فى كلامى تشاؤما ونظرة سوداوية وأتوقع أن تكال الاتهامات لشخصى الضعيف بأننى متآمر أو عميل لمن يريدون تشويه صورة المجتمع المصرى أو أننى أتعمد جلد الذات وتعذيب النفس دون ما يدعو لذلك.

وأعلم أن هذا التناقض بين الواقع والصورة المرسومة له فى الأذهان هو البلسم الذى جعل الناس فى مصر دائما ترضى بالمقسوم وتتحمل الصعاب وتشهر ابتسامة راضية أمام مصاعب الحياة اليومية. لكنه سلاح ذو حدين.. فهو فى نفس الوقت سد منيع أمام أى محاولة جادة للتغيير الجذرى والتخلص من العيوب والنواقص. ويبدو أن شعوب الدول المتقدمة قد أدركت ذلك. فهم يبرزون الصورة الحقيقية بل يضاعفون أحيانا من قتامتها لأن

ذلك يحفزهم على العمل من أجل تغيير الواقع إلى الأحسن دائما بدلا من القناعة الزائفة والرضا المستكين بالمصير غير المحتوم.

وبعد الثورة بفترة قصيرة تعرض أحد المسئولين فى الحجر الصحى إلى البهدلة والإهانة وألقت النيابة القبض عليه لمجرد أنه كشف بعض الحقائق بشأن المهازل التى وقعت فى التعامل مع الشهداء والجرحى الذين سقطوا خلال الثورة. وقد رأيت الرجل يتحدث بمرارة شديدة فى أحد البرامج التلفزيونية مؤكدا أن المحقق نهره قائلا: "كيف تقول هذا الكلام.. هى البلد ناقصة".. وهو نفس المنطق الذى كان سائداً قبل الثورة بأنه لا بد من إخفاء الحقيقة على الناس لأن الحقيقة تتسبب فى إثارة المشاكل وإحباط الناس وزرع البلبلة فى المجتمع. وطالما أننا نفكر بهذا الأسلوب فوداعاً للديمقراطية والتقدم.



من هذا المنطلق فقد قررت أن أقدم فى هذا الكتاب الصورة التى أراها دون تزويق ولا مساحيق جمالية. لن ألف وأدور وأجهد نفسى لتزيين الحقيقة واختيار الكلمات التى ترضى الغالبية بل أقول بصراحة إنه إذا لم ننجح فى نسف الكثير من القيم البالية والأفكار المسبقة والسلوكيات المتردية التى تراكمت على الشخصية المصرية فلن تتقدم مصر خطوة واحدة إلى الأمام

وسنظل نعانى من التخلف ونفتح الباب على مصراعيه لدكتاتور جديد يركب على أنفاسنا ثلاثين عاما أخرى.. ونظل نلعن الظروف ونتبادل الاتهامات ونعلق المشكلات على شماعات مختلفة دون أن ندرك أن طريق الحضارة مفروش برؤية صحية للحياة ونظرة مختلفة للآخر وقبول العيش سويا على نفس الأرض والإيمان بالمصير المشترك بين كافة أبناء الوطن بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من القيم والمفاهيم ومعظمها غير متوفر لدينا الآن.

وحتى نكون صرحاء مع أنفسنا علينا أن نعترف بأن هناك نسبة كبيرة غير مقتنعة أساسا بأن الديمقراطية هى النظام المناسب لمصر وسوف أتعرض إلى ذلك لاحقا. وهناك نسبة كبيرة غير مقتنعة على الإطلاق بضرورة المساواة بين المسلمين والأقباط لأن الوضع الطبيعى فى رأيهم هو أن يكون الأقباط تحت حماية المسلمين ويعيشون فى كنفهم وأن أى حقوق للأقباط ليست سوى منحة من الأغلبية المسلمة تستطيع أن تهبها وأن تمنعها. هناك نسبة كبيرة على قناعة راسخة بأن مصر دولة إسلامية وبالتالى فإن الأقباط ضيوف عليها لهم حقوق الضيف لا أكثر ولا أقل. كما أن هناك نسبة ضخمة مقتنعة بأن المرأة قد نالت حقوقاً أكثر مما تستحق وأنها مخلوق قاصر وتابع للرجل.

وهناك نسبة كبيرة مقتنعة بأن المساواة بين الناس وهم كبير لأن هناك أناساً خلقوا للعيش فى القاع وآخرون خلقوا للعيش فى النعيم. وكل هذه القناعات وغيرها مما علق بالشخصية المصرية مانعة للتقدم وحاجبة للديمقراطية.

لا بد إذا أن نبدأ بالاعتراف بأنه قد حدثت تشوهات خطيرة فى الشخصية المصرية ولا بد من وضع أيدينا على الداء وتشخيصه قبل أن نحلم بأى تقدم. لكنه طالما أننا نرفض أن ننظر إلى الحقيقة فى عيونها ونؤثر أن نعيش فى الأوهام والخرافات التى نصنعها بخيالنا.. وطالما أننا نفضل الانغماس فى التفاؤل الأحمق والبلادة العقلية فإننا لن نضع أرجلنا على طريق التقدم ولو قامت عشر ثورات أخرى فى مصر.

ولا أنتظر أن ينبهنى أحد إلى أن مصر زاخرة بالكفاءات وبطاقات مكبوتة ومكتومة تستطيع أن تجعل من حياتنا جنة وتقذف بنا فى سنوات قليلة إلى مصاف أكثر البلاد تقدما ورخاء. فأنا أعلم ذلك علم اليقين. وقد أثبتت ثورة ٢٥ يناير أن الشعب المصرى قادر على أن يصنع المعجزات. لكن المشكلة أن كل الكفاءات والطاقات الكامنة فى المجتمع فى حاجة إلى منظومة عقلية توجهها فى الاتجاه الصحيح لأن المنظومة العقلية السائدة حاليا تجرنا جرا إلى طريق التخلف والانحطاط.

وإذا كان لثورة ٢٥ يناير دور فى تحديد مستقبل مصر فإنه سوف يتمثل فى تفكيك هذه الشخصية التى ترفض بالسليقة مبادىء الديمقراطية والحرية والمساواة بين كافة المواطنين وبناء شخصية جديدة تتقبل كل هذه القيم والمبادىء.

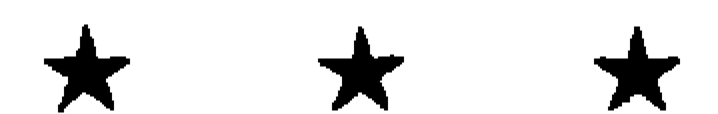
وفى ظل نظام حكم سابق لم يكن يعترف بالكفاءة ولا بالثقافة الجادة نشأت أجيال تقتات على الفهلوة والفرقعات الكلامية وعلى فرض النفس من خلال الطرق على الأبواب والأصوات العالية واختفت صفات الأجيال السابقة من تعمق فى الفهم وتعقل فى الإدراك. وخلال الأربعين عاما الماضية هيمن على الساحة جيل يتحدث كثيراً ويسمع قليلاً.. يكتب كثيراً ويقرأ قليلاً.. يفتى كثيرا لكنه يدرس ويتعمق قليلاً.

★ ★ ★

كانت الأجيال السابقة حتى الستينات من القرن العشرين تسعى للإقناع عن طريق الحجة والمنطق أما الجيل الحالى فيستخدم الكلمات الصادمة والمعانى المتطرفة والعبارات الرنانة والطنانة للوصول إلى خيال المتلقى الذى اعتاد على تلك الأساليب وأصبح مدمنا لها ولم يعد يتقبل غيرها.

وقد كتبت فى عام ٢٠٠٧م مقالاً بالأهرام تحت عنوان "من يتحكم فى عقل مصر؟" قلت فيه إنه لو بُعث طه حسين من

القبر وأقام ندوة ثقافية فى قاعة صغيرة فإنها سوف تمتلىء بصعوبة. أما لو أقام الداعية عمرو خالد أمسية دينية فى ستاد القاهرة الرياضى فإن الاستاد سوف يمتلىء عن آخره وسيقف الآلاف بالخارج يجاهدون من أجل الدخول. ومن أهم أسباب ذلك أن الأول يخاطب العقل والثانى يخاطب الغرائز.



ولكى تدرك أيها القارىء الكريم ما أقصده بطريقة عملية أعطى مثالا افتراضيا وإن كان قد وقع ما يشبهه كثيرا بعد اندلاع الثورة. ففى غمرة الغليان المعادى للمسئولين الفاسدين فى العصر الفاسد الذى كان يتزعمه حسنى مبارك اتفق الجميع على ضرورة محاسبة كل من أخطأ فى حق الشعب وكنت أنا واحداً من هؤلاء. لكنه لو كتب أو قال أحد: "لقد أخطأ هذا المسئول ويجب محاسبته بموجب القانون وتقديمه لمحاكمة عادلة" فى حين قال آخر: "لقد أخطأ ولا بد من حرقه فى ميدان عام أو شنقه وتعليق جثمانه أمام جماهير الشعب وتمزيق جسده إرباً إرباً".. فإن كلام الأول سيضيع وسط الصياح وسيكون قائله منعزلا لا يستمع إليه أحد ولا يلتفت إليه أحد. أما الثانى فسيلقى الإعجاب والتقدير ويعتبر من نجوم الصحافة والإعلام والفكر.

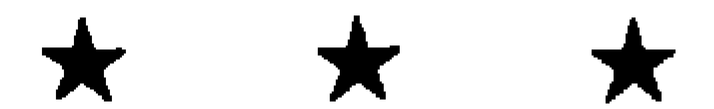
الأول سيكون كأنه يؤذن فى مالطة. أما الثانى فسوف يُرفع على الأعناق لأنه يمثل الثقافة الغالبة والحالة الذهنية الرائجة التى تلغى المنطق والحكمة ولا تقبل إلا صوت الغرائز الأساسية ورجع صدى التراث العتيق الذى خلفه السلف والذى جعل الناس تنساق وراء دوى الكلمات الطنانة وتعشق الغلو فى المنطق والتطرف فى التعبير عن المعانى.

وفى الماضى عندما أراد طه حسين أن يلفت أنظار الناس كتب كتاب "الشعر الجاهلى" وهو رؤية متكاملة للثقافة العربية نتفق معها أو نختلف، لكنها تقوم على المنطق والحجج المدروسة. أما من يريد أن يلفت الأنظار الآن فعليه أن يلطم على وجهه وأن يمزق هدومه ويستخدم أسلوب التهويل والمبالغة وتحريك أحط الغرائز. كان سلاح أم كلثوم هو صوتها الذهبى فى حين أن سلاح مطربات هذه الأيام هو العرى والرقص الخليع لأنها الوسيلة المثلى لجذب الأنظار. كان أسلوب نجيب الريحانى هو التمثيل الراقى والحركات الموزونة فى حين أن المطلوب اليوم هو الابتذال والسوقية والحركات الهستيرية من أجل إرضاء ذوق الجمهور الجديد.

المشكلة الجوهرية هى أن الإنسان المصرى لم يعد يستسيغ خطاب الانفتاح على آفاق المستقبل وصار ينساق وراء خطاب

الانغلاق على الماضى. هناك الآن حساسية مفرطة لدى الكثيرين إزاء كل من يحتكم إلى العقل، وأصبح الناس يميلون بالفطرة إلى من يقوم بتهييج المشاعر وتأجيج العواطف ويعتمد على الغيبيات والإيحاءات السماوية للتأثير على الناس. وأعلم مسبقا أن نسبة كبيرة ممن سيقرأون هذا الرأى سيصابون بالتعجب ويرفضون ما أقوله بالفطرة والسليقة ولن يصل إليهم المعنى الذى أقصده لأن العقول أصبحت موصدة بفعل أربعين عاماً من التغييب العقلى والتخدير النفسى الجماعى. فمن يتحدث الآن بلغة العقل كأنما يتحدث على موجة مختفلة لا تلتقطها آذان الغالبية.

قد ينفعل البعض قائلين: أى عقل تقصد؟ هذا المسئول الذى سرق ونهب هو مجرم ويجب رجمه وذبحه وتمزيق جسده ولا مجال للعقل ولا للعدالة لأنه هو نفسه لم يراع العدالة عندما كان فى الحكم. ومعنى هذا الكلام أن المجتمع يتعامل بمنطق الفرد وينساق وراء عواطفه وانفعالاته وميوله الذاتية.. وهذه سمة من أبرز سمات التخلف.



لقد أصبحنا أمة بلا عقل تسيرها الغرائز الأساسية. وقد أعادت لنا ثورة ٢٥ يناير الشعور بالكرامة والعزة والثقة بالنفس

إلا أنها لم تعد إلينا حتى الآن العقل المسلوب والثقافة الغائبة وأخلاقيات ما نسميه الزمن الجميل.

ولا شك أن النجاح الساحق الذى حققه خلال الأربعين سنة الماضية كل من تحدثوا باسم الدين ورفعوا شعار الإسلام أو المسيحية فى مصر لهو أبلغ دليل على رفض الغالبية للغة العقل حيث أن هؤلاء الدعاة الجدد يستغلون انغماس الناس فى الإدراك الحسى بديلا عن الفهم العقلانى. وأصبح التأثير الأقوى لشيوخ الفتاوى الذين يبثون الرعب فى قلوب الناس من النار ولهيب جهنم ويوهمون الجميع بأن من يتحدث بلغة العقل ما هو إلا علمانى وأن العلمانى كافر والعياذ بالله فنجحوا فى الهيمنة الكاملة على الغالبية العظمى من أبناء الشعب المصرى التى استسلمت لسكرة معنوية أتمنى أن تفيق منها قريباً.

أما الشيخ العظيم محمد عبده والشيوخ الأفاضل مصطفى عبد الرازق وأبو زهرة وغيرهم كثيرون فإن عصرهم قد ولّى ولو عادوا الآن فلن يستمع إليهم أحد وسيُعرض عنهم الجميع لأن فكرهم الدينى يقوم على إعمال العقل وتنقية التراث الإسلامى من كل ما علق به من انحرافات عقائدية وخرافات وشعوذة.

فالبضاعة الرائجة الآن هى الإسفاف والتخاريف والخزعبلات وأصبح العاقل ينتمى إلى فصيلة انقرضت مثل "الديناصور" وهذا

ما قصدته فى روايتى التى تحمل هذا الإسم والتى صدرت قبل أشهر قليلة من الثورة. أما الشخصية القادرة على الظهور ونيل الإعجاب فهى شخصية "المدّعى" والأفاق التى صارت المثل الأعلى للكثيرين.

★ ★ ★

وكثيراً ما أشعر وأنا أمام شاشة التلفزيون أو أثناء قراءة إحدى الصحف فى هذه الأيام البائسة أننى أجلس فى مقهى وأتابع مناقشة أناس ربما يكونوا مخلصين لكنهم لم يبذلوا الجهد الكافى للتعمق فى الأمور التى يتحدثون فيها أو لتحصيل المعلومات الكافية لإصدار الأحكام والفتاوى وكثيرا ما أصاب بتلبك معوى من بعض ما أسمع. ولا أستطيع أن أصف مدى حزنى لكم المعلومات الخاطئة التى يطلقها البعض بمنتهى الثقة فلا يراجعهم المحاور أو المذيع لأنه هو نفسه يجهل الحقيقة.. كما تمر الأخطاء على الغالبية التى اعتادت على عدم تحرى الدقة والالتزام بالوقائع الصحيحة.

ولو قال أحد أن محمد على جاء إلى الحكم عام ١٨٠٦م كما سمعت من أحد الضيوف فى التلفزيون فسوف تمر هذه المعلومة دون تعليق أو تكذيب. وإذا حدث واعترض أحد بأن التاريخ الصحيح هو ١٨٠٥ فسوف يضحك الناس حتى يستلقوا على

ظهورهم. فمن هذا الذى تعب نفسه ويضيع وقتنا بتصحيح هذه المعلومة التى لا تقدم ولا تؤخر؟ لأنه فى الذهنية المسيطرة فإنه لا فرق بين ١٨٠٦ و ١٨٠٥ أو حتى ١٨١٠ أو ١٨٢٠.. ما هى المشكلة ؟ ما هى القضية؟

المشكلة هو أن هذا هو الفارق بين الحضارة والتخلف. فالدقة والتحرى والتدقيق تعد من المبادىء المؤسسة للحضارة.. ومن أهم سمات التخلف اختلاط الأمور والمعلومات والحقائق. ومن يتربى على الدقة والجدية يعتلى سلم الرقى والحضارة ومن ينشأ فى أحضان الاتكال وعدم الاكتراث والإهمال يظل متخبطاً فى دهاليز التخلف وعاجزاً عن الخروج منها كما هو حالنا الآن.

★ ★ ★

قد يبتسم البعض باستهتار ويشيحون بيدهم متصورين أننى أبالغ أو أنى "أخرف" وأحمّل الأمور أكثر مما تحتمل. ولهؤلاء أعطى مثالاً ملموساً. فلو طلب من عامل فى مصنع طائرات أن يقوم بخرط مسمار قطره ٨ مليمترات وكان هذا العامل ينتمى إلى العالم المتخلف مثلنا فيقوم بخرط مسمار قطره ٧ مليمترات ويقول لنفسه: "ياسلام.. يعنى حبكت قوى.. حاتفرق على المليمتر ده؟ ياعم صلى على النبى".

لكنه عندما تحلق الطائرة فى الأجواء فهى قد تتعرض للسقوط بسبب هذا المسمار. هذا المليمتر الذى استهتر به العامل من الممكن أن يكون الفارق بين الحياة والموت بالنسبة لعشرات أو مئات من ركاب الطائرة المنكوبة.

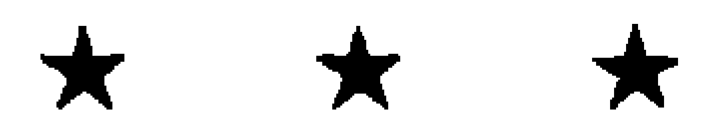
وللأسف أنه خلال إقامتى فى باريس اكتشفت أنه لا يمكن الوثوق بالتحاليل والفحوصات الطبية والأرقام الواردة بها التى كثيرا ما اكتشفت المعامل الفرنسية عدم دقتها. ولا أنسى عندما زارنى بمكتبى فى باريس أحد أبرز نجوم السينما المصرية وهو فى حالة ذهول لأن المستشفى الفرنسى اكتشف أن التحاليل التى جاء بها من القاهرة لم تكن دقيقة وبالتالى فقد كان التشخيص خاطئا. كذلك فإنه لا يمكن الوثوق فى الأرقام الخاصة بالاقتصاد مثل التضخم والبطالة وغير ذلك ليس فقط لأن الحكومة تتعمد تزويرها لصالحها وإنما لأن الدقة والجدية والعقلية العلمية المطلوبة فى هذه الأمور غير متوفرة عندنا.

وعندما توافدت أسر شهداء ثورة ٢٥ يناير على المشرحة التى بها جثة ذويهم لتسلمها حدث أن اختبارات الدى إن إيه كانت خاطئة فى أكثر من حالة مع أن نسبة الوثوق بها فى العالم المتقدم تصل إلى ٩٩,٩% وهى نسبة حقيقية وليس "تهريج" كما هو الحال عندنا.

ومنذ نحو مائة عام كتب شاعر النيل حافظ إبراهيم بيتاً يبدو قاسياً لكنه للأسف يعبر بصدق عن سمة جوهرية فى مجتمعنا مشيراً إلى مصر بالكنانة:

وإذا سُئلت عن الكنانة قلْ لهم   هى أمة تلهو وشعب يلعبُ

ولا يستطيع أحد أن يتهم حافظ إبراهيم بأنه كان حاقداً على مصر أو كارهاً لها فقد كان على عكس شوقى معجوناً بطينة مصر ومنتمياً للطبقة الكادحة من أبنائها. ومن منطلق حبه العميق لبلده كان يرى عيوبها ويفضحها حتى يتقدم المجتمع وتعود مصر إلى سابق عهدها من الحضارة والتمدن. وقد قررت أن أنتهج نهج حافظ وغيره من الذين كسروا المحرمات وقالوا كلاماً يغضب الغالبية ويسير ضد التيار وضد الثقافة السائدة.. لكنه الكلام الذى يساهم فى إحياء الضمائر المخدرة وإثارة الوعى فى النفوس.



وإذا كان حافظ إبراهيم قد ثار على الأوضاع وانتقدها فى عصره فما بالك لو أنه عاش فى عصرنا هذا؟ ما الذى كان سيكتبه لو عايش التدهور الذى حدث فى الشخصية المصرية خلال العقود الماضية؟ ربما كان الله رحيماً به وبغيره من رواد

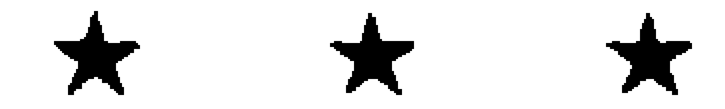
التنوير فى مصر بأنه لم يمد فى أعمارهم حتى يعيشوا فى أيامنا هذه.

وكانت بشائر التدهور عندما بدأ نظام الحكم يسعى بعد الثورة إلى إسكات أى رأى مخالف. لكن بداية الانحدار الفعلى كانت عندما عمد أنور السادات إلى تشويه سمعة المثقفين والكتاب المعارضين له ووصفهم بالأفندية وبدأ فى تقليب جموع الشعب وتأليبهم على كل من يُعمل العقل وكان هدفه أن يقضى على مصداقية كل من يخالفه فى سياسته إزاء الغرب وإسرائيل. فقد ووجه السادات بانتقادات عنيفة من المثقفين عندما حاول أن يوهم البسطاء بأن السلام مع إسرائيل معناه الرخاء والنمو فأراد أن يدمر مصداقية المثقفين والكتاب ويعطى انطباعا بأنهم لا ينتمون للشعب ولا يفهمون همومه كما يفهمها هو. ربما كان السادات على حق فى سياسته وليس هنا مجال مناقشة ذلك.. لكن واقع الأمر أنه وقع فى تناقض مع الفكر السائد آنذاك فسعى إلى تغييره من خلال الوقيعة بين الشعب والمثقفين.

وراح السادات وبقى المنطق المسموم الذى بثه لمواجهة خصومه السياسيين بل وتفاقم فى عصر مبارك الميمون الذى أصبحت فيه الثقافة عورة وعيبا. وكان كل من يكتب أو يقول

كلاما مخالفا لفكر الغوغاء ومنطق الدهماء يقابل بالسخرية والاستهزاء ويتهمونه بأنه غريب عن شعب مصر.

والمسألة ليست المفاضلة بين العقل والعواطف. فواقع الأمر أن دعاة العقل هم الرحماء وهم الأقرب إلى الدين الصحيح. أما دعاة الغرائز والباطنية فهم ينادون بقطع الرقاب وقطع الأيادى. من يدّعون الدين والفضيلة والتمسك بالتراث إنما يتمسكون بروح الانتقام ورفض الغير المختلف عنهم والفتك بكل من يعارضهم فى الرأى.



من أتيح له أن يتابع الصحف بدءاً من منتصف السبعينات وبعد ذلك يتضح له كم التدهور والانحدار فى المضمون والاستخفاف بالقارىء والبعد عن الجدية والتحليل العميق. كانت هناك نزعة خفية تسير فى اتجاه "تبليط" و"تسطيح" كل شىء والابتعاد عن كل ما هو جاد وكأنه وباء شيطانى. وعندما أبديت هذه الملاحظة إلى أحد رؤساء التحرير فى منتصف الثمانينات وهو فى زيارة لباريس ابتسم ابتسامة خبيثة وهو يقول: "ما هو ده المطلوب".

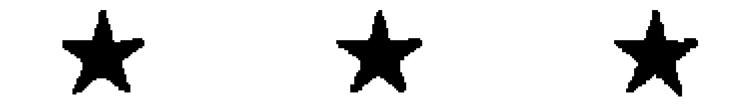
نعم.. كانت هناك خطة مبيتة ومدبرة لدفع المجتمع فى اتجاه التفاهة والابتذال والضحالة الفكرية والابتعاد عن القضايا الحقيقية للمجتمع.

وكما حمل السادات على الثقافة والمثقفين فقد أيقظ الفكر الدينى المتطرف الذى يلغى العقل وكان غرضه المعروف هو ضرب الاتجاهات اليسارية والناصرية والاشتراكية التى كانت تقف بالمرصاد لتوجهاته المعروفة والتى كانت تتمثل فى التحالف مع الولايات المتحدة والتوصل إلى السلام مع إسرائيل. وأكرر أننى لا أناقش هنا السياسات التى اتبعها السادات وإنما الأساليب التى استخدمها لمحاربة أعدائه ودق الإسفين بين الشعب والصفوة الفكرية والتى كانت البذرة الأولى للحالة التى لا زلنا نعيش فيها الآن.

فاعتبار أن هناك فجوة بين الثقافة والفكر والمعرفة من ناحية وعامة الشعب وهمومه الحقيقية من ناحية أخرى هى فكرة فى غاية الخطورة لأنها تشد المجتمع إلى الخلف وبدلاً من أن ترفع من قدر البسطاء وتعلى من شأنهم فهى تحط من قدر العلماء والمثقفين وتعزلهم عن عامة الشعب وكأنهم فى بروج عاجية فيرتمى الناس فى أحضان من يخدرهم بأفكار غيبية.

وآفة هذا الزمن أن الكلمات أصبحت بديلا عن الفعل. فالحديث عن دولة القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان باللسان وليس بالأفعال والمواقف. وقديما قال المتنبى فى إحدى قصادئه فى هجاء كافور الإخشيدى:

جوُدُ الكرام من الأيدى وجودهمُ   من اللسان فما كانوا ولا الجودُ



لهذه الأسباب فإن تحول مصر من الحكم الاستبدادى الذى رزحت تحت جناحه طوال خمسة آلاف عام إلى الديمقراطية لن يكون سهلاً ولا مفروشاً بالورود.. وتقديرى أنه سوف يستلزم سنوات طويلة حتى يستقر فى مصر نظام ديمقراطى بالمعنى الحديث للكلمة وهو النظام الذى ثبت بالتجربة أنه الوحيد القادر على حفظ حقوق المواطن وتحقيق قدر كبير من العدالة والمساواة كما أنه الوحيد القادر على فتح الطريق لتنمية اقتصادية وبشرية يستفيد منها الشعب بأكمله وليس فئة أو طبقة على حساب الآخرين.

ومن متابعتى لمجريات الأمور وآراء وتعليقات تبثها قنوات التلفزيون أو تطرح فى الصحافة أشعر أن مفهومنا عن الديمقراطية لا يتعدى أنها كلمة ذات جرس موسيقى جميل ورنان فى الأذهان وصارت موضة تلوكها الألسن منذ عقود فى مصر

والعالم العربى. لكن الديمقراطية أكثر من هذا بكثير. فهى عبارة عن ثقافة وسلوكيات ومفهوم للحياة السياسية لا زالت كثير من الدول تبحث عن أسرارها برغم أنها دول تتعم بانتخابات حرة ونزيهة منذ عشرات السنين. وقررت أن أكتب هذا الكتاب بسرعة لمحاولة فهم الزلزال الذى هز مصر والعالم العربى بسقوط نظام مبارك بإرادة الشعب المصرى وتحليل نتائجه وآثاره على مستقبل مصر والوطن العربى. لكن الأهم أن أحاول استشراف آفاق المستقبل وكيفية تشبع الشعب بقيم الديمقراطية.

وأنا مقتنع أن هذه الثورة قد فتحت صفحة جديدة فى تاريخ مصر بمعنى أن الشعب صار للمرة الأولى فى تاريخه قادرا على التأثير فى القرار وفى اختيار من يحكمه وانتهى عصر تحكم الزعيم الأوحد وهيمنة طبقة حاكمة على مقدرات الشعب المصرى.

لكن السؤال الذى كان يلح على خاطرى هو الآتى: هل أطاحت هذه الثورة العظيمة بآخر الفراعنة إلى الأبد أم أن هناك فرعونا جديدا يتحين الفرصة وهناك زبانية وحاشية ومستفيدون جدد يتبرصون للقفز فى اللحظة المناسبة والعودة بالأمور إلى النظام القديم؟ هل نستبدل حكم الفرد بحكم مجموعة لها مصالح

مشتركة تهيمن على مقدرات الشعب وتصنع ما كان يصنعه الدكتاتور ولكن فى ثوب جديد؟

هل يحدث كما حدث فى الثورة الفرنسية مثلاً والتى قام بها الشعب ثم سيطرت عليها الطبقة البرجوازية الصاعدة آنذاك واستفادت من الأوضاع وجنت ثمار الثورة التى ضحت الجماهير من أجلها؟

أذكر أن كمال الشاذلى أحد أذناب حكم مبارك كان يقول معلقاً على تزوير الانتخابات والتحكم فى العباد: "مصر طول عمرها كده وحاتفضل طول عمرها كده".

فما الذى يجب أن نفعله لتكذيب هذه المقولة السخيفة التى تعكس قرونا من القهر والظلم والاستعباد.. قرونا اختفت فيها إرادة الشعب بالكامل وكانت الإرادة الوحيدة هى إرادة الحاكم ومن حوله؟

هل جينات الشعب المصرى لا تؤهله للديمقراطية كما يدعى البعض لأنه شعب معتاد على أن ينقاد للقوىّ ويسير وراء من يضربه بالسياط وكل هذه المقولات الرديئة التى يرددها الكثيرون فى جلساتهم الخاصة ثم أراهم على شاشات التلفزيون يتفوهون بعكس ذلك ويشيدون بعظمة الشعب؟

أحاول فى هذا الكتاب أن أضع الأسس التى من الممكن أن تُخرج مصر من عصور طويلة كانت الطبقة الحاكمة لا تقيم أى وزن للناس بل لا تعترف أصلا بوجود الشعب لأن دور الرعية الوحيد هو العمل كالعبيد من أجل رفاهية الصفوة. لكنه من الواضح أن هناك شمسا جديدة قد سطعت على مصر والعالم العربى. ومع ذلك فهناك سحب تحول دون أن تصل أشعتها بقوة لتنشر الضوء والدفء فى ربوع البلاد وعلينا أن نعمل على أن تتقشع هذه الغيمات حتى ننعم مثل غيرنا من شعوب العالم بنور الحرية والديمقراطية والعدل الاجتماعى.

طاعة أولى الأمر

كينونة مصر كأقدم حضارة ازدهرت على ظهر الكون تمنحها ميزات لا جدال فيها تهافت عليها الكتاب والمحللون وأحيانا المزايدون ولاكوها بألسنتهم. لكن هذه الكينونة تخلع عليها صفة لاصقة أتصور أنها لعبت دورا فى عرقلة الديمقراطية وحرية الرأى والتعبير وحقوق الإنسان. وهذه الصفة هى إضفاء هالة من القداسة على الحاكم أيا كان وعدم الثورة عليه. وجاءتنا الثقافة العربية بمفاهيم عززت من هذه الخاصية ومؤداها أنه يتعين على الرعية طاعة أولى الأمر والخضوع للحاكم وأن الخروج عليه هو خروج على الله سبحانه وتعالى.

وقد تجلت هذه الخاصية بأبلغ صورها خلال ثورة ٢٥ يناير فى مواقف وتصريحات طبقة السلطة الحاكمة السابقة ونجح أقطابها فى إقناع قطاعات كبيرة من الشعب بها. ولم ينقذ الثورة إلا أن نظام مبارك كان قد تجاوز كل الحدود وجعل الناس "تخرج من هدومها" مما أدى إلى فك عقدة تأليه الحاكم لدى المتظاهرين فنادوا دون تحفظات برحيل رأس الدولة بل طالبت الهتافات الهادرة فى ميدان التحرير بمحاكمته شخصياً.

ولنبدأ من البداية.. فقد كنت قبل ٢٥ يناير بأيام قليلة أفتح مع من أقابلهم موضوع الوقفة الاحتجاجية التى كان الشباب يتنادى بها على الفيسبوك وكنت أفاجأ بابتسامات مستهترة تعلو على شفاه غالبية من أتحدث معهم وكانت تتردد على ألسنتهم نفس الجملة: "لا تحلم.. لن يحدث أى شيء".

وقد سألت الكثير من الشباب الذين نزلوا يوم ٢٥ يناير عن ردود أفعال من حولهم قبل اليوم الأول فقالوا نفس الكلام وفهمت أن غالبية من أبدوا نيتهم للمشاركة فى وقفة احتجاجية فى عيد الشرطة ووجهوا بالتهكم ووجدوا من حولهم يهزون أكتافهم قائلين: "يعنى انت اللى حاتغير الكون" أو "واضح انك فاضى وعايز تتسلى" وغيرها من التعليقات السخيفة المماثلة حتى أن إحدى الفتيات قالت لى: "كسّروا مقاديفى قبل ٢٥ يناير.. لكنى كنت مصرة على الخروج والتعبير عن رأيى وكنت أشعر أننى بالفعل أستطيع أن أغير العالم".

وهذه هى الروح التى فجرت الشرارة الأولى للثورة لكنها كانت فى البداية محبوسة داخل صدور الأقلية. أما الغالبية فكانت متشككة ويائسة ومستكينة استنادا إلى تراث طويل من الخضوع والقبول بالأمر الواقع. وعلى الرغم من ذلك فإن المناخ العام كان لا بد أن يؤدى للانفجار. فقد كان الظلم والتجبر والتفرقة بين

المواطنين قد وصل إلى حد جعل الناس لم تعد تبقى على شيء. وتأكدت مرة أخرى الحقيقة العلمية القديمة التى تؤكد أن الكبت يولد الانفجار.

وحتى نكون قادرين على تحليل آثار ثورة ٢٥ يناير فمن المهم أن نسعى لاستكشاف أصولها وجذورها وأسبابها ونطرح سؤالا محوريا هو: لماذا تقوم الثورات؟ هذا السؤال كان مثار نظريات وآراء وكتابات متنوعة واختلف فيه المفكرون والفلاسفة والمحللون. فهل تقوم الثورة لأسباب اقتصادية أى بسبب الفقر والبطالة وغلاء المعيشة؟ أم للإحساس بالظلم وهيمنة طبقة تحتكر الثروات وتحرم الباقين منها؟ هل تقوم ضد طاغية يكمم الأفواه فتكون ثورة من أجل الحرية؟ هل تقوم لأن هناك طبقة صاعدة أصبحت لها القدرة على الإطاحة بالطبقة الحاكمة ؟

★ ★ ★

عندما وضع الألمانى كارل ماركس النظرية الشيوعية فى منتصف القرن التاسع عشر وبدأت أفكار الثورة ضد الطبقات الحاكمة تنتشر بسرعة كان رأى ماركس أن أول الدول التى ستقع فيها ثورات هى الدول الرأسمالية الكبرى مثل انجلترا وألمانيا. والسبب فى رأيه هو أن هناك طبقة بروليتاريا فقيرة ومطحونة وهذه الطبقة هى التى ستحمل بذور الأفكار الثورية كما أنها

الوحيدة القادرة على تنظيم نفسها وتفجير الأرض تحت أقدام البرجوازية التى تحتكر خيرات هذه البلاد. وكان ماركس يستبعد تماما أن تقع الثورة فى أية دولة فقيرة لأنه ليس بها طبقة بروليتاريا واعية بحقوقها وتملك إمكانية التعبير عن سخطها فى إطار ثورة منظمة.

لكن ما حدث كان عكس ذلك، فكانت أول دولة تندلع فيها الثورة الشيوعية هى روسيا القيصرية ثم الصين وهى مجتمعات إقطاعية تقليدية كانت بها طبقة من الفلاحين المطحونين الذين كانوا فى حالة غيبوبة عن حقوقهم.

أما طبقة البروليتاريا بالدول الأوروبية الرأسمالية الغنية فلم تثر على أوضاع الظلم الاجتماعى كما توقع ماركس. والسبب أن الطبقات البرجوازية الحاكمة أدركت آنذاك بسرعة الخطر المتمثل فى النظرية الشيوعية وأعطت مع نهايات القرن التاسع عشر وبداية العشرين حقوقا كبيرة للعمال مثل الأجازات المدفوعة الأجر التى لم تكن معروفة قبل ذلك ورفعت الأجور ومنحت الكثير من الامتيازات كما فتحت أبواب حرية التعبير على مصراعيها. وكانت هذه الإجراءات كفيلة بنزع فتيل الثورة المستعرة فى القلوب والضمائر. لذلك لم تقم ثورات ولا عمليات تمرد جماعى فى الدول الغنية مثل ألمانيا وانجلترا وفرنسا كما

توقع ماركس. لكن الخطر الشيوعى ظل يخيف مجتمعات أوروبا الغربية وأمريكا حتى نهاية الستينات من القرن العشرين وهو بداية عصر انحسار الاتحاد السوفيتى والفكر الماركسى بالتوازى مع النجاح والنمو الضخم للمجتمعات الرأسمالية.

★ ★ ★

ولنعد إلى مصر: ما الذى دفع الشباب أولا إلى الخروج يوم ٢٥ يناير وما الذى دفع جموع الشعب بعد ذلك للنزول إلى الشارع لتأييد تلك الثورة التى انتهت مرحلتها الأولى بتنحى مبارك عن الحكم فى ١١ فبراير ٢٠١١م؟ وما هى القوى التى كانت وراء هذه الثورة؟

لا يجادل أحد فى أن الفقر والبطالة والغلاء كانت كلها عناصر لا يمكن تجاهلها. لكن الدافع الرئيسى للثورة فى رأيى كان الإحساس بالظلم والكبت والمهانة.. كان استعلاء السلطة وافتراؤها على الغلابة والتعامل مع الشعب وكأنه قطيع من الخرفان والتعامل مع مصر وكأنها عزبة تورث.. كان جبروت مباحث أمن الدولة وغطرسة جمال مبارك واستهتار المسئولين بآلام الناس.. كانت التصريحات المستفزة التى يطلقها الوزراء وكأنهم يتعمدون إهانة الشعب والاستخفاف بآلامه وأوجاعه.

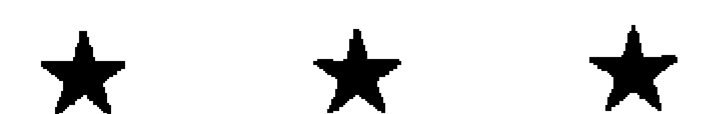
تلك كانت العوامل الأساسية وراء اندلاع الثورة. أما الجوانب المادية فقد شكلت الخلفية التى أشعلت روح اليأس المطهّر للنفوس أى اليأس الذى يجعل صاحبه مستعدا لأى تضحية ولمواجهة أى مصير بما فى ذلك الموت حيث لم يعد هناك شيئا يخسره.

ونستشف هذه الحقيقية من نوعية الشعارات التى رفعت من اليوم الأول وكلها تتحدث عن القهر وتطالب بالحرية والكرامة وقليل منها كان يخص البطالة والغلاء والمشكلات الاقتصادية. ولم تظهر الشعارات والنداءات الخاصة بالحالة المادية إلا بعد أيام من بداية الثورة. وكانت الطبقة التى فجرت الثورة هى الطبقة الوسطى وشباب الشريحة العليا من هذه الطبقة الذين انفتحوا على العالم الخارجى واستخدموا النت والفيسبوك وأدركوا أنهم يعيشون تحت حكم دكتاتورى تعداه الزمن وأن الدكتاتوريات تتساقط فى أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا وأنه لم يعد من الممكن قبول حكم دكتاتورى فى مصر التى علّمت الدنيا الحضارة والمدنية.

لم تشعل شرارة الثورة فى مصر نقابات العمال ولا جموع الفلاحين ولم ينزل إلى الشارع الفقراء والمعدمون والجياع بل نزل كما رأينا فى الأيام الأولى أبناء الطبقة المتوسطة وفوق

المتوسطة الذين من المفترض أنهم مستفيدون من حكم مبارك الذى كان يطحن الطبقات الدنيا حتى أن ٤٠% من الشعب المصرى كان يعيش تحت خط الفقر وفقا لإحصائات الأمم المتحدة.

وأكرر أننى لا أقصد بهذا أن الفقر وصعوبة الحياة والبطالة لم تكن دوافع هامة.. لكن المحرك الرئيسى للثورة كان انفجار الوعى لدى الشباب أولا ثم شرائح كثيرة من الشعب بأن العصر قد تغير ولم يعد مقبولا أو مستساغا أن تعيش مصر وكأنها لا زالت فى القرون الوسطى تحت ظل نظام أوتوقراطى استبدادى ويعيش شعبها فى خوف دائم من قوة أمنية تبطش بالشرفاء وتعتدى على حقوق الناس ولا تتورع عن قتل الشباب كما حدث مع الشهيد خالد سعيد وغيره كثيرون تاهت أسماؤهم وسط ملايين الضحايا المجهولين فى تاريخ البشرية.



منذ فجر الإنسانية كانت الغلبة دائما للأقوى والقادر على فرض إرادته بالسلاح وكان الناس عادة ما يخضعون لسطوة أقلية تمتلك القوة الحربية وأدواتها. وقد حلل ابن خلدون فى مقدمته الشهيرة فكرة هذه الأقلية الحاكمة وأعطى لها اسم "العصبية" لأنها كانت عادة تتمثل فى أسرة أو قبيلة أو مجموعة تجمعها

أواصر الصلة العرقية والمصالح المشتركة. وظلت القوة العسكرية تمثل الشرعية الفعلية للحاكم لمدة قرون طويلة. والمفارقة هى أن تلك القوة المادية كانت دعامة دنوية للشرعية الهابطة من السماء التى كان يتذرع بها غالبية الحكام حتى وقت قريب. فمن يملك القوة المادية هو الذى يتحدث باسم الله سبحانه وتعالى ويفرض نفسه كظل الله فى الأرض.

والمفارقة أن من تحدثوا باسم الله وهم الرسل كانوا دائما من المستضعفين والفقراء ولم يكونوا من أصحاب القوة والجاه. لكنه عندما بدأ استغلال الدين فى أمور الدنيا والسياسة أصبح القوى هو الذى يتحدث باسم السماء.

ومنذ بداية ظهور الدولة وخاصة فى مصر الفرعونية تبلورت هذه القاعدة وصار هناك فرعون أو حاكم يبسط نفوذه ويعتبر نفسه إلها أو نصف إله وعلى كافة الرعية أن ينصاعوا لأوامره ونواهيه. وكثيرا ما كان المحيطون بفرعون يحكمون السيطرة عليه ويسيّرونه وفقا لمصالحهم وكان الكهنة ورجال الدين من ناحية والعسكريون من ناحية أخرى هم المرشحون للهيمنة على الملك خاصة إن كان ضعيفا. لكنه فى كل الأحوال فإن الشعوب لم يكن لها أى رأى أو كلمة أو حتى معرفة بما كان يجرى من

صراعات على السلطة وهى صراعات كانت تتم فى القصور بعيدا عن أعين العامة.

★ ★ ★

ولا يتصور أحد أن هيمنة مبادىء الديمقراطية والعدالة والمساواة وحقوق الإنسان الآن هو نتيجة لجهود أبناء الأجيال الحالية مهما كانت عظيمة. فكل هذه القيم وكل هذا التقدم هو نتيجة لجهود ملايين وملايين من الناس خلال مئات السنين ولم يكن من الممكن أن تتحقق ثمارها فى الماضى لأن الثمرة لم تكن ناضجة ولم يكتمل نضجها تماما إلا فى القرن العشرين.

وعلينا أن نعترف دون مزايدات بأن الشعوب الأوروبية هى التى دفعت ثمنا فادحا بملايين الشهداء الذين سقطوا من أجل الحرية فعبّدوا الطريق الذى تسير فيه شعوب العالم اليوم ولولا وعى وتضحيات كل هؤلاء الأبطال لظلت المجتمعات أسيرة لصاحب القوة والصولجان إلى آخر أيام التاريخ.

★ ★ ★

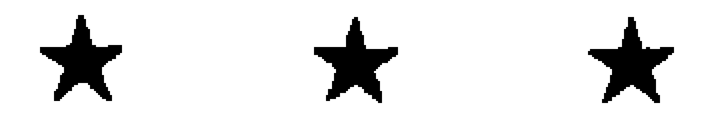
أعلم أن ثقافتنا تؤمن بأن التحول يحدث فجأة ودون مقدمات بإرادة عليا. لكن الحقيقة تختلف عن ذلك تماما. فالجديد له دائما مقدمات طويلة ويحتاج إلى أخذ الوقت لكى يختمر ويتبلور وينضج على نار هادئة وهو لا يحدث فجأة وبقدرة قادر وذلك

هو القانون الذى وضعه الخالق. لكن تركيبتنا العقلية تجعلنا لا نؤمن بعنصر الزمن وبأن الوقت هو العامل الرئيسى للتغيير فى كل شيء. ويكفى أن نعلم فى هذا السياق أن أعضاء الإنسان تطورت خلال ملايين السنين حتى تصبح على ما هى عليه الآن. وقد أثبت العلم الحديث أن العين مثلا استلزمت مئات الملايين من السنين لترى بالصورة التى نرى بها اليوم. وكذلك الجهاز الهضمى الذى كان بدائيا فى الكائنات الأولى ثم تطور ليسمح بحياة متطورة على ظهر الأرض حتى جاء الإنسان ليكون تتويجا لتطور استلزم ملايين وملايين السنين.

ومن هذا المفهوم فإن الديمقراطية التى تنعم بها كثير من شعوب العالم والتى خطت مصر خطوة حاسمة فى طريقها بفضل ثورة ٢٥ يناير هى وليدة قصص كفاح ونضال امتدت عبر الأزمان. ولو ظهر أعظم الثائرين وأشد الأبطال بأسا وشجاعة فى صفوف الشعب المصرى خلال عصر محمد على مثلا للمطالبة بالديمقراطية وحرية الرأى والتعبير لما كان من الممكن أن تتحقق مطالبهم لأن العصر لم يكن يسمح بذلك ولا الظروف ولا الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ولا الوعى الجماعى للشعب ولا الظروف الإقليمية والدولية ولا تدفق

المعلومات الناتج عن ثورة الاتصالات التى غيرت الإنسان فى نهاية القرن العشرين.

وكان مبارك ومن حوله عاجزين عن إدراك التغير الذى طرأ على العالم والذى كان من المحتم أن تهب رياحه على مصر وعلى العالم العربى. وقد كتبتُ عدة مرات فى صحيفة الأهرام قبل ثورة ٢٥ يناير أن العالم العربى لديه مناعة وحصانة ضد الديمقراطية وأن الدول التى عانت من الدكتاتورية فى أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا بدأت تفيق وتنخرط فى التيار الجارف الجديد وهو تيار الديمقراطية ولا بد للدول العربية أن تسير فى هذا الطريق عاجلا أو آجلا. لكنى أعترف أنه لم يكن يدور بخلدى أن تقوم ثورة فى مصر وفى دول عربية أخرى بهذه السرعة. كنت أتوقع الانفجار.. لكنى كنت أتصور أن الأوضاع سوف تستمر سنوات طويلة قبل أن تشرق شمس الحرية.



وإذا أردنا تحليل خواص الثورة المصرية فسوف نكتشف أن الثورات الكبيرة التى شهدها العالم مثل الثورة الفرنسية والسوفيتية والإيرانية كانت لها خاصيتان لم تتوفرا فى الثورة المصرية. الأولى هى التمهيد الفكرى والفلسفى والإيديولوجى للثورة. فالثورة الفرنسية قد مهدت لها كتابات كبار المفكرين والفلاسفة فى

العصر الذى يسمى بالفرنسية "قرن الأنوار" وهو القرن الثامن عشر حيث تفجرت مبادىء ومعتقدات كانت بمثابة ثورة فكرية وروحية. وكان يتزعم هذه الثورة على الأوضاع والقوالب الفكرية الجامدة المفكر العبقرى فولتير رائد مبدأ حرية الرأى والتعبير كما كانت كتابات جان جاك روسو وعلى رأسها كتاب "العقد الاجتماعى" ومونتسكيو أول من نظر لفكرة توازن السلطات فى كتاب "روح القوانين" هى التى غيرت رؤية الفرنسيين للحياة وسلحتهم بالشجاعة والعزيمة وروح الثورة والتمرد.

أما الثورة السوفيتية فقد قامت على الأيديولوجية الشيوعية وأفكار كارل ماركس وخاصة فى كتاب "رأس المال" بالإضافة لروايات تولستوى ودستويفسكى التى كانت إدانة صارخة للظلم والفقر والاستعباد. وكانت النظرية الشيوعية بمثابة تحريض مباشر على الثورة ضد الطغيان كما وضعت القالب الفكرى الذى سار على نهجه زعماء الثورة البلشفية.

والثورة الإيرانية التى تفجرت فى ١٩٧٩م كان وراءها الفكر الدينى الشيعى وكتابات شريعتى والدروس الدينية لآية الله خومينى وكلها أفكار وآراء مبنية على مبادىء الشيعة وتاريخهم الحافل فى الخروج على الحاكم ورفض خلفاء الدولتين الأموية والعباسية.

الخاصية الثانية لتلك الثورات، والتى خلت منها ثورة ٢٥ يناير، كانت وجود زعيم محرك للجماهير قادر على أن يستثير الهمم ويخطط ويعبىء ويحفز الناس على التضحية بأنفسهم من أجل التخلص من النظام القائم. فالثورة الفرنسية كانت زاخرة بالقيادات بدءا من ميرابو فى بدايتها ثم دانتون وروبسبيير وغيرهم. وكان هؤلاء هم الوقود الذى كان يشعل حرائق الثورة التى استمرت عشرة أعوام فى حالة مستعرة حتى أمسك نابليون بزمام السلطة عام ١٧٩٩م.

وفى روسيا كان لينين الزعيم الملهم للثورة الشيوعية وقد عاد من منفاه عام ١٩١٧م ليتزعم الثورة ضد القيصر وكانت خطبه تحرك الجماهير وتفجر بداخلها طاقات الثورة على الظلم. وكان حول لينين مجموعة من ألمع القيادات الثورية على رأسها تروتسكى الذى اغتاله ستالين فيما بعد.

أما الثورة الإيرانية فقد كان لها هى الأخرى زعيم أوحد هو أية الله خمينى الذى عاد أيضا من منفاه الفرنسى لكن بعد أن نجحت الثورة فى خلع الشاه وبعد أن سيطر الثوار على البلاد عام ١٩٧٩م.

وعلى عكس هذه الثورات فإن ثورة ٢٥ يناير لم يكن لها أرضية أيديولوجية ولم يسبقها تحضير فكرى أو أدبى ينشر

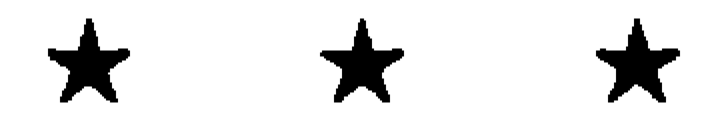
الوعى بين أفراد الشعب ويفضح المظالم وينير الطريق. لقد قامت الثورة كرد فعل شعبى نابع من الإحساس بالكبت والقهر الذى مارسه نظام الحكم لمدة تزيد على ثلاثين عاماً.

صحيح أن بعض الكتاب قد تميزوا بجسارة يحسدون عليها فى نهايات عصر مبارك مثل إبراهيم عيسى وعبد الحليم قنديل وكان هناك شعراء حرضوا على رفض الأوضاع الظالمة مثل أحمد فؤاد نجم.. وصحيح أن آخرين بذلوا جهودا كبيرة لنشر أفكار الدولة الحديثة، لكنه لم يكن هناك إطار تنظيرى لثورة ٢٥ يناير كما كان الحال بالنسبة للثورات التى تحدثنا عنها.

ولم يكن لثورة ٢٥ يناير زعيم أوحد ولا حتى زعيم من الطبقة الثانية. كان الذين يتولون تنظيم الناس فى ميدان التحرير والذين يتخذون القرارات أشخاص مجهولون ولا يعرف أحد أسماءهم. كانت ثورة شعبية بالمعنى الحرفى للكلمة ولم تكن ثورة زعامات أو أفراد.

وربما تكون تلك الخاصيتان نقاط ضعف تجعل الثورة المصرية قابلة لأن تسير فى اتجاهات بعيدة عن أهدافها الأصلية. لكنه من الممكن أن تكون هذه العناصر نقاط قوة تجعل الثورة المصرية متفردة وربما اكتسبت هذه الخواص من

أنها استفادت من الثورات السابقة ولم تتطلب تضحيات مروعة كما حدث بالنسبة للثورات الأخرى التى تحدثنا عنها.



وكان البديل لغياب تلك الخاصيتين هو المناخ العالمى وتطور فكرة الديمقراطية وذيوعها من خلال وسائل الإعلام ووسائل الاتصال المتطورة وعلى رأسها الإنترنت وما استتبعه من وسائط الاتصال الاجتماعى مثل الفيسبوك والتويتر. فلا نستطيع أن نقول إن الثورة المصرية أتت من فراغ وبدون أى تحضير نفسى وتعبئة معنوية حيث أن التطورات التى طرأت على العالم وجعلت كل المعلومات فى متناول الجميع أسهمت فى تفجير الوعى داخل صدور الشباب الذين بادروا بالخروج يوم ٢٥ يناير. وهؤلاء الشباب هم الذين قضوا كل وقتهم أمام الفيسبوك يتبادلون الرأى والمشورة ويحاولون فك شفرة ما يحدث فى البلاد من خلال صحافة العالم ووسائل إعلامه فغيروا وجه مصر والعالم العربى بأكمله.

الشرعية الديمقراطية

التحول الأساسى الذى تمخضت عنه ثورة ٢٥ يناير هو إضفاء نوع جديد من الشرعية على الحاكم فى مصر. وقد مرت الشرعية فى مصر بمراحل عديدة فى تاريخها الطويل. وكانت السلطة منذ بدء الدولة المصرية قبل ستة آلاف عام، أى قبل توحيد القطرين على يد مينا، تقوم على الشرعية الربانية أو الإلهية مثلها مثل كافة دول العالم فى العصور القديمة. فقد كان فرعون أو حاكم مصر هو ممثل الإله الأعلى على الأرض وبالتالى فهو فى نظر أبناء الشعب يحكم بموجب صك سماوى أو إرادة هابطة من مكان علوى لا يقدر الناس على مناقشتها أو الاعتراض عليها.

وبعد الفتح العربى كانت شرعية حاكم مصر تنبع من شخص خليفة المسلمين وكان الخليفة فى البداية هو الذى يختار والى مصر ابتداء بعمرو بن العاص الذى كلفه عمر بن الخطاب بولاية مصر بعد فتحها والسيطرة على عاصمتها الإسكندرية عام ٦٤٢. وحيث أن الخليفة نفسه كان يعتبر فى النهاية خليفة لرسول الله وكانت له صفة دينية وهى أنه إمام المسلمين، فإن

من يعينه هذا الخليفة يشمله جزء من العناية الإلهية ويحظى بمباركة السماء فى عيون أبناء الشعب البسطاء.

وحتى عندما استقل أحمد بن طولون (٨٣٥-٨٨٤) بمصر عن الدولة العباسية ظل يستند فى شرعيته على الخليفة العباسى وكان يدفع له مبلغاً كبيراً من المال فى مقابل إصباغ الشرعية على شخصه وعلى أولاده من بعده بل إنه سعى لأن يكون مقر إقامة الخليفة المعتمد بالقاهرة حتى يجمع فيها بين السلطة الدنيوية والسلطة السماوية. وكان الدعاة فى المساجد يختمون خطبة الجمعة بالدعاء للخليفة أولاً ثم لحاكم مصر ثانياً.

وظل الحال هكذا طوال الدولة العباسية باستثناء حقبة الفاطميين الذين نصبوا أنفسهم خلفاء وكانوا ينتمون إلى المذهب الشيعى ولم يكونوا بحاجة إلى غطاء الشرعية القادم من بغداد.

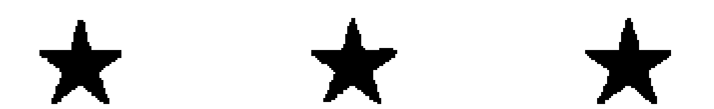
وواقع الأمر أن الخلفاء العباسيين بعد انقضاء عهود ازدهار دولتهم كانوا بلا حول ولا قوة فكانوا يوافقون على الحاكم الذى ينصب نفسه بقوة السلاح فى مصر وغيرها من الولايات التى استقلت عملياً إلا فى حالات نادرة جداً مثلما حدث عند وفاة الملك الصالح أيوب عام ١٢٤٩م. فقد رفض الخليفة العباسى المستعصم بالله إعطاء صك الاعتراف بشجرة الدر على خلفية الصراع بين بقايا الأسرة الأيوبية بالشام والمماليك فى مصر

فاضطرت شجرة الدر إلى الزواج من احد المماليك وهو عز الدين أيبك والتنازل له عن الحكم واعترف به الخليفة العباسى بعد أن أحكم المماليك سيطرتهم على مصر.

وبعد غزو الدولة العثمانية لمصر عام ١٥١٧م أصبح صك الشرعية يأتى من الباب العالى وكان السلطان العثمانى يبعث بوالى يحكم مصر لكن الحكم الفعلى أصبح بعد فترة بين أيدى المماليك مرة أخرى وكان الحال هكذا عندما غزا نابليون بونابارت مصر عام ١٧٩٨م حيث كان رجلان يتقاسمان حكم البلاد هما إبراهيم بك شيخ البلد ومراد بك قائد الجيوش لكن شرعية كل منهما كانت مستقاه من السلطان العثمانى وهو نفسه يحظى بشرعية سماوية لا تقبل الجدل ولا النقاش بالنسبة للرعية.

ولما استقل محمد على بمصر عمليا ظل يدفع مبلغا سنويا من المال للباب العالى وظل هو وخلفاؤه من أسرته فى حاجة إلى فرامانات من السلطان العثمانى لإضفاء الشرعية على حكمهم إلى أن انفصلت مصر نهائيا عن تركيا عام ١٩١٤م فأصبحت الشرعية تستمد من الاحتلال الانجليزى لكنها فى عيون الشعب المصرى كانت شرعية ذات بعد دينى حتى عام ١٩٥٢م.

وجاءت ثورة ٢٣ يوليو لتطيح نهائيا بالعلاقة المزعومة بين السلطة السياسية والسماء وأوجدت نوعا جديدا من الشرعية أطلق عليه الشرعية الثورية وبموجبها حكم عبد الناصر ثم السادات ثم مبارك نفسه الذى تسلم الحكم بصفته امتدادا لشرعية يوليو بعد أن وقع عليه الاختيار من قبل أحد رموزها وهو أنور السادات.



وكان من أهم نتائج ثورة ٢٥ يناير أنها أسقطت كل أثر لشرعية ثورة ٢٣ يوليو كما أن الشرعية الإلهية اختفت منذ زمن طويل وكذلك الشرعية الخارجية المتمثلة فى القوى الأجنبية التى كانت تحكم مصر. والمجلس العسكرى يحكم حاليا بشرعية الأمر الواقع وهى شرعية مؤقتة فى الزمان وفى الصلاحيات.

فما هى الشرعية التى سيحكم بمقتضاها رئيس الدولة القادم؟

لا يوجد فى رأيى إلا نوع واحد من الشرعية ولا بديل عنه بعد الثورة وأقصد بذلك شرعية صناديق الاقتراع أو الشرعية الديمقراطية.

فالزلزال السياسى الذى أحدثته الثورة يتجلى فى القضاء على كل أنواع الشرعية المفروضة على الشعب من قوى علوية مما سيؤدى إلى تغيير جذرى فى أساليب ممارسة السلطة وفى صلاحيات الرئيس والمؤسسات الحاكمة والعلاقة بين الحاكم

والمحكومين. فعندما كان الحاكم طوال القرون الماضية يستمد شرعيته من سلطة عليا سماوية أو خارجية فإنه لم يكن من الممكن أن يخضع لمحاسبة الشعب أو لأى نوع من أنواع الرقابة على قراراته وممارساته. أما عندما يستقى سلطته وشرعية وجوده من خلال انتخاب شعبى وإرادة الغالبية فإن ولاءه لا بد أن يكون للشعب ويكون خاضعا للمحاسبة عندما يتقدم للانتخابات التالية حيث أن قوام النظام الديمقراطى هو توالى الانتخابات فى مواعيد واستحقاقات معروفة سلفا ولا تفصل بينها فترات طويلة حتى لا تكون هناك أى فرصة للحاكم والمسئولين أن يستمرئوا كراسى السلطة و"يبلطوا" فى الخط كما فعل مبارك.

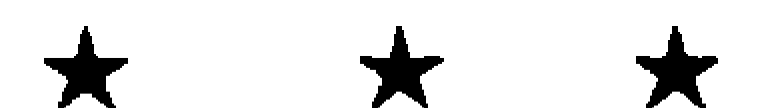
★ ★ ★

وأعلم أنه ليس من السهل التخلص من تراثنا الطويل القائم على تأليه الحاكم. فهذا التراث مثل الداء الذى توغل فى خلايا الجسد واستشرى فى أعضائه واختلط بقطرات دمائه. وكما قلت فإن منابع هذا الداء جاءت من عصر الفراعنة لكن الأدبيات الإسلامية دعمت فكرة اعتبار الحاكم كيانا متفردا لا يُمسّ تنحنى له الرؤوس.

ويبدو أن البعض فى عصر الرسول سعوا لإضفاء هالة من القداسة على شخصه لكنه رفض ذلك تماما وهناك أحاديث كثيرة

تدل على هذا وكان يقول دائما إنه رجل مثل باقى الرجال يأكل ويشرب ويمشى فى الأسواق. لكنه بعد انتقاله إلى الرقيق الأعلى عادت هذه النزعة دون أن تجد رادعا لها بل وجدت المزايدين والمستفيدين والمنتفعين. ومع الوقت وبعد انقضاء عصر الصحابة والتابعين ظهرت نزعة قوية لتأليه كل هؤلاء.

وهناك أسباب كثيرة لذلك منها الحاجة إلى إيجاد جنة مفقودة ومثل أعلى يحتذى به. وبدأت تشيع حكايات خرافية تضع الصحابة فوق مستوى البشر وكأنهم ملائكة مطهرون. ولا زالت هذه القناعة موجودة بشدة حتى الآن ومن جاء بقصة من كتب التاريخ الإسلامى يظهر فيها أن أحد الصحابة أخطأ فى شىء أو كان به ضعف إنسانى طبيعى فستجد الحناجر تنطلق دفاعا عن هذا الصحابى وكأن المساس به مساس بالدين.



كانت كل هذه الخلفيات وراء موقف الكثيرين من مبارك خلال الثورة. فقد كان الكثيرون يستهولون مطلب الثوار بخلع الرئيس وكأن هذا المطلب يتعارض مع أخلاقيات المصريين وثقافتهم. وكان مبارك يقول دائما للمسئولين الغربيين إنهم لا يفهمون الشعب المصرى وكرر هذه المقولة عندما طالبه الرئيس الأمريكى أوباما بالرحيل فاتهمه مبارك بأنه لا يفهم "ثقافة الشعب

المصرى" وهى ثقافة تقديس الرئيس واحترام الكبير والخضوع لأولى الأمر.

ولا أنسى فى الأيام الأولى للثورة عندما كانت قناة "العربية" تنقل على الهواء مظاهرات التحرير ودوى شعار لأول مرة هو "الشعب يريد إسقاط الرئيس" ولم يفهم المذيع الكلمات فطلب من المراسلة وهى مصرية أن تعيد الشعار بصوتها على الهواء فترددت طويلا ثم قالت له "أنا حاقرب الميكروفون واسمع بنفسك". فهى لم تجرؤ على نطق كلمة "إسقاط الرئيس".

وأعتقد أن الكثير من نجوم الغناء والسينما وكرة القدم الذين خرجوا لتأييد مبارك لم تحركهم روح الانتهازية وحدها وإنما كانوا ضحايا لهاجس تقديس رأس الدولة واستحالة المساس به.

لكن الرجال والنساء الذين قاموا بالثورة كانوا قد تخلصوا من هذه العقدة وكسروا الحاجز النفسى الذى منع المصريين منذ قرون من الثورة على الحاكم. ومع ذلك فقد كان واضحا أن الموقف أكبر من أن يستوعبه الكثيرون. فالشعب المصرى يعيش منذ آلاف السنين بفكرة متسلطة على وعيه الجماعى وهى أن الحاكم فوق مستوى المسائلة وأن كرامته أهم من كرامة الشعب.

وفى ١١ فبراير وتحديداً فى الساعة السادسة وثلاث دقائق تحطمت تلك الأسطورة وإن كانت بقاياها لا زالت تسيطر على بعض النفوس.

الماجنا كارتا

فكرة التمرد على الحكم المطلق لم تكن واردة ولا مطروحة بأى مكان فى العالم طوال مئات السنين حيث كان الحاكم عادة يقترن كما أوضحنا بالإرادة الإلهية وبالتالى فمن غير المسموح الخروج عليه إلا فى حالات خاصة وعادة ما كان يتم ذلك لأسباب دينية كما كان الحال تحت ظل الدولة الأموية ثم العباسية. لكنه لم يكن يدور بخلد الخارجين على الحاكم فكرة تقليص سلطاته أو إجباره على احترام حقوق رعاياه لأن القضية لم تكن قضية حرية وعدالة ومساواة وإنما رفض لشرعيته من منطلقات دينية أو قبلية وتفضيل شرعية أخرى من منطلقات دينية أو قبلية أيضاً.

ولم يحدث فى تاريخ الدولة الإسلامية أى خروج على الحاكم إلا فى هذا الإطار. وأعلم أن البعض سيعترض على هذا الكلام ويؤكد أن الخروج على الحاكم كان لأنه ظالم ولا يحكم بما أنزل الله وهى مزايدات وتشويه للتاريخ وتزييف للواقع من خلال الكلمات المطاطة والمعانى المرسلة وهى جزء أصيل من ثقافتنا العربية الإسلامية. نعم.. لقد استخدم العباسيون وغيرهم كل هذه الحجج واتهموا الأمويين بالفساد وظلم الرعية لكن المحرك

الحقيقى لدعوتهم كان اقتناعهم بأحقيتهم بالخلافة نظرا لقرب نسبهم من رسول الله وليس من أجل إنصاف الشعب والحد من السلطات المطلقة الممنوحة للخليفة.

وعقيدة الخضوع للحاكم كانت مسيطرة بالطبع على كافة المجتمعات فى أوروبا وآسيا وغيرهما حتى وقت قريب نسبيا عندما بدأت أفكار الحرية واختيار الشعب لحكامه تأخذ طريقها إلى العقول والضمائر وخاصة منذ بزوغ عصر النهضة فى أوروبا.

★ ★ ★

وقد وقع أول تمرد رصده التاريخ على السلطة المطلقة للحاكم فى القرن الثالث عشر وتمخضت عنه وثيقة عرفت باسم الماجنا كارتا. كان ذلك فى بريطانيا عندما تذمر النبلاء على الملك جون الشقيق الأصغر لريتشارد قلب الأسد وتمكنوا من الاستيلاء على لندن وحصروه فى رقعة صغيرة وأرغموه فى يوم ١٥ يونيو ١٢١٥ على توقيع وثيقة أطلقوا عليها اسم "ماجنا كارتا" ومعناها باللغة اللاتينية "الوثيقة العظمى".

وكانت مواد هذه الوثيقة وعددها ٦٣ مادة تحد من سلطات ملك بريطانيا وتؤكد على مبدأ الحرية الفردية الذى كان قد توارى وسقط فى طى النسيان منذ العصر الإغريقى، كما وضعت

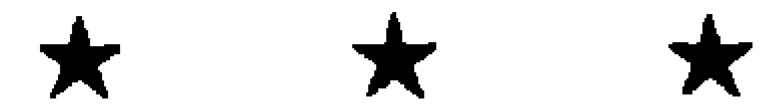
الماجنا كارتا للمرة الأولى فى التاريخ مبدأ "هابياس كوربوس" المعروف وأهم ما فيه هو وضع الشروط والضوابط أمام حبس أو سجن أى فرد من أفراد الشعب أيا كان ومنع الحبس التعسفى والاعتقال خارج إطار القانون.

وكانت الماجنا كارتا ثورة على مبدأ راسخ فى أوروبا والعالم القديم وهو تقديس الملك أو الحاكم واعتباره يحكم بموجب العناية الإلهية. وبرغم أن الماجنا كارتا قد هزت هذا المبدأ إلا أنها لم تنجح فى أن تجتثه من الضمائر حيث ظل راسخاً ومعمولاً به لقرون طويلة بعد توقيع الملك جون عليها واستلزم الأمر قروناً من الكفاح والتضحيات والدماء من أجل إقرار وتفعيل مبادىء الماجنا كارتا وتطويرها لموائمة الواقع الجديد والمتغير للمجتمعات الإنسانية.

وقد ظلت الماجنا كارتا هى المرجعية الرئيسية لكل المواثيق التى وضعت بعد ذلك لتحجيم السلطة المطلقة للحكام والتأكيد على حقوق أفراد الشعب. فقد استلهم الثوار الفرنسيون من مبادىء الماجنا كارتا عندما وضعوا واحدة من أهم مواثيق الحرية والعدالة والمساواة فى التاريخ وهى "إعلان حقوق الإنسان والمواطن" وذلك بعد نحو شهر ونصف من سقوط الباستيل وتحديدا فى ٢٦ أغسطس ١٧٨٩م. كما كانت الماجنا كارتا بعد

ذلك وثيقة استرشادية أساسية فى وضع الدستور الأمريكى الذى أقر فى ١٧ سبتمبر ١٧٨٧م ولا زال يعد من أفضل دساتير العالم من حيث احترام الحريات والحقوق الخاصة.

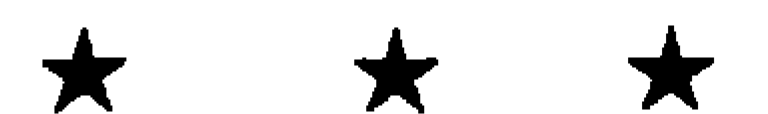
وبعد انتهاء مجزرة الحرب العالمية الثانية استوحى واضعو "الإعلان العالمى لحقوق الإنسان" الكثير من مبادئهم من الماجنا كارتا وأقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة تلك الوثيقة بقصر شايو فى باريس يوم ١٠ ديسمبر ١٩٤٨م وكان عدد أعضائها آنذاك ٥٨ دولة.



لكن هناك طريق طويل وشاق سلكته الشعوب للوصول من الماجنا كارتا فى القرن الثالث عشر إلى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان فى القرن العشرين ثم إلى عصر سيادة الديمقراطية فى العدد الأكبر من دول العالم الآن مهما كان اعتراض البعض على تطبيق الديمقراطية وأوجه القصور فيها.

وإذا حاولنا تتبع مسيرة الثورات ضد الحكم المطلق سنقف عند محطة أخرى بعد الماجنا كارتا وهى إعدام الملك شارل الأول فى انجلترا عام ١٦٤٩م فى غضون ما يعرف باسم الثورة البريطانية الأولى. وبالرغم من أن إعدام الملك كان نتيجة صراع على السلطة فقد كانت الخلفية هى الحد من دكتاتورية شارل الأول

ورفض السلطة المطلقة. وقد تم تقديم الملك إلى محاكمة ووجه باتهامات محددة كان من أهمها استغلال سلطته وهو اتهام لم يكن واردا فى ذلك العصر لأنه كان من الطبيعى أن يستغل الملك نفوذه وسلطانه. وكانت نتيجة هذه الثورة أن هيمن كرومويل على مقدرات انجلترا وأصبح دكتاتورا له صلاحيات ضخمة. وكثيرا ما انتهت الثورات فى الماضى بظهور دكتاتور كما حدث فى فرنسا مع نابليون بونابارت وفى روسيا مع ستالين وفى إيران مع الخومينى.



وهناك اتفاق على أن الثورة التى هزت عروش العالم أجمع ودقت أقوى المسامير فى نعش الحكم المطلق كانت الثورة الفرنسية. وقد فطن الألمانى هيجل (١٧٧٠-١٨٣١) أحد أكبر الفلاسفة فى التاريخ الإنسانى إلى أهمية هذه الثورة حين وصفها بإنها كانت "أعظم شروق للشمس".

وحتى قيام هذه الثورة كان ملك فرنسا يحكم بقتضى ما يسمى بالحق الإلهى أى أنه يستمد سلطاته من الله وليس من الشعب أو من أية جهة أرضية. وظل هذا المفهوم عالقا فى عقول وقلوب الفرنسيين ومهيمنا عليها حتى بعد اندلاع الثورة بفترة. فقد كان الثوار يكرهون الملك ويحقدون عليه ويريدون خلعه لكن هاجس

أنه يستمد سلطاته من الرب كان يمنعهم من ذلك. وعندما هاجم الثوار قصر فرساى الذى كان مقرا للملك يوم ٦ أكتوبر ١٧٨٩ كان بعض المتطرفين يريدون الفتك به وبزوجته مارى انطوانيت ووقفوا تحت شباك حجرته يصيحون وفى أيديهم الحراب والمناجل والعصيان الغليظة. وعندما دخل بعضهم إلى القصر ووجدوا أنفسهم فجأة وجها لوجه مع الملك أحنوا رؤوسهم وتحدثوا إليه بكل الاحترام، بل إن إحدى السيدات اللاتى كن يتزعمن التمرد وقعت مغشيا عليها من شدة الرهبة عندما ظهر أمامها لويس السادس عشر.

وظل الآخرون فى الخارج فى حالة هياج شديد وتتصاعد مطالبهم إلى أن وقف القائد العسكرى لافاييت الذى ساهم فى تحرير أمريكا وكان من أكثر الفرنسيين شعبية آنذاك فى الشرفة المطلة على ساحة القصر وقبل يد الملكة مارى انطوانيت فهدأت الجماهير واكتفت بمطالبة لويس السادس عشر بترك قصر فرساى الذى يبعد نحو ٢٠ كم عن باريس والتوجه إلى قصر التويليرى الواقع فى قلب العاصمة وقد هدم فى ثورة أخرى بعد ذلك.

واضطر لويس للإذعان وتوجه مع زوجته وأولاده فى عربة تجرها الخيول بحراسة مئات الثوار الذين أحاطوا

بالموكب الملكى حتى بلغ وسط العاصمة على مشارف الميدان الذى أعدم فيه الملك البائس بعد ذلك والذى تتوسطه منذ ١٨٣٦م المسلة المصرية الفرعونية.

★ ★ ★

لكن اللحظة الحاسمة فى تاريخ الثورة الفرنسية تجسدت فى محاكمة لويس السادس عشر الذى كان الشعب الفرنسى يتصور قبل ذلك أن الله قد اختاره لحكم فرنسا وأن لا حول ولا قوة لهم فى اختياره وأنه كالقدر المنزل من السماء.

وكانت وجهة نظر أحد أبرز زعماء الثورة روبسبيير هى أنه لا بد من إعدام الملك لإن تركه على قيد الحياة يجعل الثورة تفقد غايتها الكبرى وهى تحطيم أسطورة الملك الذى يحكم بإرادة إلهية. وكان روبسبير يطبق دون أن يعى النظرية التى وضعها بعد ذلك رائد علم النفس فرويد والتى أطلق عليها اسم "قتل الأب" أى التخلص من ربقة السلطة النفسية العليا التى تكبل حياة الشباب وتقمع نزعات الحرية بداخلهم.

وبفضل قوة حجته وبلاغته الشهيرة تمكن روبسبيير من إقناع الجمعية الوطنية الحاكمة بضرورة إعدام الملك والإقدام على تلك الخطوة العنيفة والقاسية من أجل تطهير الضمير الجماعى الفرنسى من عقدة تأليه الحاكم إلى الأبد.

وقد تم بالفعل إعدام لويس السادس عشر بالمقصلة فى يوم ٢١ يناير ١٧٩٣م فى ميدان الثورة وهو المعروف الآن باسم ميدان الكونكورد.

نفس المنطق كان وراء قرار زعيم الثورة الروسية لينين بقتل القيصر نيقولا الثانى وأسرته ليمسح من اللاوعى الجماعى للشعب صورة الحاكم المؤلّه.



ولا أسوق هذه الأمثلة من أجل المطالبة بالعنف والإعدام حيث أننى ضد عقوبة الإعدام من أساسها. لكن ما أنادى به هو ضرورة تحرر الذهنية المصرية والعربية من عبادة الفرد والكف عن اعتبار الحاكم شخصا منزها جديرا بالتبجيل والاحترام مهما فعل ومهما أخطأ وإيجاد التبريرات والحجج لكل الجرائم التى ترتكب فى عهده.

وقد وصل الأمر أحيانا فى تاريخنا إلى حد الكفر وخلع أوصاف الله على الحاكم وتشبيهه بالرسول. ومن أشهر من عبروا عن هذه النزعة الشاعر ابن هانىء الأندلسى الذى قال عن الخليفة المعز لدين الله الفاطمى:

ما شئتَ لا ما شاءت الأقدار　　فاحكمْ فأنت الواحد القهار
وكأنما أنت النبى محمد　　وكأنما أنصارك الأنصار

ومعروف أن الواحد والقهار بأدوات التعريف هى من صفات الله الواردة فى القرآن وهى بالتالى من بين أسماء الله الحسنى.

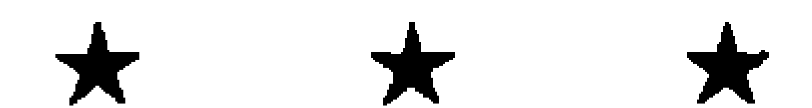


ونزعة تأليه الحاكم تصل إلى حد تنزيهه عن كل الأخطاء حتى بعد وفاته. وعندما بدأت تتكشف عمليات التعذيب فى السجون والمعتقلات بعد وفاة الزعيم عبد الناصر سارع الكثيرون من مؤيدى ثورة ٢٣ يوليو إلى إيجاد المبررات والتأكيد على أن الزعيم الراحل لم يكن يعلم وأن كل السلبيات التى واكبت حقبة عبد الناصر كانت بفعل المحيطين به وأنه لم يرتكب أقل خطأ طوال السنوات التى حكم فيها مصر وذلك من منطلق القناعة الراسخة بتنزيه الحاكم عن أى خطأ. ومع حبى وإعجابى الشخصى بجمال عبد الناصر إلا أننى مقتنع أنه كان على علم بمعظم ما يجرى. وقد روى لى الراحل منير حافظ الذى كان نائبا لسامى شرف مدير مكتب عبد الناصر أنه حضر مكالمة تليفونية بين شرف والزعيم الراحل بعد أن ألقى القبض على مجموعة تصور عبد الناصر أنها على صلة بجهات أجنبية وكان منها المحامى عبد المنعم الشرقاوى. وسمع سامى شرف يقول للزعيم الراحل: ما وصلناش لأى اعترافات منهم يافندم. هل نسيبهم والا نقرص عليهم شوية كمان؟

واستمع منير حافظ إلى سامى شرف يردد ما يقوله عبد الناصر على الخط الآخر: نقرص عليهم شوية كمان.. حاضر يافندم.

وسألت منير حافظ: هل كان يدرك عبد الناصر معنى "القرص" عليهم وأنه يعنى مضاعفة التعذيب هز الرجل رأسه إيجابا وهو يقول: أيوه.. وقد توفى منير حافظ منذ بضع سنوات وظل حتى آخر يوم فى حياته من أشد المؤمنين بجمال عبد الناصر.

وبالرغم من أنه لم يكن يحظى بشعبية عبد الناصر الجارفة إلا أن السادات حاول تعزيز فكرة تأليه الرئيس وتبجيله وكان يؤكد دائما أن رئيس الدولة مثل "كبير العيلة" فى الريف المصرى والذى يتمتع باحترام وإجلال جميع أفراد الأسرة.



والتخلص من هيمنة حكم الفرد ليست بالأمر اليسير كما قلنا.. فقد احتاجت الثورة الفرنسية إلى أكثر من ٨٥ عاما حتى يستقر نظام ديمقراطى فى نهاية القرن التاسع عشر. فبعد عشر سنوات من اندلاع الثورة قام ضابط فى التاسعة والعشرين من عمره هو نابليون بونابارت بالاستيلاء على السلطة وأدخل فرنسا فى مرحلة من الحروب والمنازعات حتى هزيمته فى معركة

واترلو الشهيرة فى يونيو ١٨١٥. وبعد ٢٦ عاماً من الثورة عادت أسرة البوربون الملكية إلى الحكم وأصبح لويس الثامن عشر شقيق السادس عشر ملكا على فرنسا وكأن الثورة لم تقم، وكأن مئات الآلاف لم يقتلوا ويذبحوا سواء تحت المقصلة أو فى الحروب أو فى مجازر اقترفت فى فترات غياب الدولة وانعدام الأمن.

وبعد وفاة الملك أعقبه فى الحكم الشقيق الثالث شارل العاشر الذى أحكم قبضته على البلاد وسعى لاستتباب عرش أسرة البوربون إلى الأبد.

لكن الشعب الفرنسى لم يذعن ولم يستكن ولم يصمت فقام بثورة أخرى عام ١٨٣٠م واقتلع شارل العاشر من السلطة وجاء إلى الحكم لويس فيليب وهو من نفس الأسرة الملكية وإن كان من فرع آخر يدعى فرع أورليان. وقد كتب رفاعة رافع الطهطاوى عن هذه الثورة فى كتابه الشهير "تخليص الإبريز فى تلخيص باريز".

وسار الملك الجديد فى نفس النهج المعادى للثورة وحاول أن يفرض هو الآخر حكم الفرد وكأنه يريد أن يمسح آثار ثورة ١٧٨٩م بأستيكة.

لكن الشعب الفرنسى عاد إلى الثورة مرة ثالثة ونزل العامة إلى الشارع وأقاموا المتاريس وسقط مئات الضحايا فى عام ١٨٤٨م. كان واضحا أن هناك خصمين يتميزان بالعناد والإرادة الصلبة: الأسرة المالكة والطبقة العليا المشكّلة من النبلاء وأصحاب الجاه.. ومن ناحية أخرى إرادة الشعب الصامد المستعد لتقديم الضحايا والشهداء جيلا بعد جيل ودون كلل أو ملل حتى يحصل على حقوقه ويكسر شوكة الاستبداد إلى الأبد.

★ ★ ★

وكانت نتيجة تلك الثورة الأخيرة إعلان الجمهورية الثانية وتمكن لويس نابليون وهو ابن شقيق نابليون الأول من أن يكون أول رئيس جمهورية فى تاريخ فرنسا عام ١٨٤٨م وهدأت الجماهير وتصورت أنها انتصرت على قوى الطغيان وقضت نهائيا على حكم الفرد.

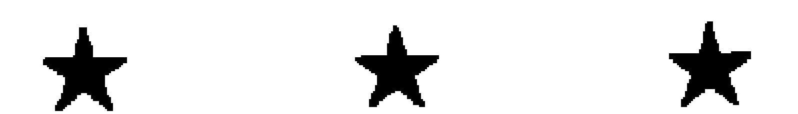
لكن ابن الشقيق سار على خطى عمه وأراد الاستئثار بالسلطة فقام بانقلاب على ممثلى الشعب ونصب نفسه امبراطورا باسم نابليون الثالث فى عام ١٨٥٢م. ورضخ الشعب الفرنسى الذى أنهكته الثورات وقدم عشرات الآلاف من الضحايا وعانى معاناة مريرة وعاشت أجيال متعاقبة فى ظل أقسى ظروف الحرمان والقمع والبطش السلطوى فقبل بنابليون الثالث أمبارطورا

حتى انتهى عهده بهزيمة عسكرية قاسية أمام بروسيا عام ١٨٧٠م تلتها حمامات دم جديدة وقعت فيما يسمى "كوميونة باريس" والتى يمكن ترجمتها باصطلاح ثورة العامة.

وعندما جاءت الجمهورية الثالثة عام ١٨٧٠م بدأت الأمور تستقر ويبدأ الشعب الفرنسى يذوق ثمار الكفاح والنضال الذى ضحت من أجله أجيال متعاقبة من الآباء والأجداد.

ونستخلص من هذا الاستعراض السريع لكفاح الشعب الفرنسى أن الثورة الكبرى عام ١٧٨٩م لم تكن سوى بداية حقبة طويلة من حمامات الدم والمواجهات والصراعات والكر والفر بين محاولات إعادة الدكتاتورية من ناحية وبين الذين آثروا الموت والاستشهاد فى سبيل الحرية.

فلا ينبغى أن نتصور أن أحدا سيقدم للشعب المصرى الديمقراطية والحرية والمساواة على طبق من فضة. فالحرية تنتزع بالتضحيات والمعاناة والنضال وأتصور أننا فى حاجة إلى أعوام طويلة حتى تتحقق على أرض مصر ديمقراطية بالمعنى الحقيقى للكلمة.



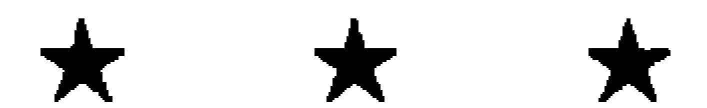
ولا أقصد بذلك أن مصر ستمر بالمحن المروعة التى مرت بها فرنسا والدول التى سبقتنا فى ميدان الحرية السياسية

والاجتماعية، ولا أقصد أننى أتوقع مجازر ومشانق ودماء حتى تصل ثورة ٢٥ يناير إلى تحقيق الديمقراطية الكاملة وحتى يكون الشعب المصرى وصيا على نفسه وقادرا على الاختيار.

والسبب الأول فى هذا التفاؤل هو أن طريق الحرية قد رصفته دماء شهداء من بلاد كثيرة قبلنا نجحوا فى أن يفرضوا حالة من الوعى بالحقوق وأن يغرسوا قيما استقرت فى وجدان الغالبية العظمى من بنى الإنسان. لذلك فنحن سوف نحصد ما زرعه غيرنا فى هذا المجال كما حصد غيرنا فى الماضى ما زرعناه نحن من حضارة وتفوق وفتوحات فى مجالات المعرفة.

السبب الثانى فى تفاؤلى أن الظروف قد تغيرت تماما بظهور وسائل الإعلام والاتصال والانتقال وزيادة الوعى، فلن نحتاج إلى ٨٥ عاماً كما حدث للشعب الفرنسى. وبحساب تغير معايير الزمن أتصور أننا فى حاجة إلى ما لا يقل عن عشر سنوات حتى تنعم مصر بنظام مستقر يستطيع فيه الشعب أن يختار حكامه وتكون هناك أحزاب تعبر عن الاتجاهات والقناعات المتباينة للشعب وسيكون على هذا الأخير أن يتعرف على معايير الاختيار ولا ينخدع بمن يقدمون له الحلول البراقة ويتحدثون عن العدالة أو يستغلون الدين لدغدغة مشاعره.

لقد أثبت شعب مصر من خلال ثورة ٢٥ يناير أنه شعب أبى وشجاع وليس مجرد قطيع من النعاج كما تصور أصحاب السلطان الذين كانوا مقتنعين أن قدر الشعب المصرى هو أن يظل فى حالة من العبودية ويساق إلى حيث يريد الحاكم. وكان هذا المنطق الذى أشعل فى نفس مبارك وأسرته حلم البقاء فى السلطة حتى "آخر نبضة قلب" ثم فكرة التوريث التى تبناها العديد من أذناب هذا الحكم التعس.



وأدعوك أيها القارىء الكريم إلى إلقاء نظرة مقارنة سريعة على تاريخ الثورات وحركات التمرد والعصيان فى مصر والعالم العربى. هذا التاريخ حافل بالاقتتال والحروب الداخلية وعمليات القمع والإبادة الجماعية. وكثيرا ما قتل خلفاء سواء عن طريق الدسائس أو عن طريق القتال كما حدث مع الخليفة الأموى الوليد بن يزيد على سبيل المثال لا الحصر.

لكن الشعوب كانت دائما خارج المعادلة حيث كان تغيير الحاكم أو قتله يتم من خلال قوى تمتلك الغلبة العسكرية ومعروف أن العديد من خلفاء الدولة العباسية فى عصرها الثانى كانوا يتعرضون للاغتيال ولعمليات فقء الأعين وكانوا يسمونها "سمل" العيون كما جاء بكتب التاريخ العربى.

وكانت المرات القليلة التى يثور فيها الضعفاء تنتهى ببحار من الدماء كما حدث خلال ما يسمى بثورة الزنج فى العراق وهى فى الحقيقة ثلاث ثورات قامت على مدى القرنين الثامن والتاسع الميلادى وانتهت بمجازر مروعة.

وكما قلت فإن ثورات الضعفاء كانت استثناءات نادرة حيث كانت الثورات فى بلادنا تقوم عادة ضد المحتل الأجنبى. وفى العصور الحديثة شهد العالم العربى عدة ثورات ربما من أشهرها ثورة عرابى التى كانت أقرب إلى تمرد البارونات الانجليز الذى أجبروا الملك على التوقيع على الماجنا كارتا. فهى لم تنطلق كثورة شعبية ضد الحاكم وإنما كان دافعها هو رفض ضباط الجيش من المصريين للأوضاع التى كانت تجعل منهم عسكريين من الدرجة الثانية فى الوقت الذى كان فيه الأتراك والشراكسة هم الذين يحظون بكل المزايا والرتب القيادية فى الجيش. صحيح أن الشعب المصرى ساند ما كان يطلق عليها "هوجة عرابى" لأن الشعوب بطبيعتها لا تحب السطلة وإن كانت تخضع لها مرغمة بقوة السلاح. لكن ثورة عرابى لم تكن فى أصولها ثورة شعبية كما هو الحالة بالنسبة لثورة ٢٥ يناير.

وكانت هناك الثورة العربية ضد الحكم العثمانى خلال الحرب العالمية الأولى لكنها كانت أيضا ثورة قام بها الأمراء للتخلص

من حكم الباب العالى والسيطرة على زمام السلطة فى الجزيرة العربية وكان على رأسها أبناء الشريف حسين شريف مكة وهو الجد الأكبر لملك الأردن الحالى واشتهر خلالها ضابط بريطانى عرف باسم "لورانس العرب".



أما ثورة ١٩ وهى ثورة عظيمة بكل المقاييس فقد كانت ثورة الشعب ضد الاحتلال البريطانى ولم تكن موجهة ضد الملك فؤاد الذى كان يحمل وقتها لقب سلطان. لم تكن ثورة على استبداد الحاكم وتسلطه وإنما كانت ضد وجود جيش أجنبى جاثم على أرض مصر مما كان يعتبره المصريون إذلالا لكبريائهم. لم تكن ثورة ١٩ من أجل الحريات العامة أو لقمة العيش أو ضد طغيان الحاكم وإنما كانت ثورة وطنية هدفها استقلال مصر عن الإرادة الأجنبية فكانت انتفاضة لكرامة الشعب فى مواجهة الحكم الأجنبى.

وكان السلطان فؤاد يدرك أن الثورة ليست موجهة ضده شخصيا حتى وإن كان نجاحها يعرض ملكه للزوال. وقد عقد زواجه من نازلى فى عز غليان الشارع المصرى بثورة ١٩.

واقع الأمر أنه منذ الفتح العربى لم يثر الشعب المصرى على أى احتلال أجنبى طالما أن المحتل كان مسلما والأمثلة كثيرة

منها الغزو الفاطمى لمصر عام ٩٦٩. وعندما غزا السلطان العثمانى سليم الأول مصر عام ١٥١٧م تصدى له الجيش المملوكى لكن الشعب ظل بصفة عامة على الحياد. وقبل ذلك لم يثر الشعب على المماليك الأجانب الذين كانوا فى معظمهم لا يعرفون العربية والسبب الأساسى هو أنهم كانوا مسلمين.

كان الشعب يثور عندما يكون المحتل غير مسلم وهو ما حدث فى ثورتى القاهرة ضد الجيش الفرنسى خلال حملة بونابارت عام ١٧٩٨م و١٧٩٩م ثم بعد ذلك خلال ثورة ١٩. لقد عرفت مصر الثورة على الأجنبى من منطلقات وطنية وعرفت التظاهر والاحتجاج من أجل لقمة العيش لكنها لم تعرف من قبل الثورة ضد استبداد الحاكم. لم تعرف الثورة من أجل الحرية وضد الطغيان.. لم تعرف الثورة من أجل أن يكون للشعب الكلمة العليا فى اتخاذ القرارات.. لم تعرف الثورة ضد الخضوع للسلطان ومن أجل اختيار الشعب لمن يحكمه.

والخلاصة هو أن ما حدث فى ٢٥ يناير هو سابقة لم تحدث فى تاريخ مصر الحديث ولا القديم.

علم المباركولوجيا

أتاح لى وجودى فى باريس وعملى كمدير لمكتب الأهرام فى فرنسا أن أتابع عن قرب كل الطاقم المقرب والمحيط بحسنى مبارك والذى كان يصاحبه فى طائرته الخاصة خلال زياراته لفرنسا. وقد وقفت أكثر من عشرين مرة بالجناح المخصص لكبار الزوار فى مطار أورلى بجنوب باريس فى صف الاستقبال الذى كان يضم أعضاء السفارة ورؤساء المكاتب وكان مبارك يصافح الواقفين فى هذا الصف قبل أن يستقل سيارته وعادة ما كان ينزل بقصر مارينيى المخصص لكبار الزوار والقريب من قصر الإيليزيه وهو قصر الرئاسة الفرنسية.

وأقول إحقاقا للحق أننى لم أر مبارك يعامل أحدا معاملة سيئة وإن كنت قد سمعت أنه كان يصاب أحيانا بنوبات عصبية يثور فيها على مساعديه. ولا أنسى اليوم الذى وقعت فيه أزمة فى روسيا عام ١٩٩١م وكاد فيه أنصار النظام الشيوعى السابق أن يستعيدوا السيطرة على زمام الحكم. يومها دعانى الدكتور مصطفى الفقى الذى كان سكرتير مبارك للمعلومات إلى العشاء بمنزله فى الساحل الشمالى بعد انتهاء الأزمة مباشرة وقال لى يومها: "الراجل كان عصبى جدا وبيتخانق مع دبان وشه".

فقد كان مبارك يخشى أن تعود الشيوعية إلى روسيا وتعود المواجهة بينها وبين الولايات المتحدة وكان يتمنى أن تسود القوى المؤيدة لأمريكا فى موسكو وفى كل مكان بالعالم.



وليس هدفى من هذا الفصل أن أقوم بعملية تقييم مبارك وسياساته وإنما أن أعطى ملامح عن شخصيته وبعض الروايات عن أقرب المقربين إليه. وسأبدأ بأهم التعليقات التى سمعتها عنه مبكرا من فم الراحل الكبير أحمد بهاء الدين الذى عرف مبارك عن قرب وكان له رأى قاطع فيه. ولا زالت كلمات الأستاذ بهاء ترن فى أذنى عندما زارنى بمكتبى بالأهرام فى باريس عام ١٩٨٦م وقال عن مبارك باللغة الانجليزية "هو ليس الرجل المناسب". ثم أضاف بالعربية: "ده ينفع باشكاتب.. لكن مش رئيس جمهورية".

★ ★ ★

وكان مبارك كما قلت كثير التردد على باريس وكان المسئولون الفرنسيون يتململون من ذلك وقد ألمح لى أكثر من مسئول فرنسى بتبرمهم من كثرة الزيارات، لكنه لم يكن من الممكن بطبيعة الحال رفض زيارة رئيس دولة كبيرة فكان يستقبل بالحفاوة التى تستحقها مصر. وبالعودة إلى مذكراتى وجدت أننى

دونت حواراً خاصاً جرى فى ١٤ يناير ٢٠٠٠م بينى وبين وزير خارجية فرنسا وقتها هوبير فدرين قال فيه مازحاً إنه لا يستطيع أن يتناول الغداء مع مبارك فى كل مرة يأتى فيها لباريس "لأنه يحضر كثيرا جدا إلى هنا".

وأضاف أن هناك شخصين فقط كانا يجعلان ميتران يقهقه من الضحك مع أنه شخصية تتميز بالجدية والصرامة وهما حسنى مبارك وعديله روجيه هانان وهو ممثل مشهور جدا بفرنسا. وأوضح أن مبارك كان خلال لقاءاته مع ميتران يروى نكتا وقصصا طريفة معظمها حول الزعماء العرب وكان الكثير منها للسخرية من معمر القذافى.

وكان فدرين من أقرب المقربين إلى الرئيس الفرنسى الراحل فرنسوا ميتران ويحضر كل لقاءاته مع كبار الزوار الأجانب كما كان وزيرا للخارجية فى حكومة جوسبان تحت رئاسة جاك شيراك.

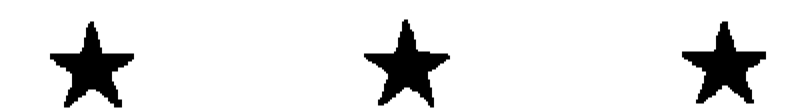
★ ★ ★

ومنذ منتصف التسعينات ظهر عمر سليمان كمرافق ملازم لمبارك فى كل زياراته لباريس وذلك بعد تعيينه رئيسا للمخابرات العامة. وأنا شخصياً لا أرتاح للشخص الذى يتعامل بتعالى مع من هم أقل منه ويبدى احتراما زائدا لمن هم أعلى منه شأناً.

وتذكرت ذلك عندما ضرب تعظيم سلام عسكرى فى نهاية تلاوته للقسم كنائب لرئيس الجمهورية أمام حسنى مبارك فى ٢٩ يناير ٢٠١١م وكأنه ضابط صغير يؤدى التحية لضابط أعلى منه فى الرتبة.

ومن أطرف ما أذكره أن عمر سليمان روى أمامى فى منتصف التسعينات وكنا بأحد فنادق باريس خلال زيارة لمبارك أن الشيخ زايد رئيس دولة الإمارات آنذاك يتناول حقنة ثمنها ٣٠ ألف دولار تعيد له الشباب والحيوية. وكان هذا المبلغ فى ذلك الوقت فلكيا ولا زال مبلغا كبيرا حتى الآن لكنه من المؤكد أن سعر هذه الحقنة قد زاد كثيرا منذ أن حكى عنها عمر سليمان.

وأتصور أن هذه المعلومة كانت جديدة فى هذا التاريخ ولم يكن يعلم بها أحد ولا شك عندى فى أنه هو الذى نقلها إلى مبارك ونصحه بأن يتناول هذه الحقنة لانعاش جسده الذى بدأت تظهر عليه أعراض الوهن والشيخوخة. وعلى أية حال فمن الثابت أن مبارك كان يتناول حقنة منشطة من نوع خاص جدا فى السنوات الأخيرة من حكمه.



وقبل أن أروى بعض القصص التى تعطى بعض المفاتيح لفهم شخصية مبارك وهى شخصية شديدة التركيب والتعقيد أود

أن أسرد حكاية من أطرف ما سمعت فى باريس وهى تدل على الجانب الخفى من رجال السلطة الذين يتحكمون فى مصائر الشعوب فى بلادنا العربية، وقد رواها أمامى زكريا عزمى رئيس الديوان الرئاسى السابق خلال إحدى زيارات مبارك العديدة لفرنسا وأنا بدورى أرويها كما سمعتها ولك أيها القارئ الكريم أن تستخلص النتائج.

قال عزمى إنه أعلن بالصحافة فى أحد الأيام عن قيام مبارك بزيارة لإحدى الدول العربية. وفى نفس اليوم تلقى مكالمة من الراقصة الشهيرة فيفى عبده وقالت إن لديها طلبا شخصيا يتلخص فى أن زوجها يحمل جنسية هذا البلد العربى الذى سيزوره مبارك وأن جواز سفره قد انتهى ولا بد من تجديده. وأضافت أنه ما عليه إلا أن يعرض الأمر على الشخصية المقابلة له فى هذه الدولة أى رئيس الديوان الملكى واسمه كذا وهو سيقوم باللازم. ورد عليها عزمى أن الرئيس لن يمكث فى هذا البلد سوى بضع ساعات فقط وهى لن تكفى لتجديد الباسبور فأجابته بثقة: بس ادى الباسبور لفلان وهو حايتصرف.

ويضيف عزمى إنه لم يكن مطمئنا لرد فعل المسئول الذى يعتبر قرينه فى الدولة المضيفة. وبعد هبوط الطائرة وقف الجميع يستمعون للسلام الوطنى وكان بجانبه الشخص الذى كلفته فيفى

عبده بتسليمه جواز السفر الخاص بزوجها. وأثناء عزف السلام الوطنى مال عزمى على الرجل وهو يقول فى تردد إن فلانة لديها طلب.. وفور سماع اسم فيفى عبده انفرجت أسارير رئيس الديوان الملكى لتلك الدولة ومد يده لاستلام جواز السفر ثم نادى على أحد معاونيه وسلمه الجواز بعد أن همس بتعليمات بشأن هذا الموضوع.

وبعد ساعات قليلة انتهت مباحثات مبارك الرسمية وعاد الجميع إلى المطار استعدادا للعودة إلى القاهرة ففوجىء زكريا عزمى بالمسئول يسلمه الباسبور الجديد وهو يقول بحرارة: سلم لى على الست فيفى.

وكان تعليق عزمى أنه شعر بأنه قام بدور "حامل الحقيبة".



وقد تزايدت حظوة زكريا عزمى بطريقة ملحوظة من بدايات التسعينات وصار هو المتحكم فى كل ما يخص الرئيس ولا يجرؤ أحد أن يناقشه واستطاع أن يطيح بكل من ينافسه على نيل ثقة مبارك من خلال الدسائس والمكائد.

وفى أحد الأيام قال لى أحد الأصدقاء المقربين لزكريا عزمى إن هذا الأخير قال له تعليقا على علاقته بمبارك: "واحد يركبنى.. وانا اركب البلد كلها". وقد استخدم عزمى كلمة سوقية

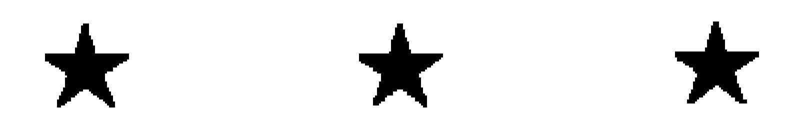
محل "يركبنى" لا أستطيع أن أوردها هنا احتراما لك أيها القارىء الكريم.

كان هذا هو المنطق الذى يسير عليه عزمى إذا. هو يتحمل أى شىء من مبارك ويتحلى بالصبر فى كل المواقف وذلك فى مقابل أن يظل فى موقعه الذى كان يتحكم منه فى الوزراء والكبراء.. فما بالنا بباقى خلق الله. وقد أصبح هذا المنطق شائعا فى عصر مبارك وخلاصته أنه يكفى الحصول على ثقة الرأس الكبيرة فى العمل وكل من عداه لا يساوى "نكلة" بل يمكن البطش به وإذلاله.

وعندما سألت فى باريس أحد كبار العاملين بالرئاسة عن "السر الباتع" لزكريا عزمى الذى لا يتمتع سوى بكفاءة محدودة لكنه مع ذلك يحظى بالثقة الكاملة وشبه العمياء لمبارك فتح محدثى كف يده اليمنى قائلا: "هو فاهمه وحافظه زى كف إيده".

ويبدو أن زكريا عزمى كان يفهم بالفعل ثنايا شخصية مبارك بكل تعقيداتها لأنه يتمتع بفطرة التابع الأمين الذى يسعى لإرضاء سيده ويتلون باللون الذى يرضيه. كان يدرك أن مبارك عندما يعلم عن شخص ما أنه راغب فى شىء وطامح إليه فإنه لن يعطيه ما يريد أبدا ويتلذذ عندما يراه يلح فى الطلب.

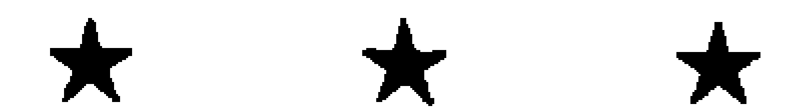
وكان المحيطون بمبارك يتفننون فى معرفة طبائعه وما يحب وما يكره وكأنهم يقومون برسالة دكتوراة فى شخصية الرجل المتحكم فى مصائرهم. ومن المؤكد أن كل الذين صمدوا وتعاملوا مع مبارك طوال فترة توليه الرئاسة وعلى رأسهم صفوت الشريف كانوا أشبه بالأطباء النفسيين فيدرسون شخصيته ويعرفون ما يسعده وما يغيظه وكأنهم أصبحوا متخصصين فى علم أستطيع أن أسميه "مباركولوجيا" مثل علم الإثنولوجيا أى علم دراسة الأجناس.



وبالتأكيد أن حاشية مبارك لم تكن استثناء. فالمحيطون بالحاكم فى كل الأنظمة الدكتاتورية من قديم الزمان عادة ما يلجأون إلى كل السبل للتقرب إليه ونيل رضاه. وكان النبلاء فى بلاط ملك فرنسا قبل الثورة يتدافعون من أجل أن يكونوا قريبين منه فى اللحظات الهامة. ولأن قصر فرساى الشهير الذى كان مقرا للملك والنبلاء لم يكن به حمام واحد فقد كانوا يأتون للملك بقصرية فى إحدى الحجرات ليجلس عليها من أجل قضاء حاجته. وكانت هذه لحظة من أهم لحظات اليوم بالنسبة للنبلاء وكانوا يتشاجرون ويتنافسون للتواجد فى هذه المناسبة ويحظوا بشرف الجلوس حوله وهو يتبرز حيث أنها كانت لحظة راحة

واسترخاء ومن يكون أمامه فى هذه اللحظة سيترك انطباعاً إيجابياً لدى الذات العلية.

وكنت أتذكر هذا الموضوع وأنا أرى الحاشية تتسابق للاقتراب من مبارك فى باريس وبالتأكيد أن نفس الشيء كان يحدث فى القاهرة لكنى لم أكن شاهدا عليه.



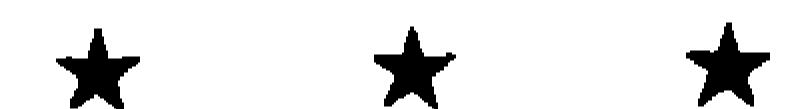
وفى أحد أيام السنوات الأولى من الألفية الثالثة سألت أحد المقربين للرئيس السابق عن أقرب المستشارين لمبارك وكنت أتصور أنه صفوت الشريف لكن محدثى ابتسم قائلاً: لا.. إطلاقاً.. إنه الآن يستمع إلى ثلاثة فقط فى مصر كلها وهم سوزان مبارك وجمال مبارك وعلاء مبارك.

وكانت المرة الأولى التى أزن فيها أهمية جمال وتأثيره على والده عندما استحكمت أزمة القانون الخاص بحبس الصحفيين عام ١٩٩٥م وكان رأى مبارك الذى أعلنه رسميا أن الصحفيين ليس على "رأسهم ريشة" فلماذا لا يُحبسون مثلهم مثل باقى المواطنين فى جرائم النشر.

وكان نقيب الصحفيين فى ذلك الوقت إبراهيم نافع يبذل جهودا كبيرة لاستبعاد فكرة حبس الصحفيين والاكتفاء بالغرامات المالية وكان يعتبر أن نجاحه فى إثناء السلطة عن مبدأ الحبس

سيكون انتصاراً شخصياً له لدى جموع الصحفيين. لكن الطريق كان مسدودا أمامه وكان كبار رجال الدولة لا يستطيعون مراجعة الرئيس فى هذا الموضوع إلى أن اهتدى إلى فكرة اللجوء لجمال مبارك والتقى به بالفعل وعرض عليه الموقف المتأزم وقال له إن الصحفيين سيقومون بمظاهرة أمام النقابة وربما يتحركون إلى الشارع ولو وقع صدام بينهم وبين قوات الأمن وتعرض أحد الصحفيين للقتل فسوف يتحول الأمر إلى وضع مأساوى خطير.

وكانت المفاجأة أنه بعد هذا اللقاء مباشرة تراجع حسنى مبارك عن موقفه وأعطى الضوء الأخضر لاستبعاد المادة الخاصة بحبس الصحفيين. وأدركتُ وقتها أن جمال مبارك أصبح له وزن كبير عند أبيه وأنه يستمع إليه أكثر مما يستمع إلى المقربين والمستشارين وكبار المسئولين الذين اختارهم بنفسه ومن المفترض أنهم يخدمون نظامه.



وفى إحدى زياراتى لمدريد اطلعت على قصة تدل على مدى عناد مبارك وضيق أفقه فى كثير من الأمور. فقد التقيت بسفير مصر فى إسبانيا الراحل محمود أبو النصر وكنت قد سمعت قبل ذلك أنه كان مرشحا لسفارتنا فى باريس ثم فوجئت بتعيينه فى مدريد. وكان الرجل دبلوماسيا لامعا ويجيد الفرنسية إجادة

تامة. وفور أن طرحت عليه السؤال حكى لى قصته وفى صوته نبرة حزن ومرارة فقال إن وزير الخارجية استدعاه وأبلغه أنه قد وقع عليه الاختيار ليكون سفيرا فى باريس، فبدأ يعد العدة لتولى هذا المنصب الذى يعد من أهم مناصب السفراء فى الخارج. لكنه من حظه السيء أن مجلة المصور قامت بنشر الخبر فاستاء الرجل من ذلك لكنه لم يتخيل أن هذا الخبر الصغير الذى نشر فى سطرين سيكون له أثر بالغ على مستقبله المهنى. فقد فوجيء بعدها بأيام أن استدعاه وزير الخارجية مرة جديدة وهو يبدو فى حالة من الحرج الشديد وقال له إن مبارك رفض تعيينه فى باريس وهو يقول: هى الصحافة اللى حاتعين السفراء دلوقتى؟

وقد حاول الوزير إقناع مبارك بأن السفير لا ذنب له فى النشر ومن الصعب الرجوع فى قرار مثل هذا لمجرد نشر خبر فى إحدى الصحف لكن مبارك أصر على موقفه وقال له: "شف له مكان تانى".

وكان المكان الثانى هو مدريد.

وهناك قصة أخرى تعطى بعدا آخر عن شخصية مبارك ورغبته فى أن يكون محور كل شيء وأن يكون كقول النابغة الذبيانى فى النعمان:

فإنك شمس والملوك كواكبُ   إذا طلعت لم يبد منهن كوكبُ

ففى لقاء بباريس مع الفنان عمر الشريف فى منتصف التسعينات فوجئت به يقول لى إن مبارك لا يحبه. ولما أبديت استغرابى روى لى هذه القصة الطريفة: كانت رئيسة وزراء بريطانيا السابقة مارجريت ثاتشر التى لقبت بالمرأة الحديدية معجبة فيما يبدو فى شبابها بالنجم عمر الشريف.

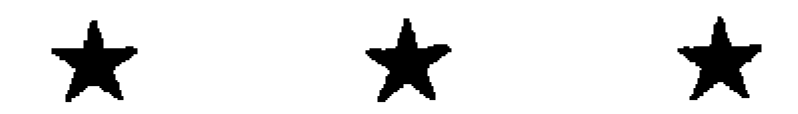
وعندما أصبحت ثاتشر رئيسة الوزراء كانت تدعوه فى مناسبات عديدة ولم أستغرب ذلك لعلمى أن نسبة كبيرة من الفتيات الأمريكيات والأوروبيات فى الستينات والسبعينات كن مولعات بعمر الشريف منذ فيلمه الشهير "لورانس العرب" ثم بطولته لفيلم "الدكتور جيفاجو".

ولم يكن مبارك يحب زيارة لندن وكان يفضل باريس التى لم يكن يكف عن زيارتها بمعدل مرتين أو ثلاثة فى السنة. وفى إحدى زياراته النادرة للندن تلقى عمر الشريف دعوة على العشاء المقام على شرف الرئيس المصرى الذى لم يكن قد التقى به قبل ذلك.

وعندما اقترب عمر من مبارك صافحه هذا الأخير بتجاهل وكأنه لا يعرفه فارتفع صوت مارجريت ثاتشر على الفور موجهة

كلامها لمبارك: "سيادة الرئيس ألا تعرف عمر الشريف؟ الا تعرف أشهر مصرى فى العالم".

وامتقع وجه مبارك واستمر فى تجاهل عمر الشريف لأنه يعتبر أن أشهر مصرى فى العالم لا يمكن أن يكون إلا حسنى مبارك وحده ودون غيره.



ومن الشخصيات التى كانت ترافق مبارك فى معظم رحلاته لباريس وزير إعلامه صفوت الشريف. وأنا شخصيا أحمل هذا الرجل المسئولية الكبرى فى الحالة التى آلت إليها مصر خلال الثلاثين عاما الماضية. وكان مبارك قد وضع عينه على صفوت الشريف منذ اليوم الأول لتوليه الحكم وأدرك أن هذا الشخص هو القادر على أن يوجه السياسة الإعلامية فى الطريق المطلوب ويحدث بلبلة فى عقل وضمير المجتمع تجعله مهيئا لتقبل كل شىء وللإذعان للسطلة الحاكمة واستمرارها فى الحكم وحتى توريث الرئاسة للإبن بعد الأب. وكان الشريف هو مهندس المؤامرة الكبرى التى استهدفت عقل الأمة وتشويه كل المثل والقيم الجميلة التى عاشت عليها مصر منذ زمن طويل.

وأطلق صفوت الشريف العنان لمن يتحدثون باسم الدين ويتميز معظمهم بطلاقة اللسان وحسن البيان وبحفظ الآيات

القرآنية والأحاديث وبعض الروايات الدينية التى من الممكن أن تؤثر على أبناء الشعب البسطاء خاصة وأن الشعب المصرى يتميز بإيمان فطرى عميق. كان هناك مخطط لملء عقول الناس ليس بالفكر الدينى السليم وإنما بكل ما يحمل على الاستكانة للأقدار والاستسلام للواقع أيا كان وبالتالى عدم معارضة الحاكم كما كان المخطط يهدف إلى حشو العقول بالخرافات والخزعبلات والأوهام فصارت أهم محاور التفكير والحوار بين الناس هى عذاب القبر والثعبان الأقرع وإرضاع الكبير وحديث الذبابة لإلهائهم عن القضايا والمشكلات الحقيقية التى كانت تعانى منها مصر.

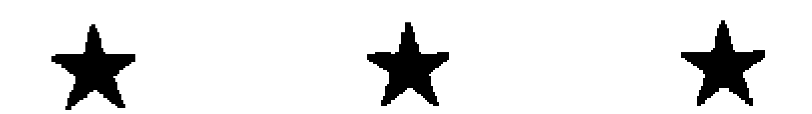
وأصبح ارتداء الحجاب محور أحاديث الناس فى كل مكان بدلا من الحديث عن كيفية خروج مصر من أزمتها الاقتصادية والثقافية والحضارية. أصبح الجدل بين مؤيدى الحجاب والنقاب أهم كثيرا من الجدل حول الحصول على رغيف العيش واستأثر غطاء الرأس باهتمام الناس واستحوذ على عقولهم حتى أصبح الدفاع عنه أهم من الدفاع عن أرض الوطن.



وأذكر أننى رأيت الشيخ متولى الشعراوى على شاشة القناة الفضائية خلال وجودى فى باريس يستهزىء بالأقمار الصناعية

ويتساءل عن مدى جدواها وأى فائدة تعود منها على الشعب المصرى وهى تدور فى فلك السماء. ثم قال حرفيا : بالله عليكم قولوا لى إيه فايده هذه الأشياء. وأمسك بورقة كلينكس فى يده ولوح بها ثم مسح بها وجهه وهو يقول: "الكلينكس ده أنفع من كل الأقمار الصناعية لإن بانشف بيه وشى". وهذا الشريط موجود ومتوفر فى أرشيف التلفزيون المصرى.

وبعدها بأيام كان صفوت الشريف فى زيارة لباريس فأبديت له استيائى من هذا الكلام وأنه ضد العلم والتقدم ويدعو الناس للانكفاء على احتياجاتهم المباشرة دون البحث عن المعرفة التى هى أساس التقدم البشرى. فاكفهر وجه الشريف وكشر لى عن أنيابه وهو يزمجر: "عايز تقول لى يعنى ان العلماء حيسيبوا العلم لما يسمعوا الكلام ده".



وعندما صرح الشيخ الشعراوى فى حوار تلفزيونى مع طارق حبيب بأنه ركع لله شكرا فور أن علم بهزيمة الجيش المصرى فى يونيو ٦٧ لأن الانتصار كان يعنى مزيدا من الاستبداد والدكتاتورية على يد عبد الناصر زار باريس الأستاذ أمين بسيونى وكان وقتها رئيسا لاتحاد الإذاعة والتلفزيون والذراع

الأيمن لصفوت الشريف وقال لى حرفيا: "الشيخ الشعراوى حطينا فى وضع صعب بالكلام ده.. لازم دلوقتى ندور له على بديل".

أى أن الرجل كان يقوم بدور لصالح النظام وسياسته الإعلامية وأن هذا الدور قد انتهى ولو مؤقتا بتصريحه عن فرحته بهزيمة مصر فى ٦٧ وبالتالى فلابد من إيجاد شخص آخر يقوم بنفس الدور تكون له مصداقية عند الناس.

وتأكيدا لهذه السياسة الماكيافيلية فقد كان رجال مباحث أمن الدولة يفرضون الدعاة على قنوات التلفزيون والندوات والأندية واللقاءات الثقافية. وأذكر أن مسئول النشاط الثقافى بأحد الأندية الكبرى قال لى فى يوم وهو يدعونى لإجراء لقاء مع أعضاء النادى إن ضابطا بمباحث أمن الدولة طلب منه دعوة عمرو خالد بصيغة الطلب الذى لا يرد.

وأعلم أنه بعد ذلك كانت هناك جفوة بين عمرو خالد والنظام لا أعلم سببها لكنه فى مرحلة صعوده الأولى كان هناك تشجيع كبير له ليخترق عقول الشباب ويقنع الفتيات والنساء بضرورة ارتداء الحجاب.

★ ★ ★

وكان صفوت الشريف، مهندس هذه السياسة الإعلامية الهدامة، من أكثر المتعمّقين فى علم المباركولوجيا ويعرف

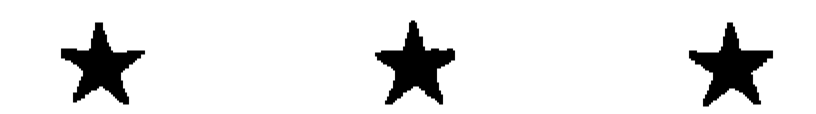
مفاتيح شخصية مبارك وكيفية إقناعه بأى شىء والحجج التى من الممكن أن يستجيب لها. وسوف أعطى مثالا حيا على ذلك. فقد كان من أقرب المقربين إلى صفوت الشريف فى الأهرام مرسى عطاالله الذى كان يرأس تحرير صحيفة الأهرام المسائى وقد قام الشريف بتقديمه لحسنى مبارك فى منتصف التسعينات كبديل لابراهيم نافع لكنه لم ينجح فى ذلك وقتها.

وعندما قارب رئيس مجلس الإدارة الأسبق صلاح الغمرى بلوغ الخامسة والستين وهو السن القانونى للمعاش كان هناك اتجاه لتركه فترة أخرى حيث أنه لم يكن قد انقضى سوى عامين على توليه رئاسة المؤسسة. وكان عطاالله هو الآخر على وشك بلوغ هذه السن ولم يكن يتبقى له سوى ثمانية أشهر ليصبح فى الخامسة والستين فكان تعيينه ضد القانون وضد المنطق. فالقانون أن يتم التعيين قبل بلوغ الستين ثم من الجائز المدّ عاما بعد عام حتى الخامسة والستين.

لكن الشريف لمعرفته بأسلوب تفكير مبارك ساق الحجج التالية: أولاً مرسى عطاالله هو رجلنا ووقف معنا دائما ولم يمسك العصا من الوسط أبدا كما يفعل غيره وبالتالى فمن العدل أن نكافئة وهذا المنصب بمثابة تكريم له فى نهاية حياته المهنية.

ثانياً: إن تعيينه يعتبر رسالة موجهة لكل رجالنا الذين يقفون معنا بأن المكافأة تنتظرهم مهما طال الزمن فيطمئنوا لنا ونضمن ولاءهم المستمر.

واقتنع مبارك بهذه الحجج التى لا تخرج إلا من شخصية معوجة ووافق على تعيين عطالله.

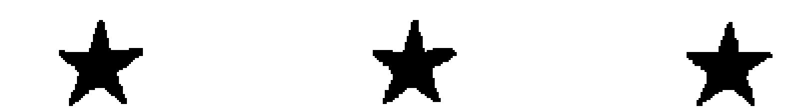


كان صفوت الشريف وفاروق حسنى من ألد الأعداء وكان كل منهما يكن للآخر كراهية عميقة، لكن كلاهما يعلم أن الآخر مسنود من "العائلة المالكة" وبالتالى فلا بد من أن يعمل له ألف حساب ولا يقترب منه. فصفوت الشريف هو المنظر الأول لسياسة مبارك فى حين أن فاروق حسنى يحظى بحماية سوزان مبارك ونجح من خلالها فى الحصول على مباركة العائلة كلها بما فى ذلك جمال وحتى علاء مبارك.

وكانت أجهزة الأمن قد أوفدت فاروق حسنى إلى باريس فى بداية السبعينات لاختراق مجموعة معارضى أنور السادات حيث كانت هناك مجموعة كبيرة من المثقفين قد لجأوا إلى لندن وباريس وغيرها من العواصم الأوروبية لاعتراضهم على سياسة السادات الجديدة وارتمائه فى أحضان أمريكا. وكان من أبرزهم

فى باريس الراحل محمود أمين العالم وطاهر عبد الحكيم وأديب ديمترى وشقيقى الراحل على الشوباشى.

ولأن سن فاروق حسنى كان صغيراً نسبياً فقد قامت أجهزة الأمن بتزوير تاريخ ميلاده وأضافت إليه عامين أو ثلاثة فأصبح يوم ميلاده فى الوثائق الرسمية عام ١٩٣٧م وهو ليس عام ميلاده الحقيقى، ولذلك فهو يبدو دائماً أصغر من سنه. وعندما رشح فاروق حسنى نفسه لليونسكو ندم على أن أجهزة الأمن قد تلاعبت فى تاريخ ميلاده وكان يتمنى أن يصرح بعمره الحقيقى لأن كبر سنه كان مثار انتقاد وكان نقطة ضعف إضافية فى حملته الانتخابية. لكن هذا السر ظل فى طى الكتمان حيث لم يكن من الممكن البوح به.



وبصراحة لم أكن أدرك إطلاقا الدور الذى كان يقوم به فاروق حسنى فى باريس فى السبعينات وقد تكشف لى شيئا فشيئا إلى أن أدركت منذ فترة قصيرة وخاصة بعد ترشيحه لمنصب مدير عام منظمة اليونسكو المهمة السرية التى كان يضطلع بها ولماذا كان لا يخشى الاتصال بالمعارضة فى حين أن كل طاقم السفارة المصرية آنذاك بما فيهم السفير كان يعتبرهم كالوباء الذى لا يجوز الاقتراب منه. وعلمت من الكاتبين

المصريين عادل رفعت وبهجت النادى اللذين يقيمان فى فرنسا منذ الستينات من القرن الماضى أن بعض الدارسين فى باريس فى فترة السبعينات بعثوا برسائل إلى الصحافة الفرنسية وقت الحملة الانتخابية لليونسكو يكشفون فيها دور فاروق حسنى ويشهدون بأنه كان يقوم بالتجسس عليهم.

وكان أول من فضح أمر فاروق حسنى هو الدكتور يحى الجمل الذى كان يعمل مستشارا ثقافيا بباريس فى أول السبعينات وكان بهذه الصفة الرئيس المباشر لفاروق حسنى فى تلك الفترة. وقد صرح الجمل بأن هذا الأخير أخبره صراحة وبكل وضوح أنه مكلف بمهمة خاصة من قبل أجهزة الأمن وبالتالى فلا ينبغى أن يحمله الجمل بأعباء كبيرة فى العمل. وقد كتب الجمل منذ بضع سنوات كتاباً روى فيه هذه القصة بالتفصيل وما علمته هو أن الرجل تعرض آنذاك لضغوط رهيبة من أجل التراجع عما جاء بالكتاب.

وفى حلقة من برنامج "على نار هادية" للإعلامى الراحل محمود فوزى سأل هذا الأخير فاروق حسنى عن مهمته فى باريس لصالح أجهزة الأمن فصاح فيه حسنى بلهجة آمرة: "الموضوع ده ما يتفتحش أبداً".

وكان شقيقى على رحمه الله يحب فاروق حسنى ويقول لى إن كل أعضاء السفارة المصرية فى باريس يخشون لقاءه وأنه لو قابله أحدهم على أحد الأرصفة فإنه يسرع بالانتقال للرصيف الآخر. أما فاروق حسنى فهو "جدع" و"شجاع" على حد قول شقيقى آنذاك.. فهو يتصل به ويزوره فى المنزل ويردد دائماً "أنا فنان ماتهمنيش الوظيفة".

ولم ينتبه شقيقى الراحل إلى أن سر شجاعة فاروق حسنى وتجرئه على الاتصال به وبباقى أعضاء المعارضة هو أنه يقوم بمهمة خاصة وأن اتصاله بهم هو بتكليف من الأجهزة الأمنية وليس بمبادرة شخصية منه.

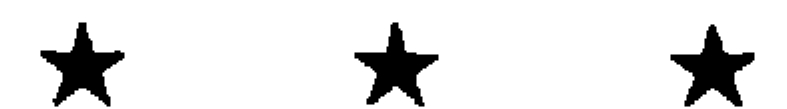
وكانت المرة الأولى التى التقى فيها بفاروق حسنى فى منزل شقيقى على الشوباشى عام ١٩٧٤م على ما أذكر.. وأعترف أننى أعجبت بموقفه الشجاع دون أن يخطر على بالى الخلفية الحقيقية لهذه "الشجاعة" وكنت أشاطر شقيقى علىّ موقفه وكنت أكن مشاعر إيجابية جدا لفاروق حسنى لأن هذا الأخير كان حلو المعشر وكان يظهر لنا الجانب الخيّر من شخصيته ويخفى الجانب الظلامى، فكان أشبه بالدكتور جيكيل ومستر هايد وهى الشخصية المزدوجة الشهيرة فى رواية روبرت لويس ستيفنسون الصادرة عام ١٨٨٦م.

وبرغم أننى عملت فى وزارة الثقافة لمدة أربعة أعوام وسوف أروى بعد قليل ظروف قبولى لهذا المنصب، إلا أننى كنت بعيدا تماما عن مطبخ الوزارة والقطاعات الحساسة بها حيث كانت مسئوليتى محصورة فى العلاقات الثقافية مع العالم الخارجى وكانت اتصالاتى مع السفراء الأجانب. وكنت أنا وكيل أول الوزارة الوحيد الذى لا يتحكم فى ميزانيته حيث كان الذى يقرر الميزانية ويوقع الشيكات أحد المديرين الإداريين بالديوان العام للوزارة.

ولعل أخطر ما لمسته هو أن ثلاثة من أهم المتحكمين فى الوزارة كانوا يعملون فى مهن أبعد ما تكون عن الثقافة قبل أن ينعم عليهم فاروق حسنى بالمناصب والامتيازات. كان أحدهم فى الأصل "نقاش" والثانى "نجار" والثالث "سائق" سابق. وهذه بالتأكيد مهن شريفة لا غبار عليها لكن أن يتحول من يحترفها فجأة ودون مقدمات ولا مؤهلات إلى أحد المتحكمين فى وزارة الثقافة المصرية فهذه كانت كارثة وأحمد الله أنه لم تكن لى أية اتصالات بالثلاثة.

وكل من عمل بوزارة الثقافة يعلم هذه الحقيقة وسوف أكتفى هنا بالإفصاح عن هوية واحد من الثلاثة حيث كان متزوجا من

بنت شقيقة الوزير وكان يعمل سائقا للدكتور عبد الأحد جمال الدين فى باريس.



وأعلم أن بعض المزايدين الذين يحترفون توجيه الاتهامات وهم جالسون فى مقاعدهم قد يتطوعون بالسؤال الآتى: ولماذا سكتّ عن هذا؟ وإجابتى: لقد كنت أؤدى عملى ولم يكن لى أى احتكاك بأى من هؤلاء الثلاثة ولم يحدث أن تدخل أحد فى عملى من قريب أو بعيد كما أننى لم أكن شاهدا على أى عملية فساد وإن كنت قد سمعت كثيراً عن الفساد فى الوزارة.

وعندما تم إلقاء القبض على أيمن عبد المنعم الذى كان الذراع الأيمن لفاروق حسنى كتبتُ مقالاً بعنوان "الفساد والثقافة" وسلمته كالعادة للمطبعة بالأهرام لكنى فوجئت بعدم نشره فى اليوم المخصص لى. ولما ذهبت إلى مكتب رئيس التحرير للاعتراض على منع المقال بادرنى أسامة سرايا رئيس تحرير الأهرام السابق قائلا قبل أن أفتح فمى بكلمة : تصدق لو قلت لك إن هو شخصيا كلمنى فى الموضوع ده.

وفهمت على الفور أن صيغة المجهول بالنسبة له تعنى ولى النعم أى حسنى مبارك. وأضاف قبل أن أعلق: اتصل بى الريس

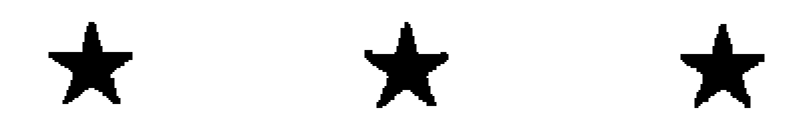
ووصّانى على فاروق حسنى بشدة وقال لى "اللى عنده كلمة كويسة عن فاروق يقولها واللى ما عندوش يسكت أحسن".

وقد فاجأنى أن يتدخل رئيس الجمهورية فى أمر ليس من الشئون السياسية الهامة ويحمى وزيراً من أى نقد أو حتى تساؤلات بعد أن سقط أقرب المقربين إليه بين يدى العدالة بتهمة الرشوة والفساد.

وفى مقالى الذى منع من النشر كشفت عن بعض الحقائق الخاصة بأكاديمية روما التى كانت من الناحية النظرية تابعة للعلاقات الثقافية التى كنت أرأسها. وقد تبينت بعد تعيينى بفترة أن مكتب الوزير هو الذى يتخذ كافة القرارات المتعلقة بالأكاديمية فذهبت إلى فاروق حسنى كما كتبت بالمقال الذى لم ينشر وقلت له حرفياً: أرجو نقل الأكاديمية من العلاقات الثقافية إلى مكتب الوزير "لإنى ما اتعودتش أكون طرطور".

لحظتها هز فاروق حسنى رأسه ولم يجب. لكنه صدر بعدها بأيام قليلة قرار بنقل أكاديمية روما لمكتب الوزير. وأنا مقتنع بأن هذه الأكاديمية منغلقة على أسرار كثيرة لا يعرفها إلا الخاصة المقربة من فاروق حسنى. كما رويت بالمقال أن فاروق حسنى عرض علىّ بعد أن تركت الوزارة أن أكون مستشارا له بمرتب مغرى واتصلت بى الشئون القانونية بالوزارة عدة مرات لتوقيع

العقد لكنى رفضت ذلك لأنه اتضح لى أن هذا المنصب هو منصب وهمى وكل ميزته هو أن أتقاضى راتباً شهرياً ومكافآت وحوافز دون أقوم بأى عمل مقابل ذلك.



وقصة ترشيح فاروق حسنى لمنصب مدير عام اليونسكو جديرة بأن تدرّس من أجل معرفة كيفية إدارة حملة فاشلة من البداية حتى النهاية. فمنذ اللحظة التى أعلنت فيها مصر عن اسم مرشحها لم تبد الدول العربية ولا الأجنبية حماساً لهذا الاختيار. لكن هناك دولة اعترضت صراحة بعد الإعلان الرسمى عن الترشيح بفترة قصيرة وهى الولايات المتحدة. فقد طلبت سفيرة أمريكا مارجريت سكوبى موعداً عاجلاً من أحمد أبو الغيط وزير الخارجية آنذاك وتم تحديد الموعد فى اليوم نفسه. وبادرت السفيرة قائلة إن بلادها متحفظة على هذا الترشيح لكن دون أن تبدى الأسباب. ثم أضافت بأسلوب مباشر أنهم لن يكتفوا بالاعتراض وإنما سيبذلون الجهود من أجل إقناع باقى الدول برفض فاروق حسنى. وقد ركب أبو الغيط أعلى خيله وتحمس لمرشح رئيسه وقال لها إن أمريكا لا تريد "مصرياً" أو "مسلماً" على رأس إحدى المنظمات الدولية الكبرى فأجابته

السفيرة بأن هذا غير صحيح والدليل على ذلك أنه لو تقدمت مصر بمرشح آخر فهى تتعهد بأن بلادها ستسانده.

لكن حسنى مبارك أصر على فاروق حسنى.



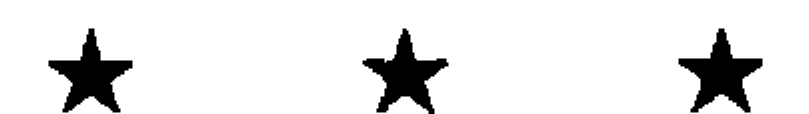
ولهذه القصة خاتمة فى غاية الطرافة تكشف عن جانب آخر من شخصية مبارك. فبعد أن فازت البلغارية إيرينا بوكوفا بمنصب مدير عام اليونسكو قامت بزيارة سريعة للقاهرة من أجل إظهار حسن نواياها تجاه بلد المرشح الذى كان يتنافس معها على منصب المدير العام. وكانت أول جملة قالها حسنى مبارك لدى استقبالها أنه نصح فاروق حسنى بألا يترشح وأكد لإيرينا بوكوفا أنه قال لفاروق حسنى إنه لن تنجح فى هذه الانتخابات ثم أضاف: "لكنه أصرّ على ذلك".. وهذا الكلام مسجل فى محضر اللقاء ويمكن الرجوع إليه.

وقد كشف لى سفير فلسطين فى اليونسكو إلياس صنبر وهو مثقف عربى معروف عن سر اعتراض الولايات المتحدة على ترشيح فاروق حسنى حيث قال لى إن المندوب الأمريكى لدى اليونسكو اجتمع به فى بداية الحملة الانتخابية وقال إن بلاده تتحمل ٦٠% من ميزانية اليونسكو وأن لديهم معلومات من

مصادرهم بأن فاروق حسنى ليس الشخص الذى يمكن أن يؤتمن على مثل هذا الميزانية الضخمة.

والسفير إلياس صنبر رجل يحظى باحترام كبير ولا زال فى منصبه حتى كتابة هذه السطور.

والطريف أن فاروق حسنى كان مقتنعا بأنه خبير فى السياسة مع أن معلوماته كانت متواضعة للغاية فى هذا المجال وكانت تتلخص فى كيفية إرضاء الحاكم والبقاء فى الكرسى لأطول فترة ممكنة مثله مثل غالبية المحيطين بمبارك. ولا أنسى أنه قال أمامى فى احد الأيام إنه مقتنع بأن رئيس الجمهورية القادم بعد حسنى مبارك سيكون زكريا عزمى وقدم بعض الأدلة الساذجة لتأكيد توقعاته. وكان ذلك عام ٢٠٠٢م قبل بزوغ نجم جمال مبارك بقوة وظهور فكرة التوريث.



شخص آخر شاءت الأقدار أن أعرفه وأشهد صعوده الصاروخى غير المبرر للمناصب العليا هو أنس الفقى. تعرفت عليه لدى عودتى إلى مصر فى أول عام ٢٠٠٢م بعد أن قضيت ٢٢ عاماً فى باريس خمسة منها بمنظمة اليونسكو الدولية والباقى كمدير لمكتب الأهرام فى باريس. وقد وجدت لدى عودتى مصر أخرى غير التى تركتها عام ١٩٨٠م. صحيح

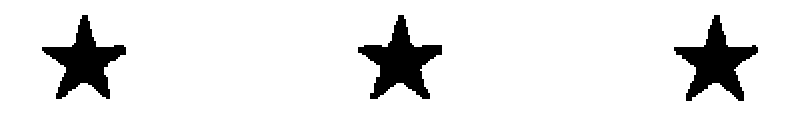
أننى كنت أتابع الأحداث ومدى التدهور الذى حل ببلدى لكن المتابعة عن بعد شىء.. والمعايشة المباشرة والاحتكاك بالنماذج البشرية الجديدة التى صارت متحكمة فى مصائر الخلق شىء آخر مختلف.

وكان فاروق حسنى قد عرض علىّ منصب وكيل أول وزارة الثقافة للعلاقات الخارجية أكثر من مرة فى نهاية التسعينات وكانت الأولى عندما اقترب محمد غنيم الذى كان يشغل هذا المنصب من سن الستين. وحين اعتذرت فى المرة الأولى قام بالتمديد لغنيم وكان فاروق حسنى يعرض علىّ نفس المنصب فى كل عام وأعتذر له إلى أن بلغ غنيم ٦٣ عاماً وهو السن الذى لا يستطيع بعده المد. وألح علىّ فاروق حسنى واتصل بى كثيرا بباريس وكانت مديرة مكتبى السيدة ناهد شديد على علم بكل هذه المكالمات وكانت هى التى ترد عليها.

وأذكر أنه فى آخر مكالمة قال لى: انت لسه متردد؟ طب إيه رأيك لو بالإضافة للوزارة حاتكون رئيس مهرجان السينما؟ ثم أضاف: خلاص بقة إحنا فى انتظارك.

وقد اختار هذا الإغراء لعلمه أننى أعشق السينما وكان قد طلب منى ترشيح شخص لخلافة الفنان حسين فهمى الذى

استقال قبلها بفترة وجيزة فطرحت عليه اسم حمدى قنديل أولاً ثم محمد سلماوى.



المهم أننى عدت للقاهرة وتزامنت عودتى مع تعيين أنس الفقى وكيلاً أول للثقافة الجماهيرية. وقد علمت أن أنس كان راقصاً بفرقة رضا للفنون الشعبية ثم كان بعد ذلك يقوم ببيع الموسوعات متنقلاً بين مكاتب ومنازل زبائنه إلى أن فتح له الراحل سمير سرحان بابا ملكيا جعله يقفز قفزة ضخمة فى مجال تجارة الكتب.

وكان سمير زميلاً عزيزاً التقيت به لأول مرة بكلية آداب القاهرة حيث كنت طالباً بقسم اللغة الفرنسية وكان هو معيداً بالقسم الانجليزى. ثم نمت بيننا علاقة صداقة عندما سافرت عام ١٩٧١م لمدة أسبوع إلى جدة لترجمة ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامى. وكان فريق الترجمة إلى الفرنسية والانجليزية يجلس على نفس الطاولة بمقر المنظمة وكنا نحو خمسة أشخاص من بينهم سمير سرحان ود.عبد العزيز حمودة الذى أصبح فيما بعد عميداً لكلية الآداب. وكنا نتعاون فى إيجاد أفضل الاصطلاحات الفرنسية والانجليزية التى عادة ما تكون متشابهة فى اللغتين.

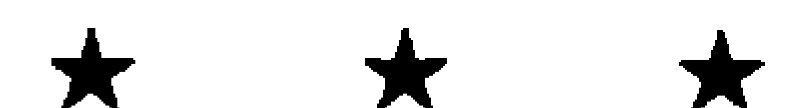
بعد ذلك بسنوات طويلة وعندما كنت أقوم بزيارات للقاهرة خلال إقامتى بباريس كان سمير يدعونى دائماً للعشاء فى الأماكن العامة وكنت ألاحظ ببعض الاستغراب أن هناك مجموعة صغيرة تحيط بسمير ويدين له أفرادها بالولاء ولا يتركونه فى كل مكان يذهب إليه. وعلمت بعد ذلك أنه كرئيس للهيئة العامة للكتاب كان بوسعه أن يجعل موزعا أو صاحب دار نشر متواضعة يتحول إلى مليونير من خلال توقيع عقد مع الهيئة. وكان أنس واحداً من هؤلاء.

وفى البداية كان سمير سرحان عندما يتحدث عن الفقى يقول: "الواد أنس" وذلك بعد أن شعر أن أنس قد تعدى "مرحلة" سمير سرحان ودخل فى "مرحلة" فاروق حسنى.. أى أنه تعدى مرحلة الاستفادة من سمير سرحان إلى مرحلة الاستفادة من فاروق حسنى، وبالتالى فقد بدأت معاملته لسمير تتغير شيئا فشيئا فأصيب هذا الأخير بخيبة أمل وكان يُسرّ بذلك لأصدقائه المقربين وكنت أنا من بينهم. وعندما تعدى أنس "مرحلة" فاروق حسنى ودخل فى "مرحلة" سوزان مبارك وبدأ يحظى برضاها ويتقرب من السلطة حتى أصبح يمارس "اللعب مع الكبار"، كان سمير يشير إليه متهكما بتعبير "أنس رضى الله عنه" فى إشارة إلى الصحابى أنس بن مالك.

وكان سمير يشعر بإحباط شديد لأنه يدرك الفارق الشاسع فى الكفاءة بينه وبين أنس الفقى ويرى أن هذا الشاب هو الذى يرتفع ويترقى ويتسلق ويحظى بالرضا السامى وهو فى مكانه محلك سر منذ سنوات طويلة. وقال لى سمير فى أحد الأيام: أنس الفقى يفعل ما لم أرتضيه لنفسى أبدا فى علاقتى مع سوزان مبارك وهو أن أقوم بدور السكرتير الخاص.

ولا أنسى يوم قال لى سمير سرحان بنبرة حزن: "الواد أنس الظاهر حايبقى حاجة مهمة". وعندما استفسرت عن السبب هز رأسه وهو يقول حرفيا: الست النهاردة كانت "بتبصله بتدلّه".. ويقصد بذلك سوزان مبارك.

وبعدها بأسابيع قليلة صدر قرار بتعيين أنس الفقى وزيراً للشباب ثم وزيراً للإعلام.



هذه لمحة سريعة عن رجال حول مبارك عرفتهم بحكم وجودى فى باريس أو عملى بالقاهرة. وأذكر عندما زارنى رائد الصحافة المصرية الحديثة محمد حسنين هيكل بمكتبى بالأهرام فى باريس ابتسم قائلاً: أنت من هنا تعرف ما لا نعرفه فى مصر. فسألته: كيف ذلك؟

أجاب: لأن كبار المسئولين هنا يتحدثون معك فى باريس وقد خلعوا ثوب الحذر والحيطة الذى يرتدونه فى مصر.

وبالفعل هناك قصص وآراء لا أستطيع أن أوردها فى هذا الكتاب لأن أصحابها ائتمنونى عليها وخاصة خلال وجودى فى باريس وليس من عاداتى خيانة الأمانة.

مباحث أمن الدولة

لا شك عندى أن أنور السادات حين أنشأ جهاز مباحث أمن الدولة وحدد أهدافه وصلاحياته قد استلهم الفكرة من جهاز الجستابو الشهير الذى كان الذراع الأمنى للحكم النازى فى ألمانيا. ولا أنسى أنه بعد وفاة جمال عبد الناصر بأيام قليلة وبروز السادات كخليفة مؤكد له اتصلت بى سيدة مصرية كانت تعمل بالقسم الإعلامى للسفارة البريطانية فى القاهرة وطلبت منى طلباً بدا لى غريباً وقتها. فقد رجتنى دون أن تعطى لى أى تفسير أن أبعث لها بنسخة من مجلة المصور صادرة عام ١٩٤٢م مؤكدة أن المستشار الإعلامى البريطانى يود الإطلاع عليها. وذهبت إلى أرشيف دار الهلال التى كنت أعمل بها وتصفحت العدد فوجدت موضوعاً عن شاب مصرى يدعى أنور السادات كان ضابطاً بالجيش المصرى يعلن دون مواربة عن تأييده للألمان ويقول: "تقدم يا روميل".

وكانت قوات الماريشال روميل الملقب بثعلب الصحراء قد وصلت على مقربة من العلمين فى الصحراء الغربية ولو انتصرت فى هذه المعركة على الإنجليز والحلفاء لانفتحت أمامها أبواب مصر ولربما تغير وجه الحرب العالمية الثانية.

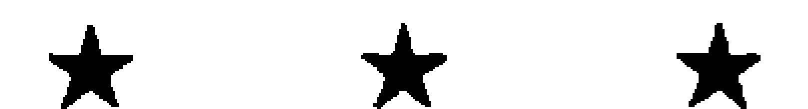
ويبدو أن الانجليز قد رصدوا السادات وعلموا أنه كانت لديه ميول نازية وكانوا مهتمين بهذا البعد من شخصيته. ومن المؤكد أن السادات ظل مبهوراً بألمانيا الهتلرية حتى اللحظة الأخيرة من حياته حيث أن الزى العسكرى الذى كان يرتديه يوم اغتياله كان الزى النازى الشهير بالياقة التى تغطى العنق.. كما فرض على الجيش مشية عسكرية تعرف باسم "خطوة الأوز" التى لم تستخدم إلا فى الجيش النازى.

ومثل الجيستابو فقد كانت مهمة مباحث أمن الدولة محاربة أعداء النظام وترويعهم بشتى الطرق والوسائل واجهاض أى حركة معارضة فى مهدها قبل أن تشكل خطراً على الحكم القائم. لم تكن مهمتها تقتصر على إلقاء القبض على الناس وتعذيبهم إنما شملت السيطرة على عقل المجتمع والتحكم فى ضمائر الناس باستخدام أحط الأساليب.

وظلت مباحث أمن الدولة خلال الأربعين عاماً الماضية كالإخطبوط الذى يمتلك آلاف الأذرع يمدها فى كل اتجاه ليمسك بكل خيوط الحياة فى مصر ويتحكم فى كل صغيرة وكبيرة ويدخل البيوت ويخنق الأنفاس ويهتك الأستار ولا يستطيع أحد أن يفلت من قبضته.

وقد جاء على لسان أحد أبطال روايتى "الديناصور" الصادرة عام ٢٠١٠م: "لو جدع تهرش دماغك فى مصر النهاردة من غير موافقة مباحث أمن الدولة". وكنت أحاول التعبير عن التواجد الطاغى لهذا الجهاز الكريه وانتهاكه لأبسط حريات المواطن فى مصر.

وكانت موافقة مباحث أمن الدولة شرطاً مسبقاً لأى نشاط يجرى فى مصر حتى أنك لو اردت أن تقيم فرح ابنتك فى مكان عام فلا بد من موافقة مباحث أمن الدولة. كذلك فقد كانت لديهم إمكانية معرفة ما يجرى داخل البيوت وفى حجرات النوم. وأذكر أننى دخلت فى يوم على أحد الوزراء بمكتبه فوجدته متهللاً وعلى وجهه ابتسامة واسعة وقال إنه أغلق الخط لتوه مع وزير الداخلية حبيب العادلى وتناول الحديث إحدى الفنانات ثم روى لى الوزير على لسان العادلى تفاصيل مذهلة عن علاقتها بأحد الرجال الذين كانوا يعملون معها.



طوال عصر مبارك كانت هناك ثلاث جهات هى المسئولة عن إعداد التقارير الخاصة بالمرشحين لأى منصب فى الدولة بما فى ذلك الوزراء وهى مباحث أمن الدولة والمخابرات العامة وجهاز الرقابة الإدارية وكلها أجهزة أمنية.

وفى حالات نادرة كان مبارك يضرب عرض الحائط بالتقارير إذا كان يرى من مصلحته تعيين شخص معين. وقد روى لى اللواء أحمد عبد الرحمن رئيس جهاز الرقابة الإدارية الأسبق أنه ذهب للقاء مبارك قبيل إجراء تعديل وزارى وهو يحمل معه ملفا عن كمال الشاذلى الذى لم يكن قد تولى أى منصب وزارى بعد. وقال اللواء أحمد عبد الرحمن لمبارك إن كمال الشاذلى مرشح لمنصب فى التشكيل الوزارى المقبل لكن هناك ملفا بمخالفات جسيمة وشبهات متعددة تحوم حوله. ونظر الرئيس إلى الملف نظرة عابرة وقام بتغيير الموضوع. وبعدها بأيام قليلة تشكلت الوزارة وضمت بين صفوفها كمال الشاذلى.

لكنه عادة ما كان يأخذ مبارك برأى الأجهزة الثلاثة وخاصة مباحث أمن الدولة لأن الأمن كان الهاجس الرئيسى المهيمن على عقله.



ونظرا للصلاحيات شبه المطلقة التى كانت تتمتع بها الشرطة فقد كان رجالها يتعاملون باستعلاء وغطرسة وأحياناً بشراسة مع أفراد الشعب وكانوا قادرين على الضغط على أى شخص لإجباره على اتخاذ المواقف التى يريدونها. وأذكر أنه اثناء إحدى جلسات محاكمة هشام طلعت مصطفى قامت الشرطة بالاعتداء على

بعض الصحفيين وسط هرج ومرج وقع فى قاعة المحاكمة وكان من بينهم مندوبة قناة المحور.

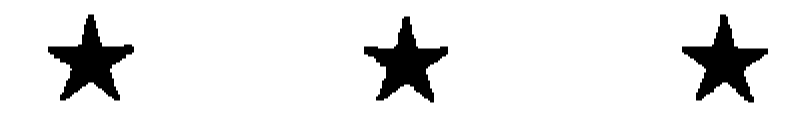
وفى أحد البرامج المذاعة فى مساء نفس ذلك اليوم ظهرت لقطة تشكو فيها مندوبة القناة إلى اللواء اسماعيل الشاعر مدير أمن القاهرة آنذاك من أنه تم الاعتداء عليها فأجاب بمنتهى البرود والبجاحة كما كانت عادة ضباط الشرطة قبل ٢٥ يناير بأنه ما عليها إلا أن "تعمل محضر". وطبعاً معروف أن مصير هذا المحضر هو الحفظ حيث أن الشرطة فى هذه الحالة هى الخصم والحكم.

لكن المهم أنه بعد انتهاء عرض تلك اللقطة على الشاشة تحمس مذيع البرنامج على الهواء وانبرى مدافعا عن زميلته وقال بشجاعة: "ماينفعش اللواء اسماعيل الشاعر يقول كده".

وبعد فاصل إعلانى قصير ظهر المذيع ثانية وقد تغير لون وجهه وقال إنه يعتذر للواء اسماعيل الشاعر وأنه لا يجد غضاضة فى الاعتذار حيث أن كلامه قد أغضب مدير أمن القاهرة وأنه لم يكن يقصد ذلك على الإطلاق.

وكان واضحاً أن المذيع قد تلقى خلال الفاصل تهديداً شديد اللهجة اضطره إلى أن يقدم الاعتذار على الرغم من أنه لم يكن

قد أخطأ فى حق اللواء الشاعر وكان ما قاله أقل ما يمكن أن يقال فى هذه الظروف.



وتجاوزات مباحث أمن الدولة وجهاز الشرطة عموماً لا تعنى أن كل من كانوا يعملون به سيئون بطبيعتهم. لكن القضية هى أنه إذا أعطيت سلطات مطلقة لملائكة دون محاسبة ولا رقابة وأدخلت فى روعهم أنهم يمنحون الناس الأمن والأمان وأنه لولاهم لضاعت البلد وسقطت فى حالة من الفوضى وسيطر عليها الإرهاب والمجرمون وقطاع الطرق، فمن الطبيعى أن يجنح هؤلاء إلى استغلال سلطاتهم المطلقة وتحليل ما لا يحلل على أساس أنهم يبذلون جهودا أكبر من باقى الشعب ويضحون بأنفسهم من أجل أمن البلاد.

وربما من هذا المنطلق كان الكثير من رجال الشرطة يفرضون الإتاوات على التجار وعلى كل صاحب مصلحة وهذا أمر معروف للجميع لكن الجميع كان يخشى أن يفتح فمه أو أن يشكو لأن مصيره سيكون مظلما.

وأكثر الضباط أخلاقاً كانوا يكتفون بقبول المزايا التى يتبرع بها أصحاب المصالح والطامعين والخائفين من سطوة الأمن. وأذكر أن أحد ضباط شرطة السياحة دعانى فى يوم على وجبة

عشاء فاخرة فى محل سمك بالأسكندرية ودعا معى نحو خمسة أشخاص وفوجئت عند دفع الحساب أنه اكتفى بمصافحة صاحب المحل الذى جاء مهرولاً وانحنى أمامه قائلاً: "شرفتنا يا باشا".

وصاحب المحل يعلم أنه يتقى شره إن كان هذا الضابط منحط الأخلاق. أما إن كان رجلاً محترماً فإن صاحب المحل يعلم أنه سيأتى اليوم الذى يحتاج فيه لخدمة من هذا الضابط بسبب نفوذه الكبير. وكان الرجل الذى دعانى من النوع الثانى وقد ترك الشرطة فور أن رقى إلى رتبة اللواء.

وكان هذا العقد غير المكتوب بين الشرطة وبين أصحاب المحال التجارية أو المطاعم وما شابه ذلك هو المعمول به فى كل مكان بمصر وكان جزءاً من منظومة الفساد العامة فى عصر مبارك.

★ ★ ★

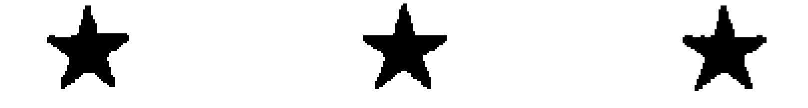
وبما أننا فتحنا سيرة الفساد أود أن أعرب عن قناعتى بأنه كان جزءا لا يتجزأ من النظام ومكوناً أصيلاً لنسيج المجتمع الذى صنعه مبارك.

كيف ذلك؟ لا أنسى عندما زارنى مستشار السفارة الإيطالية فى القاهرة بمكتبى فى أحد أيام عام ١٩٧٥م، وكان هذا الرجل

واسمه رانييرى تلاريجو يحظى باحترام كبير فى الأوساط الدبلوماسية بالقاهرة فى السبعينات وقد تقلد بعد ذلك بسنوات منصبا هاما فى حلف الأطلنطى حيث كان مدير الكوكوم وهو من أخطر أجهزة الحلف وكانت مسئوليته تتلخص فى فرض الحظر على السلع والمواد الاستراتيجية على دول حلف وارسو وقد لعب دوراً فى غاية الأهمية فى الحرب الباردة وعملية خنق الاتحاد السوفيتى السابق.

ولا أنسى ما قاله لى تلاريجو تعليقا على سياسة الانفتاح التى كان السادات قد بدأ ينتهجها آنذاك. رفع الدبلوماسى الإيطالى يديه إلى أعلى فى مستوى واحد وكأنه يمسك بكرتين صغيرتين وهو يقول: المجتمع المصرى يقوم على توازن دقيق جدا يحفظ له استقراره وهو التوازن بين الأسعار والمرتبات. فالمرتبات عندكم متدنية بالنسبة لأوروبا لكن الأسعار منخفضة مما يسمح للناس بأن تواجه احتياجاتها الأساسية.

ثم أضاف: وفى حالة الإخلال بهذه التوازن فإنكم ستدخلون فى حلقة مفرغة وفى مشكلات خطيرة.



وكانت سياسة الانفتاح إخلالاً صارخاً بهذا التوازن الدقيق. ربما كان الانفتاح، أو بمعنى أدق كسر حلقة الانغلاق، ضرورياً

لكن الأسلوب والإيقاع الذى تم به قد فتح على المجتمع المصرى أبواب جهنم. فقد كان الموظف الذى يتقاضى ستين أو سبعين جنيهاً فى أول السبعينات قادراً على أن يكفل لأسرته حياة كريمة بمعنى أن هذا المرتب كان يكفى لمواجهة أساسيات الحياة دون ترف أو رفاهية.

لكن هذا الموظف وجد نفسه فى ظرف عام واحد أو اثنين من انتهاج سياسة الانفتاح عاجزا تماما عن مواجهة أعباء أسرته بسبب التضخم المخيف الذى أصاب الاقتصاد وأصبح فى حاجة إلى ضعف مرتبه للحفاظ على نفس مستوى المعيشة التى كان يكفلها لأسرته.

واضطر هذا الموظف ومعه ملايين من العاملين فى الدولة وحتى فى القطاع الخاص إلى اللجوء لوسائل موازية حتى لا تجوع زوجته وأولاده. فعسكرى المرور وأمين الشرطة بدأوا يقبلون الرشاوى وبدأ المدرس يضغط على التلاميذ ويجبرهم على اللجوء للدروس الخصوصية وأى موظف فى أى موقع من المواقع أصبح مرغما على مدّ يده إلى الغير لتسيير أعمال كان يؤديها دون مقابل فى الماضى.

والسبب أن مرتبات الناس لم تعد تكفى لحياة كريمة. فما هو الحل؟

الحل الذى بدأ فى عصر السادات وأصبح منهجا ودستورا فى عصر مبارك هو إتاحة الفرصة أمام الجميع لزيادة الدخل من طرق شبه مشروعة أو غير مشروعة وإغماض العين عن الفساد. فعسكرى المرور الذى يتقاضى مائتى جنيها يستحيل أن تكفيه للحياة يمكنه أن يأخذ الرشاوى من كل صاحب سيارة، والموظف الذى يتحكم فى مصالح الناس من حقه أن يفرض إتاوة تسمح له أن يواجه أعباء الحياة. ولولا هذا الفساد "المقنن" فإن الحياة كانت ستكون مستحلية فى مصر خلال الثلاثين عاماً الماضية فى ظل النظام الاقتصادى الذى لا يعطى المواطن حقه الطبيعى فى مقابل عمله.

وفتحت الدولة الباب على مصراعيه لتأمين تلك الدخول الموازية ومنعت أية ملاحقة أو محاسبة للرشوة وغيرها من أنواع الفساد إلا فى أضيق الحدود. وأعتقد أن هذه السياسة صارت واضحة فى إذهان المسئولين بعد الإنذار الذى تمثل فى الانتفاضة الشعبية التى هزت السلطة يومى ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧م. والنتيجة أن الفساد أصبح ركنا ركينا من أركان النظام ولو سقط الفساد لانهار النظام من أساسه. لذلك فقد كان من الطبيعى أن يدافع النظام عن الفساد ليس فقط لأنه مستفيد منه مباشرة ولكن لأنه الدرع الواقى ضد ثورة شعبية. وكانت مباحث

أمن الدولة ترعى الفساد لإدراكها للدور الذى يلعبه فى تأمين النظام.

★ ★ ★

وقد تعرضتُ فى مستهل حياتى الصحفية لمباحث أمن الدولة وكان ذلك فى بداية عهد السادات ولم يكن هذا الجهاز بالسطوة والجبروت التى عانى منها الشعب المصرى بأكمله بعد ذلك. وأذكر أن أحد ضباط الجهاز اتصل بى وطلب مقابلتى للأهمية وكان شقيقه الأصغر زميلى بكلية الآداب. وفى بداية اللقاء بدأ يداعب مشاعرى مؤكداً أنه يقرأ مقالاتى ومعجب كثيرا بما أكتب وأنه يتوقع لى مستقبلاً كبيراً فى عالم الصحافة. وبعد هذه الديباجة المريحة للنفس دخل فى الموضوع قائلا إن الرئيس السادات يلتقى بالسفراء الأجانب ويحب قبل اللقاء أن تكون لديه خلفيه عن الشخص الذى يقابله وبما أن عملى كمحرر دبلوماسى لمجلة المصور يتيح لى أن ألتقى بأعضاء السلك الدبلوماسى الأجنبى فمطلوب منى أن أكتب تقارير عمن ألتقى بهم.

ودون تفكير رفضت الفكرة من أساسها وقلت له حرفياً إننى لست من "كتاب التقارير". وللأمانة لم يلح الرجل إطلاقا واكتفى بأن قال إن ذلك العمل هو عمل وطنى لصالح مصر ولم يكن يقصد أن أكتب تقارير ضد أى شخص. لكن المهم أنه قال وهو

يودعني: "ما تقولش لبنى آدم على الموضوع ده وبالذات الأستاذ أحمد بهاء الدين.. وإلا حاتدخل نفسك فى مشاكل انت مش قدّها".

فقد كان يعلم علاقتى القوية بالراحل الكبير أحمد بهاء الدين الذى كان وقتها رئيس مجلس إدارة دار الهلال ورئيس تحرير مجلة المصور.

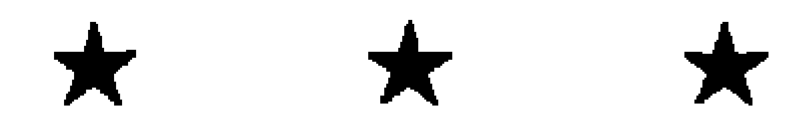
وهذا الضابط الآن على المعاش ومن الممكن أن أكشف عن اسمه إذا لزم الأمر.

★ ★ ★

ونعلم جميعا أن الأجهزة الأمنية موجودة فى كل مكان بالعالم ولا يمكن لأى دولة أن تقوم دون أجهزة تحفظ الأمن والاستقرار. وأذكر عندما كنت مديراً لمكتب الأهرام فى باريس أن اتصل بى شخص من جهاز يدعى "دى إس تى" وهو المقابل الفرنسى لمباحث أمن الدولة وطلب زيارتى بالمكتب بصيغة الاستئذان. وكانت باريس تتعرض آنذاك لعمليات إرهابية راح ضحيتها عشرات الفرنسيين.

وفوجئت بأن كل أسئلة الرجل كانت تتمحور حول صورة الغرب فى عيون الإسلام وتاريخ العمل الإرهابى فى مصر ولم يتطرق الرجل لأى اسم ولم يسألنى أى سؤال خاص وكانت المرة

الأولى والأخيرة التى التقيت فيها بأحد ضباط الأمن الفرنسيين. لكنه بعد اللقاء قارنت بين مستوى الحوار مع الضابط الفرنسى ومع ضابط مباحث أمن الدولة فى بداية السبعينات.. وكان الفارق شاسعاً.



وفى بداية الثمانينات من القرن الماضى عرض على الدكتور ممدوح البلتاجى الذى كان قد تم تعيينه رئيساً لهيئة الاستعلامات خلال إحدى رحلات مبارك إلى فرنسا أن أكون مستشاراً إعلامياً لبعثة مصر لدى الأمم المتحدة فى جينيف وكنت أعمل وقتها بمنظمة اليونسكو فى باريس فوافقت على العرض. وانتظرت بعد ذلك أن يتصل بى لكنه لم يفعل لأكثر من ثلاثة أو أربعة أشهر. وفى الزيارة التالية لمبارك فى العاصمة الفرنسية أذكر جيداً أن ممدوح اختلى بى فى بهو الفندق الذى كان ينزل به الوفد المصرى وحكى لى أنه اقترح على صفوت الشريف وزير الإعلام ترشيحى لرئاسة المكتب الإعلامى فى جينيف وقال ممدوح إن الشريف أجابه باقتضاب: شوف كده رأى الأمن.

وعندما "استطلع" ممدوح رأى الأمن حسب التعبير المتداول جاءه الرد وكان الاعتراض على تعيينى وانغلق ملف هذا

الموضوع. وأذكر أننى سألت د.البلتاجى: لماذا اعترضوا؟ ابتسم معلقاً: ماحدش يقدر يسألهم.



أما تجربتى المباشرة الثانية مع مباحث أمن الدولة فشاءت الأقدار أن تجىء فى نهايات حياتى العملية بعد أن كانت الأولى فى بدايتها. وملخص القصة أن الدكتور ممدوح البلتاجى الذى يبدو أنه كان مقتنعا بقدرتى على العطاء طلبنى للقائه بعد أن تولى وزارة الإعلام فى نهاية ٢٠٠٤م وقال لى إن رئيس اتحاد الإذاعة والتلفزيون حسن حامد سيبلغ سن المعاش وأنه يريدنى أن أتولى هذا المنصب وأنه مقتنع بأن أصدقاءه القدامى هم الذين سيقفون إلى جانبه لأنه يواجه حرباً شرسة فى الوزارة.

وبعد أن فاتحنى د.البلتاجى فى الموضوع بأيام قليلة فوجئت بضابط مباحث أمن الدولة من المسئولين عن الثقافة والإعلام يطلب مقابلتى. وفوجئت أكثر عندما وجدته يفاتحنى فى موضوع رئاسة اتحاد الإذاعة والتلفزيون وهو لا يعلم طبعاً أن وزير الإعلام هو الذى عرض علىّ هذا الأمر. وقال لى إن لديهم مرشحين آخرين لكنهم سوف يعملون فى تقريرهم على "إضعاف البديل" كما قال حرفيا. وأضاف ما معناه أن هذه "شغلتهم" وهناك

صياغة ومعانى معينة كفيلة بأن تجعل اختيار أى مرشح مستبعدا من قبل السلطة السياسية.

ولم أتصل بالوزير لمتابعة الموضوع لكنى أدركت مع مرور الوقت أن هناك عقبة ما وأن الموضوع لن يتم. وبعد ذلك بنحو أسبوعين التقيت بممدوح البلتاجى فروى لى أنه عرض الموضوع على مبارك واستمع هذا الأخير إلى اقتراحه بتعيينى ثم سأله: ومن ترشح غيره؟ وأجاب د.البلتاجى: هو أفضل واحد لهذا المكان.

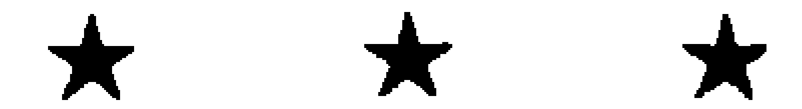
فأبدى مبارك غضبه وقال: يعنى انت بتفرضه علىّ.

والواضح أن البلتاجى وقع فى خطأ كبير نظرا لأنه لم يكن متعمقاً فى علم المباركولوجيا بما فيه الكفاية وذلك عندما لم يعرض على الرئيس السابق أية اختيارات ورفض أن يعرض أى اسم آخر غير إسمى. فمبارك كان يكره أن يعطى لأى شخص ما يريد وكان يطلب دائما أن تعرض عليه ثلاثة أسماء وربما يختار الشخص الذى لا يريح رئيس العمل.

وباختصار أوضح لى البلتاجى أن ترشيحى قد رفض وقيل له تبريرا لذلك أن سنى ٥٨ عاماً وأن الرئيس يريد شخصا يمكث ٣ أو ٤ سنوات قبل أن يجدد له بعد الستين.

وهى طبعا حجة واهية لأن مرسى عطاالله تم تعيينه رئيسا لمجلس إدراة الأهرام وقد تعدى الرابعة والستين من عمره. وقد رويت قبل ذلك الحجج التى ساقها صفوت الشريف لإقناع مبارك فى حين أن البلتاجى أخفق فى ذلك لأنه تحدث بالأسلوب المباشر الذى يمقته مبارك. ولهذا السبب نجح صفوت الشريف فى أن يمكث نحو ربع قرن بوزارة الإعلام بينما أقيل البلتاجى بعد ثمانية شهور.

وقد أوردت هذه القصة هنا لإثبات أن مباحث أمن الدولة كانت تريد أن تقنع أى مسئول سواء بالحق أو بالباطل بأنها هى التى جاءت به لمنصبه كما أنها قادرة على إقصائه منه وبالتالى فأن كل مسئول فى مصر مدين بالولاء لهذا الجهاز.



وأتمنى أن تكون القيادات الأمنية القادمة قد استوعبت ما حدث. لكنى على يقين من أن أغلب العاملين بالأمن لم يعوا تمام الوعى حتى الآن أن الثورة المصرية كانت ضد القهر والتجبر الذى مارسته قيادات الشرطة. ولن أخاف وأقول "بعض" بل أقول "كل" حتى وإن كان هناك الكثير من الشرفاء إلا أنهم انجرفوا وراء التيار. ومن طبيعة الأمور كما قلت أنك إذا أعطيت شخصاً سلطة بلا حدود فلا بد فى نهاية الأمر أن يستغلها

ويسىء استخدامها خاصة وأنه كانت تتم تربية ضباط الشرطة على عقلية معينة تجعلهم يميلون إلى احتقار الناس واعتبار أنفسهم طبقة متميزة فوق القانون وفوق باقى البشر.

والكلمة التى أدلى بها مدير أمن البحيرة السابق بعد عودة الشرطة إلى مواقعها فى فبراير ٢٠١١م وأذيعت على اليوتيوب ثم على التلفزيونات العربية وكانت سبباً فى نقله ثم إقالته أمام الضغط الجماهيرى كانت تعبر عما يدور داخل عقل كل ضباط الشرطة. وأذكرك أيها القارىء الكريم أنه قال بالحرف الواحد وهو يحاول أن "يطمئن" معاونيه من الضباط ويتحدث بعجرفة متناهية فيقول: خلاص احنا رجعنا ومافيش كلب بعد كدة يقدر يعمل حاجة.

ثم أضاف معلقاً على المتظاهرين الذين قاموا بالاعتداء على الأقسام وعلى رجال الشرطة: "اللى يمد إيده على سيده لازم ينضرب بالجزمة وتنقطع إيده. واحنا أسيادهم.. واحنا الأمن واحنا الأمان والناس كلها كانت بتعيط وتقول يارب تيجو لإنهم شافوا أيام سودة من غيرنا".

هذا التصريح يلخص بأمانة ودقة الذهنية التى كانت مسيطرة على الشرطة طوال عصر مبارك والتى أتمنى أن تتغير بعد الثورة.

ومن المؤكد أن هناك عشرات بل مئات من قيادات الشرطة تفوهوا بمثل هذا الكلام وأكثر منه لكنه لم يتم تسجيل كلامهم. وحتى لو تم تسجيل كلامهم قبل الثورة فلم يكن أحد يجرؤ على أن يقترب منهم.

★ ★ ★

ولأنه لا يمكن أن تكون هناك دولة دون شرطة فإن الحل هو وضع الضوابط والحدود القانونية لصلاحيات الأجهزة الأمنية كما يحدث فى الدول المتحضرة. كما يجب توعية شباب الضباط بقيم حقوق الإنسان وحرية المواطن فى التعبير عن رأيه.

أما توحش مباحث أمن الدولة وأجهزة الأمن وهيمنتها على مقدرات البلاد كما حدث فى الثلاثين عاما الماضية فهو أمر أصبح مرفوضاً تماماً من الشعب المصرى.

وللأسف أن شبح مباحث أمن الدولة لا زال جاثماً على الصدور ولا زال الكثيرون ممن يتحكمون فى عقل مصر حتى كتابة هذه السطور من الذين تربوا فى أحضان مدرسة مباحث أمن الدولة وهى مدرسة التضليل والخداع وتشويه الحقائق. ولن تستقر الديمقراطية فى مصر قبل استئصال فكر مباحث أمن الدولة من جذوره ونزع أساليب التفكير الماكيافيلية التى فرضوها

على كوادر المجتمع العليا ليحل محلها فكر سيادة القانون وحقوق الإنسان وتكافؤ الفرص.

ما هى الديمقراطية؟

النتيجة المنطقية لثورة ٢٥ يناير هى قيام نظام ديمقراطى فى مصر. وأقول منطقية لأن الثورة قامت ضد الطغيان وحكم الفرد والدكتاتورية وفى ظل مناخ عالمى يدفع جميع الدول فى هذا الاتجاه وبالتالى فإن مستقبل مصر فى أن تدخل فى زمرة الدول المتقدمة التى تعيش تحت مظلة نظام ديمقراطى حقيقى.

ودور الجيش فى التمهيد للحكم الديمقراطى سيكون حاسماً حيث أن زمام الأمور فى المرحلة الانتقالية بيد المجلس الأعلى للقوات المسلحة وأى أخطاء فى التقدير قد تؤدى إلى الدخول فى دوامة ومطبات لا يعلم نتائجها إلا الله سبحانه وتعالى.

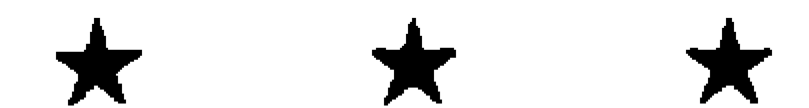
وعندما حكم رجال الجيش مصر بعد ثورة ٢٣ يوليو ٥٢ فإن الظروف السياسية كانت مختلفة اختلافا جذريا فى العالم. ففى ذلك العصر لم تكن نسبة الدول التى تنعم بالديمقراطية تزيد عن ١٢% من كل دول العالم وكانت كلها دول غربية نعتبرها معادية لنا ولم تكن مثلا أعلى للشعب المصرى. وكانت غالبية الأنظمة فى باقى العالم أوتوقراطية ودكتاتورية. أما اليوم فإن نحو ٦٠% من دول العالم تحظى بانتخابات نزيهة وتداول للسلطة بعد أن

أصبحت الديمقراطية نظاماً مقبولاً من غالبية شعوب العالم ومنها دول فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

كذلك فإن الجيش هو الذى قام بانقلاب على الملك وغير الحكم فى ١٩٥٢م. أما فى ٢٠١١م فإن الشعب هو الذى قام بالثورة وأطاح بنظام مبارك وليس من حق أحد أيا كان أن يخطف هذا الانتصار العظيم لصالحه. وقد أعلنت قيادات الجيش بما لا يدع مجالا للشك أنها غير راغبة فى التمسك بالسلطة وهو موقف عاقل لأن زمن الدكتاتوريات العسكرية قد ولى فى العالم أجمع وأن المناخ العالمى لا يسمح بعودتها.

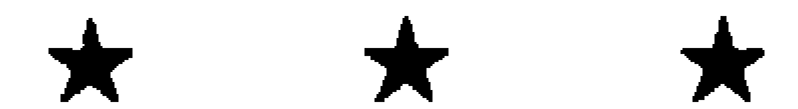
وعلى أية حال فإن الجيش فى كل مكان له طبيعة تختلف كثيرا عن الحياة المدنية وله معاييره وتركيبته الخاصة به التى تجعله غير صالح لتولى السلطة السياسية فى الزمن الذى نعيش فيه الآن. والقاعدة الأولى التى تقوم عليها الحياة العسكرية فى كل مكان بالعالم هى الطاعة. فلا مجال فى الحياة العسكرية للمناقشة والسفسطة ناهيك عن الرفض أو الاعتراض. فالأمر الصادر من الجهة العليا ينفذ دون تفكير. وهذه خاصية نابعة من مهمة الجيش الأساسية وهى الدفاع عن أرض الوطن. فلو افترضنا أن هناك التحاما مع العدو فيستحيل أن يفتح القائد الباب للمناقشة بين الضباط وأن يتم التصويت على القرارات.

الحسم والانصياع للأوامر هما الوسيلة الوحيدة الكفيلة بتحقيق النصر. ومعروف أن من لا ينفذ الأوامر فى ميدان القتال يتعرض للإعدام الفورى دون محاكمة. وقد تم إعدام عشرات من الجنرالات الروس فى الحرب العالمية الثانية بأوامر مباشرة من ستالين لمجرد أنهم لم يحسنوا اتخاذ القرار أو أنهم لم ينفذوا أوامر القتال الصادرة لهم بحذافيرها.



وتحضرنى واقعة تدل على الطبيعة الخاصة للجيش وخاصة فى ميدان القتال. ففى عام ١٩٦٢م وبعد قيام حرب اليمن قامت صحيفة الأهرام بإرسال صحفى شاب آنذاك لتغطية أحداث الحرب وقد أصبح فيما بعد واحداً من كبار الصحفيين وتقلد أعلى المناصب الصحفية. وكان الصحفى الشاب يتميز بالكفاءة والنشاط والطموح ويسعى لجمع أكبر قدر من المعلومات من أجل إنجاح مهمته الصحفية. وفى ظروف لا أعرف تفصيلاتها ألقى القبض عليه فجأة باليمن وتم اتهامه بإفشاء أسرار عسكرية وأجريت له محاكمة ميدانية عاجلة وصدر عليه حكم بالإعدام رمياً بالرصاص. وكاد الحكم أن ينفذ بالفعل لولا أن علم بالأمر الأستاذ محمد حسنين هيكل وكان آنذاك رئيساً لتحرير الأهرام فتدخل بكل ما كان لديه من نفوذ وبعلاقته القوية بجمال عبد

الناصر شخصيا فأفرج عنه وعاد إلى القاهرة بعد أن نجا من موت محقق.



وقبل الدخول فى تفاصيل الأسس التى يقوم عليها النظام الديمقراطى ومحاذيره لا بد من محاولة لتعريف هذه الكلمة. وقد يستغرب الكثيرون أنه لا يوجد تعريف للديمقراطية متفق عليه بين الأوساط المعنية بالنظم السياسية وإن كان هناك اتفاق على مبادئها الأساسية. والكلمة مركبة من كلمتين من اللغة اليونانية القديمة وهما "ديموس" ومعناها الشعب و"كراسى" بتسكين الكاف فى بداية الكلمة ومعناها الحكم.. أى أن الديمقراطية هى حكم الشعب وإن كان هذا التعريف لا يكفى لأن أبشع النظم الدكتاتورية ادعت أنها تحكم باسم الشعب.

وحتى تعريف الديمقراطية بنقيضها وهى الكتاتورية بمعنى أن الأولى هى حكم الشعب والثانية هى حكم الفرد هو تعريف قاصر ومنقوص. فالديمقراطية هى أيضا نقيض الأوليجاركية وهى حكم الأقلية وليس حكم الفرد وحده. كما أنها نقيض الأوثوقراطية وهى حكم الدين لأسباب سنشرحها خلال الفصول القادمة.

ولعل أشهر تعريف للديمقراطية جاء على لسان أبراهام لنكولن (١٨٠٩-١٨٦٥) محرر العبيد فى أمريكا والذى قال "إن

الديمقراطية هى حكم الشعب عن طريق الشعب ومن أجل الشعب". وقد استخدمت فرنسا هذه العبارة فى الدستور الذى وضعته عام ١٩٥٨م عندما تولى الجنرال ديجول رئاسة الجمهورية وافتتح عهد ما يسمى بالجمهورية الخامسة.

ومعنى هذه العبارة أنه لا يكفى أن يدّعى الحاكم أنه يحكم من أجل الشعب ويعمل لمصالحه لكنه لا بد أن يكون الشعب هو صانع النظام والمستفيد منه.

ونظرا لأننا نحن العرب أعظم خبراء فى تشوية المعانى وتفريغ الكلمات من محتوياتها فإن العقيد معمر القذافى حكم ليبيا لما يزيد عن اثنين وأربعين عاماً وهو يدعى أنه لا يحكم ولا يمتلك أية سلطة وأن الشعب هو الذى يحكم ويتخذ القرارات. وقد حضرت بصفتى مترجماً فورياً فى السبعينات عدة مؤتمرات فى ليبيا كانت تسمى مؤتمرات الشعب العام وكان يرأسها القذافى وكنت شاهداً على مواقف تدعو إلى الضحك والبكاء معاً لكيفية ابتذال الكلمات وإيهام الشعب بأنه يحكم نفسه بنفسه.

★ ★ ★

وهناك اتفاق على أن مولد فكرة الديمقراطية كان فى مدينة أثينا فى القرن السادس قبل الميلاد. وكانت الفكرة ببساطة هى التخلى عن حكم الأرستقراطية الذى كان سائدا فى حاضرة أثينا

وفتح الباب لأكبر عدد من المواطنين للمشاركة فى اتخاذ القرارات الخاصة بحياتهم ومستقبلهم. ودون الدخول فى التفصيلات فقد كان أهل المدينة هم الذين يقررون مصيرهم مباشرة أو عن طريق ممثلين لهم. لكن المشكلة أن حق المشاركة فى القرارات كان محظوراً على النساء والعبيد وكذلك على كل من ليس من أب أثيني. والنتيجة أن عدد سكان أثينا وقتها كان نحو ٢٥٠ ألف شخص وكان المواطنون الذين تنطبق عليهم شروط المشاركة ويحتكرون اتخاذ القرارات يقل عن ٤٠ ألفا أى نحو ١٢% فقط من عدد السكان.

وقد ظل حق التصويت مشروطاً فى أوروبا حتى وقت قريب وكان الأغنياء فقط هم الذين لهم حق انتخاب من يمثلونهم فى البرلمانات والمجالس النيابية كما كان النساء والعبيد والأميون خارج الحسبة تماما والنتيجة أن تلك الديمقراطية كانت تتنكر لأهم مبادئها وهى العدل والمساواة بين الجميع. وحسب كتب التاريخ الغربى فلم يكن عدد الذين لديهم حق التصويت لانتخاب ممثليهم فى أوروبا حتى منتصف القرن التاسع عشر يزيد عن ٣% من سكان هذه الدول.

ومن يقرأ تاريخ العرب القديم يتضح له أنه كان هناك نوع من الديمقراطية البدائية فى المدن بالجزيرة العربية خلال ما

يسمى بالعصر الجاهلى. ومعروف أنه كانت هناك بمكة دار تسمى دار الندوة قبل الإسلام وكان يجتمع فيها الحكماء وكانوا يتخذون القرارات بالإجماع ولم يكن هناك حاكم فرد يفرض رأيه على الآخرين. وكان المجتمعون فى دار الندوة يمثلون كافة العشائر بحيث لم يكن هناك احتكار للسلطة من قبل العشائر القوية والغنية وكان الكل يشارك فى القرارات. ووفقاً لكتب السيرة كان هناك تقسيم لمهام القبيلة فيما عرف بتعبيرات مثل السقاية والرفادة وغير ذلك مما يدل على أن السلطات لم تكن كلها مجمّعة فى يد شخص واحد أو عشيرة واحدة. وظلت هذه الديمقراطية القبلية البدائية سارية لحقب طويلة لكن ظهور الدولة القوية وتركيز السلطات فى يد الخليفة وأسرته طغت على هذا النوع من الديمقراطية الفطرية.

وأنا أتحدث هنا عن مدينة مكة وبعض المدن الأخرى لكنه كانت توجد مناطق بها ملوك وأمراء من أشهرهم النعمان بن المنذر ملك الحيرة على سبيل المثال.



ومن أهم أسس تعريف الديمقراطية أنها نظام يحترم حرية النشر والرأى والتعبير. وكان الشاعر الانجليزى الثائر ميلتون هو أول من كتب عام ١٦٤٤م رسالة إلى البرلمان البريطانى بعنوان:

"من أجل حرية النشر دون تصريح أو رقابة". وكانت هذه الرسالة أول صيحة تؤكد على أن حرية الرأى هى دعامة من أهم دعائم الحريات العامة وأن الحجْر على حرية النشر والرأى يجعل الظلام يخيم على العقول. وقد لاقت رسالة ميلتون استحساناً كبيراً لدى الأوساط المستنيرة لكن الملك والطبقة الحاكمة اعتبروا أنها تهدد استقرار النظام القائم.



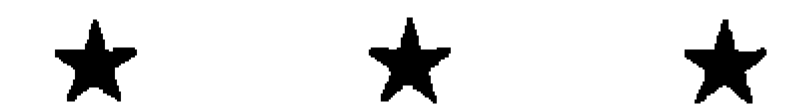
وكان هذا البعد أى حرية الرأى والنشر منعدما تماما فى مصر منذ ستين عاما. فعلينا أن نعترف أن الصحافة المصرية ظلت طوال هذه الحقبة موجهة من السلطة العليا بدرجات متفاوتة. وأذكر فى بداية حياتى الصحفية فى نهاية الستينات وجود رقيب كان له مكتب مستقل بدار الهلال وكانت المطبعة لا تقبل التعامل مع أى مقال غير ممهور بتوقيع هذا الرقيب.. إلى أن قام السادات بإلغاء الرقابة على الصحف وبدأ عصر رقابة من نوع مختلف تقوم على النفاق والخديعة والتى استمرت إلى ان قامت ثورة ٢٥ يناير.

وفى الإذاعة التى التحقت بها عام ١٩٦٨م كانت هناك ورقة معلقة على الحائط بقسم الأخبار الأجنبية الذى كنت أعمل به يتم تغييرها كل يوم وكانت تتضمن قائمة بالأخبار المحظورة.

والطريف أننا كنا نعرف منها كل أخبار البلد السرية فيقال مثلا: ممنوع نشر أى خبر عن استبعاد فلان من منصبه.. فنعرف أنه أبعد بالفعل.

وفى عصر السادات بدأ ما كان يعرف بالتعليمات وكان رؤساء التحرير يتلقون مكالمات تليفونية من الرئاسة أو من وزارة الإعلام أحيانا بنشر أخبار معينة أو استبعاد أخبار أخرى.

وأذكر أن أحد رؤساء التحرير توفى فجأة فى السبعينات خلال حكم السادات. وعندما علمت بخبر الوفاة استفسرت من أحد الزملاء الظرفاء عن ظروف الوفاة وسألته: مات ازاى؟ أجاب بهدوء: "جَتْ له تعليمات".

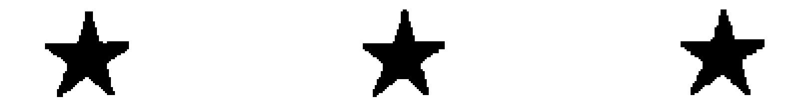


وتطورت الأمور أكثر مع عصر مبارك وخاصة فى الآونة الأخيرة حيث كانت مباحث أمن الدولة تتدخل بصورة سافرة فى محتوى الصحف وفى كل صغيرة وكبيرة بها. وأذكر أن أحد كبار رؤساء التحرير قال لى يوما وهو يمسك بصحيفته بين يديه بزهو: أنا كل ما يصدر عدد من الجرنال لازم أسأل نفسى هو العدد ده خدم النظام واللا لأ؟

وأقول وأجرى على الله أنه لا يوجد رئيس تحرير واحد حتى ٢٥ يناير ٢٠١١م لم يكن على علاقة بجهاز مباحث أمن الدولة

بصورة أو بأخرى. ولا أقصد رؤساء تحرير الصحف القومية وحدها بل الصحف الحزبية والخاصة كذلك. ففى الآونة الأخيرة كانت المباحث تدس أنفها فى الأحزاب وكانت على صلة برجال الأعمال الذين أنشأوا الصحف فكانت لها كلمتها فى تعيين رؤساء التحرير فى كل مكان.

ولا أعنى بذلك أن كل رؤساء التحرير فى العصور السابقة كانوا عملاء بل كان بعضهم يتمرد على التعليمات ويناقش جدوى السياسات الإعلامية المفروضة عليهم. ولا يمكن أن ننكر أنه كانت هناك مساحة حرية لم تكن متاحة من قبل خلال السنوات السابقة وكان النظام يتعامل مع الصحافة كالطباخ الذى يرفع غطاء الحلة ويترك البخار يتصاعد منها من أجل تقليل الضغط الذى قد يؤدى إلى الإطاحة بالغطاء. لكنه كلما مرت السنوات فى عصر مبارك كلما ازداد إذعان رؤساء التحرير لإلحاح مباحث أمن الدولة واستخدامها كافة الأساليب لفرض رؤيتها على سياسات التحرير والتفاصيل الخاصة بها بما فى ذلك من يكتب ومن لا يكتب.



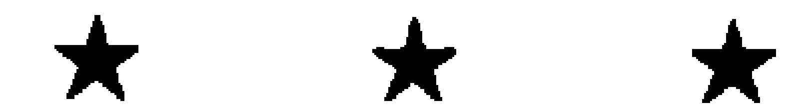
وبرغم أهمية حرية الرأى والنشر إلا أن الديمقراطية لها مبادىء أخرى كثيرة وتقوم على أركان متعددة سنناقشها فى

الفصول القادمة. لكن المشكلة الكبيرة هى أن الديمقراطية بالنسبة لنا هى مجرد قناعة صوتية أى أنها صوت يصدر عن الحنجرة ولا وجود له فى الواقع أو فى العقل أو القلب. فمنذ أكثر من أربعين عاماً دأبت وسائل الإعلام على تشنيف آذان الناس بكلمة الديمقراطية وكان أنور السادات يتحدث عن دولة المؤسسات لكن المؤسسات فى عصره كانت معطلة أو بمعنى أدق خاضعة له تماما حتى أنه عندما أراد تعديل الدستور من أجل فتح فترة الترشح للرئاسة لنفسه والبقاء فى السلطة وجد من يصيح له من داخل مجلس الشعب: نريدك رئيساً مدى الحياة.

ورفع السادات شعار دولة القانون فى وقت كان القانون يدهس فيه بالأحذية. وادعى أن الصحافة كانت تنعم بالحرية الكاملة مع أنها كانت مكبلة بقيود خفية أكثر خطورة فى رأيى من القيود الرسمية التى كان معمولاً بها فى عصر عبد الناصر. وقد أكمل مبارك المسيرة بل إنه تفوق على معلمه فى هذا المجال فكانت هناك فجوة سحيقة بين الكلام والممارسات.

لذلك فإن مجرد تعريف الديمقراطية وأسسها لم يعد يكفى. فنحن اليوم أمام معضلة تحتاج إلى سنوات طويلة لحلها فى ذهن المواطن المصرى حيث أن كل الكلمات التى تمثل المبادىء

السامية التى يجب أن نقتدى بها صارت الآن مفرغة من معناها وسيئة السمعة وغير قابلة للتصديق.



لكن التحدى الرئيسى الذى ستواجهه مصر والعالم العربى فى مرحلة ما بعد الثورة هو أن ثقافة الديمقراطية غائبة تماما عن الشعب المصرى حيث لم نعرف فى تاريخنا الطويل إلا الأنظمة الدكتاتورية.

وقد يعترض أحد مؤكدا أن مصر عرفت الديمقراطية الكاملة فى النصف الأول من القرن العشرين. وقناعتى هى أن مصر هى الدولة الوحيدة فى المنطقة بالفعل التى عاشت تجربة قريبة من الديمقراطية من عام ١٩٢٣م إلى ١٩٥٢م. واقول "قريبة" لأن الانتخابات كانت تجرى تحت الاحتلال العسكرى الأجنبى وكان يشوبها كثير من الشوائب والطعون وكان الملك يستخدم حقه الدستورى لإقالة الحكومات المنتخبة وحل البرلمان. وعندما تقوم بريطانيا بتهديد الملك فاروق ومحاصرة قصره بالدبابات وفرض حزب الوفد فى ٤ فبراير ١٩٤٢م فيقوم النحاس بتشكيل الحكومة.. فهل يمكن أن نعتبر هذه ديمقراطية كاملة؟

لكن الأخطر من ذلك أن ثقافة الديمقراطية كانت تعوز المجتمع حتى فى هذه المرحلة. فمقولة مثل: "لو رشح سعد طوبة

لانتخبناها"، وهو شعار من أبرز شعارات أنصار حزب الوفد، هى إلغاء لأساس من أهم أسس الديقراطية وهو الإحجام عن تأليه الزعيم وإعطائه شيك على بياض.

وقد يعلل البعض هذه المقولة كما هى عادتنا فى تبرير ما لا يبرر بأن الناس كانت تثق فى سعد زغلول ثقة عمياء وأنه كان جديرا بهذه الثقة بصفته زعيما للأمة فما الغضاضة فى تلك المقولة؟ ولا يدرك المدافعون عن مثل هذه المقولات أنهم يعطلون الديمقراطية الحقيقية ويجدون العلل والتبريرات لحكم شمولى يقبع وراء ديمقراطية ظاهرية. ففى الديمقراطية لا يثق الناس فى أحد ثقة عمياء لكنهم يضعون رجال السياسة فى حالة اختبار دائم. الديمقراطية الحقيقية لا تعطى شيكا على بياض لأى حاكم أيا كان ولا تعتمد على أخلاقه الحميدة وطهارة يده وأنه "يعرف ربنا" على حسب القول الشائع عندنا. الديمقراطية تقوم على المحاسبة المستمرة وتناوب السلطة وتغيير الوجوه الحاكمة.

★ ★ ★

وأرجو ألا يستنتج أحد من كلامى أننى أنادى بتأجيل العملية الديمقراطية إلى أن نتعلم ونستوعب الثقافة الكامنة وراءها. فمثل هذا الاقتراح من شأنه أن يؤجل الديمقراطية فى مصر إلى أجل غير مسمى. فلنبدأ العملية الديمقراطية بكل علاتها وقصورها فوراً

ودون دقيقة واحدة من التأخير ثم نقوم بالتطوير والتحسين والتعلم مع مرور الوقت ومع التجربة ومع وجود رواد ومثقفين لا بد أن يقوموا بدورهم فى إنارة الطريق لجموع الشعب والاستفادة من تجارب من سبقونا فى هذا الطريق.

وممارسة النظام الديمقراطى لن تتم بالضغط على زرار سحرى بعد ان اعتاد الشعب على الأنظمة الدكتاتورية. وللأمانة فإن جمال عبد الناصر لم يدّع أن مصر ديمقراطية فى عهده على عكس السادات ومبارك. ففى عهدهما كان يقال لنا إننا نعيش أزهى عصور الحرية والديمقراطية فى حين أننا كنا نرزح تحت حكم أوتوقراطى وبوليسى يحتكر السلطة ويلغى الحياة السياسية ويبطش بأى معارض.

والديمقراطية اللسانية الزائفة كالدواء المغشوش. فهو يحمل نفس اسم الدواء الحقيقى ومعبأ فى نفس الزجاجة، والأقراص تشبه أقراص الدواء الحقيقى، والسعر هو نفس السعر وهو يباع لك على أنه الدواء المطلوب. لكنك عندما تتناوله لن يعطيك مفعول الدواء الحقيقى ولن يمنحك الشفاء وسيستمر الداء ينخر فى الجسد بل من الممكن أن يكون لهذا الدواء المغشوش ضرر بالغ على الجسد وعلى وظائف أعضائه مع أن الشخص الذى

يأخذه مطمئن ومقتنع بأنه هو الدواء الشافى الذى وصفه الطبيب.

وهذه البجاحة والالتفاف حول الحقيقة جعلت نظرتنا للديمقراطية مشوهة. وبالتالى فمن المفيد أن نناقش فى السطور التالية الأسس والدعائم التى تقوم عليها الديمقراطية. وبالتأكيد أن أول مبادىء الديمقراطية هى حرية اختيار الشعب لمن يحكمه سواء رئيس الجمهورية أو نواب البرلمان أو المحافظين والمسئولين بالمحليات. لكنه إذا كانت الانتخابات الحرة هى أساس الديمقراطية فهى لا تمثل سوى قمة جبل الجليد.

★ ★ ★

وقبل الخوض فى مكونات الديمقراطية لا بد من مواجهة حقيقة ينكرها البعض وهى أن الكثيرين فى مصر رافضون لها من حيث المبدأ على أساس أنها فيروس مستورد من الغرب. فعندما نتحدث عن الديمقراطية وحقوق الإنسان يخرجون علينا قائلين إننا نسعى لتقليد الغرب مع أن لنا ثقافة متميزة وتاريخاً مجيداً وأنه يجب أن نستند على حضارتنا ولا نقوم بمحاكاة ما يحدث فى الغرب لأنه نتاج تجربة مختلفة عن تجربتنا.

ويغفل الذين يتفضلون علينا بهذه الحجج أننا نعيش فى مرحلة تاريخية وصل فيها العالم الغربى إلى أفضل الصيغ

الكفيلة بتوفير أفضل الظروف المعيشية للمجتمع تماما كما أن العالم العربى الإسلامى كان فى الطليعة خلال عصوره الذهبية، وقد قام الغرب بتقليدنا ومحاكاتنا فى عصور ازدهارنا واعتمدت النهضة الأوروبية على الأفكار والمبادىء المستوحاة من حضارتنا وكان بعض من أبرز رواد النهضة يجيدون العربية ويترجمون منها.

كما يغفل من يرفضون الاسترشاد بالغرب فى بناء حياة سياسية جديدة فى مصر أن المنظومة التى يقبلونها الآن منقولة بكاملها من الدول الأوروبية. فالحكومة فكرة أوروبية والبرلمان فكرة أوروبية والجمهورية فكرة أوروبية والمحليات فكرة أوروبية واستقلال السلطات فكرة أوروبية. ولا يعقل اليوم أن نلغى البرلمان والحكومة بدعوى أنها مؤسسات مستوردة من التجربة الغربية.

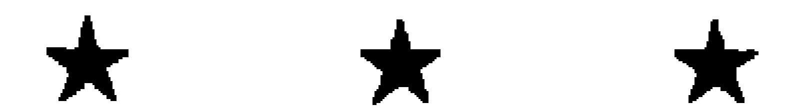
★ ★ ★

وهناك فكرة مسبقة لا بد من تفنيدها والتخلص منها فى أسرع وقت ممكن لأنها تقف سداً منيعاً أمام الديمقراطية. فهناك نسبة كبيرة من المصريين يكفرون بالديمقراطية ليس لأنها نظام غربى مستورد وإنهما لأنهم يتصورون أنها لا تصلح لمصر أو أن الشعب غير مؤهل أو غير مستعد لها الآن كما قال نائب الرئيس السابق عمر سليمان.

وقد سمعت كثيراً فى الآونة الأخيرة بعض المنتمين إلى الصفوة يروجون فى جلساتهم الخاصة لهذه الفكرة فيقول بعضهم مثلا إن حرية الاختيار لا تمنح إلى الجهلاء لأنهم سيسيئون استخدامها وأن الديمقراطية لا يمكن أن تنجح إلا فى مجتمع وصل إلى درجة من الوعى والرقى والتقدم المادى.

ويمكن تشبيه هذه المقولة بمدرس الألعاب الرياضية الذى يقول لأحد التلاميذ: "انت لا تصلح لأن تمارس الرياضة لأن جسدك هزيل وليس به العضلات التى تؤهلك للنبوغ فى المجال الرياضى". لكن العضلات نفسها لا تنمو ولا تتطور إلا من خلال ممارسة الرياضة وبالتالى يدخل الطالب فى حلقة مفرغة: هو لا يستطيع ممارسة الرياضة لأنه لا يملك العضلات اللازمة.. وهو لا يملك العضلات اللازمة لأنه لا يمارس الرياضة.

وعندما نطبق النظام الديمقراطى ستنمو عضلاتنا وتتغير نظرتنا للحياة السياسية وتختفى الخصال المناقضة للديمقراطية والتى قمنا باستعراضها فى الفصول السابقة.



وعلى نفس المنوال هناك قناعة لدى الكثيرين بأن ثورة ٢٥ يناير لم تكن عفوية وإنما قامت بإيعاز من أمريكا ومخابراتها وأن

هناك مؤامرة كبرى تحاك ضد مصر والعالم العربى وأيدٍ خفية تعبث فى الظلام لتنفيذ مخطط شيطانى غير محدد المعالم. والدليل على ذلك من وجهة نظرهم أن الثورة وعمليات العصيان والتمرد اندلعت فجأة وفى نفس التوقيت فى عدة بلدان عربية ولا يمكن أن يكون ذلك من قبيل المصادفة.

ويغفل أصحاب نظرية المؤامرة أن هناك شيئا اسمه الطموح إلى الحرية والكرامة كامن داخل صدر كل إنسان وأن الشعوب العربية كانت مكبوتة كالحلة الممتلئة بالبخار وكانت تنتظر هذه اللحظة منذ حقب طويلة فسرت عدوى الثورة كالنار فى الهشيم وهذا أمر طبيعى وحدث فى أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية. وبالتأكيد أن المخابرات الأمريكية كانت لها يد فى أحداث أوروبا الشرقية لكنه لولا تطلع الشعوب إلى الحرية لما أمكن لكل أجهزة مخابرات العالم أن تحدث التغيير الذى وقع فى دول الكتلة الشيوعية السابقة.

وأصحاب نظرية المؤامرة يغفلون حقيقة أهم وهى أنه لا الولايات المتحدة ولا إسرائيل يريدون ثورة فى مصر وفى الدول العربية. فهم يعلمون تمام العلم أن الرأى العام فى مصر لديه مشاعر سلبية إزاء إسرائيل وإزاء واشنطن وبالتالى فإن أى سلطة

ديمقراطية ستتخذ مواقف متحفظة إن لم تكن معادية لأمريكا وإسرائيل.

والوضع الأمثل بالنسبة لواشنطن وتل أبيب كان بقاء الأنظمة الدكتاتورية التى فرضت سياسات التحالف مع الغرب والقبول بالشروط الإسرائيلية للسلام. وانطلاقاً من هذه الحقائق فمن غير المنطقى أن يكون الغرب وإسرائيل وراء الثورة وعلينا أن نقتنع بأن ثورة ٢٥ يناير هى ثورة شعبية عفوية اندلعت من أجل قيمة من أعظم قيم الحياة وهى الحرية وأن هذه الثورة نبت مصرى أصيل كما أنه علينا أن نثق بأن الديمقراطية قابلة لأن تزرع فى جسد المجتمع المصرى بشرط توفر الظروف التى أحاول أن أشرحها فى فصول هذا الكتاب.

دكتاتورية الأغلبية

لعل أول محاذير النظام الديمقراطى هو استبدال دكتاتورية الفرد بدكتاتورية الأغلبية. فإحدى الأفكار الأساسية التى أطلقها مؤسس النظرية الشيوعية كارل ماركس كانت ضرورة تحقيق "دكتاتورية البروليتاريا" أى أن طبقة البروليتارية الكادحة وهى العمال والفلاحين التى عانت من الظلم والقهر والفقر والاضطهاد قد جاء دورها التاريخى لتستأثر بزمام الأمور وتمارس دكتاتورية على الطبقات والفئات الأخرى لأنها صاحبة الحق الأصيل فى البلاد. ومعنى ذلك إلغاء حقوق أى شخص أو فئة أو مجموعة لا تنتمى للبروليتاريا.

وبغض النظر عن ممارسة النظرية الماركسية فى الاتحاد السوفيتى والدول الشيوعية فإن مبدأ دكتاتورية البروليتاريا هو مبدأ يحمل فى طياته مصادمات عنيفة داخل المجتمع لأنه يرفض منح أى حق للأقليات ويجعل من المجتمع كتلة صماء كقطيع الخراف تمارس ألعن أنواع القهر والاستبداد من خلال من نصبوا أنفسهم أوصياء عليها.

فمن أهم مبادىء الديمقراطية أن يكون لكل إنسان الحق فى ممارسة حقوقه وأن تكون له قناعاته الخاصة وأن يعيش حياته

بالصورة التى يرتضيها لنفسه. والحد الفاصل الوحيد هو القانون. فمن يخرج عن قوانين الدولة يلقى العقاب الصارم من السلطة القضائية التى هى صمام الأمان فى أى نظام ديمقراطى.

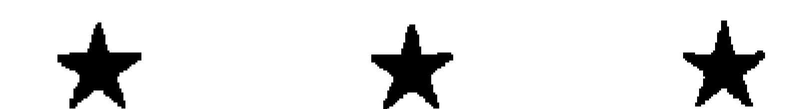
لذلك فإن الدول الديمقراطية لديها ترسانة من القوانين التى تحمى الأقليات. ومهما قلنا عن التعصب ضد العرب والمسلمين فى أوروبا وأمريكا، وهو حقيقة لا يمكن إنكارها، فإنه تعصب على المستوى الشخصى وفى داخل القلوب ولا يظهر على السطح إلا نادراً. أما القوانين فهى تحَمى العرب والمسلمين بدرجة كبيرة وأكثر كثيراً مما تحمى قوانين الدول العربية الأقليات التى تعيش بها وسوف أعطى أمثلة ملموسة على ذلك فى فصل "لو كنت قبطياً".

★ ★ ★

ودخول مصر فى عصر الديمقراطية نتيجة لثورة ٢٥ يناير لن يتم من خلال انتخابات نزيهة لرئيس الجمهورية وبرلمان جديد ولا بصياغة دستور عظيم وسن قوانين عادلة ومنصفة. كل هذا مطلوب لكنه غير كاف.. الشرط المسبق هو التخلص من التحجر الفكرى والتخلف المعنوى وفى وضع العقل والحكمة فى قلب المنظومة الحياتية والأخلاقية للمجتمع. وفى كتابى "الداء العربى" الصادر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب عام ٢٠٠٢م

قمت باستعراض أخطر عيوب الإنسان العربى وأثبتّ أن هذه العيوب كانت فى الماضى مزايا أسهمت فى صنع مجد الدولة الإسلامية لكنها مع تطور المجتمعات وتقدم العلم انقلبت إلى عقبة كئود فى سبيل التطور.

وقد لخصت هذه العيوب فى ثلاث ركائز وسميتها "الفكر القبلى" و"حضارة اليقين" و"ثقافة الأذن". ولا أود تكرار شرحها هنا لكنى سوف أستخلص بعض العيوب المؤثرة على العملية الديمقراطية وأولها التعصب لقناعات وأفكار محددة ونبذ وإقصاء كل من لا يؤمن بها وهو موقف يعجز صاحبه عن الإيمان بالديمقراطية لأنه يرفض قبول من يغايره فى الدين والمذهب والملة والجنس والقناعات والسلوكيات. والأخطر أن أصحاب هذا الموقف المتجمد يتصورون أنهم فى غاية السماحة والاعتدال لكنهم على استعداد لذبح من يخالفهم باسم الدين.



علينا أن نعترف بشجاعة أن صلب الديمقراطية ألا وهو احترام رأى الفرد وحقوق الأقليات يتنافى مع عنصر من أهم عناصر ثقافتنا. فنحن ننتمى لثقافة تقهر رأى الفرد وترفض رأى الأقلية وتفرض على الجميع أن ينصهروا فى قالب واحد وكأنهم تماثيل خرجت من نفس المصنع بنفس المواصفات. نحن ثقافة

لا تؤمن بالحرية الشخصية ولا بالحقوق الفردية. نحن ثقافة تسحق شخصية الطفل وتمنعه من التفكير المستقل ومن أن يسلك طريقا غير الطرق المرصوفة سلفا منذ مئات السنين. نحن ثقافة تجبر الجميع على الالتزام الحديدى بنفس أسلوب التفكير ونفس المشاعر ونفس الأحاسيس والرغبات. وإذا نظرنا إلى تاريخنا من منظور موضوعى نجد أن الأغلبية كانت دائما فى حالة استنفار لقمع أى فكر مخالف وللضرب بيد من حديد على كل من يخرج على ما يسمى بفكر الجماعة.

وهناك فى تراثنا تعبير معروف هو "الخروج عن الجماعة".. فليس من حق الفرد عندنا أن يكون له فكر مستقل ورأى يشذ عن رأى الأغلبية. والتوبة من أهم عناصر ثقافتنا وهى عودة الحمل الضال إلى القطيع بعد أن يكون قد ابتعد عنه. ومعروف أن توبة الشخص الخارج عن الإجماع تعد من المواقف التى نتندر بها وهناك فى أدبياتنا قصص كثيرة فى ذلك كما نجد فى التمثيليات الدينية كيف تدمع العيون عندما يعود أحد "الضالين" إلى الحظيرة.

وهذا الفكر مناقض للديمقراطية. فالفرد له الحق المطلق فى أن يخرج عن الإجماع وأن يكون له رأى مخالف لكن بشرط ألا يخالف القانون وألا يلجأ لاستخدام العنف.

وأرجو ألا أصدم البعض عندما أقول إن الديمقراطية والحرية الحقيقية تستلزمان احترام كافة الآراء مهما شعرنا بأنها آراء شاذة. فالإنسان الملحد كان فى كل الحضارات القديمة يتعرض للإعدام بموجب القوانين السائدة. وكانت الكنيسة الكاثوليكية تحكم بالهرتقة على الناس بمجرد الشك فى إيمانهم وكانوا يتعرضون للتعذيب المروع وللحرق أحياء.

أما فى الدولة الإسلامية فكان من يسمّون بالزنادقة يتعرضون لأبشع ألوان العذاب وكم من الشعراء ضربوا ضربا مبرحا بالسياط لاتهامهم بالإلحاد.

أما المجتمع الديمقراطى فلا بد أن يتقبل أن يكون الإنسان ملحدا. لكن بشرط واحد هو ألا يدعو إلى تدمير مسجد أو كنيسة ولا يدعو إلى إيذاء الآخرين. فالإلحاد فى حد ذاته لا يؤذى إلا صاحبه حيث سيحاسب على موقفه يوم القيامة. لكن طالما أنه لا زال على ظهر الأرض فليس من حق أى سلطة أن تؤاخذه على رأيه مهما اعتبرنا أن هذا الرأى خارج عن الإجماع أو أنه رأى شاذ.

وأعرف أن البعض سيتهمنى بأننى أروج "لأجندة" أجنبية ولأفكار شيطانية إذا قلت أننى ضد ملاحقة الشواذ جنسياً وإذا أضفت أن هناك نفاقاً رهيباً فى هذه القضية حيث أن الشذوذ

الجنسى كان ولا زال متفشياً فى الكثير من الدول العربية بقدر أكبر مما هو موجود فى أوروبا وأمريكا والسبب أن غالبية الدول الإسلامية تمارس نوعا من الانغلاق الاجتماعى وتمنع الاختلاط وتحظر الحب والصداقة بين الجنسين.

وتاريخ العرب مليء بحالات الشذوذ الجنسى وهناك أشعار يقشعر لها البدن كتبها بعض كبار الشعراء لعل أشهرهم أبو نواس وتعتبر من الشعر الممنوع ولدى كتاب بعنوان "النصوص المحرّمة" يتضمن أشعاراً عن الشذوذ يندى لها الجبين.

★ ★ ★

وهناك قصص وروايات صادمة فى عدة كتب من التراث مثل "الروض العاطر فى نزهة الخاطر" لكاتبه الشيخ النفزاوى و"رشف الزلال من السحر والجلال" لجلال الدين السيوطى و"نزهة الألباب فيما لا يوجد فى كتاب" لصاحبه شهاب الدين أحمد التيفاشى على سبيل المثال لا الحصر.

وسأكتفى بقصة واحدة من مئات القصص الواردة بهذه الكتب والتى تدل على النفاق فى هذا الموضوع مفادها أن شاباً وقف أمام القاضى متهماً باللواط فبدأ القاضى يكيل له السباب ويصب عليه اللعنات ويذكره بأن الدين يحرم اللواط وأن مصيره جهنم لا محالة وأنه سينزل عليه أشد العقاب. وقبل أن يصدر القاضى

حكمه طلب الشاب الكلمة وقال إنه فى بداية حياته اعتدى عليه رجل كان هذا الشاب يكن له الاحترام والتقدير ومارس معه الشذوذ مرات عديدة حتى اعتاد على ذلك ووجد لذة فيه وختم كلامه قائلاً إن المسئول هو ذلك الرجل وهو الذى يستحق العقوبة.

واكفهر وجه القاضى عندما تفرس فى وجه الشاب حيث اتضح له أنه هو شخصياً ذلك الرجل الذى اعتدى عليه فأشاح بوجهه عنه واكتفى بأن قال له إذهب ولا تعد إلى ذلك.



وبحكم الثقافة التى تربيت عليها فإننى بالتأكيد لا أنادى بالجهر بالشذوذ والتباهى به كما هو الحال فى الغرب. كل ما أطالب به هو عدم اعتباره جريمة يعاقب عليها القانون فى مصر.

وفى كل الأحوال فإن الفيصل فى هذه الأمور هو القانون ولا يجوز أن يجرم القانون أى مواطن على أساس الرأى والعقيدة أو الميول الشخصية طالما أنه لم يترجمها إلى فعل يعود بالضرر على المجتمع أو يسعى لنشر مبادىء منافية للقيم الأساسية للمجتمع مثل التحريض على القتل وما شابه ذلك.

وفى كتاب "الداء العربى" الذى أشرت إليه سابقا قمت بتحليل ما أسميته "الفكر القبلى" وإن لم أتناوله فى الكتاب من منظور الثقافة الديمقراطية وآثاره السلبية عليها. لكننى أعتبر أن هذا الفكر القبلى هو عائق من أهم العوائق فى طريق الديمقراطية لأنه يحرم الفرد ليس فقط من أن يكون له رأى أو فكر مستقل بل يحرم عليه حتى أن تكون له مشاعر خاصة ورغبات متفردة لأنه مفروض عليه أن ينخرط فى إطار الجماعة وهو مفهوم جسده الشاعر القديم حين قال:

وما أنا إلا من غزية إن هوتْ هويتُ وإن ترشدْ غزية أرشد

أى أنه من قوم غزية فإن أحبوا فهو يحب.. وإن عدلوا عن الحب فهو يعدل عنه. وهذا إلغاء لشخصية الفرد وطمس وقمع لكل ما يجيش به صدره من أحاسيس فليس من حقه أن يكون له توجه خاص أو ميول خاصة ومصيره أن ينصاع ليس فقط للقيم والمبادىء التى يؤمن بها قومه لكنه حتى محروم من الحب والعشق والهيام بمبادرة فردية.

وطالما أن هذه العقلية تحكم العقل العربى فسوف نظل بعيدين عن تحقيق ركن من أهم أركان الديمقراطية وهو احترام حقوق الأفراد والأقليات. وأعلم أن تعليق البعض سيكون أن الإسلام يحترم الأقليات ويتضمن فى أدبياته فقه الاختلاف. لكن

نفس هؤلاء يعتبرون أن الأقليات يجب أن تعيش تحت جناح الأغلبية وتلتزم بفكر الأغلبية وأخلاقيات الأغلبية أى أنها تنفى عملياً ما تقوله لسانياً.

القرية

يخطىء من يتصور أن الديمقراطية هى العلاج السحرى لكل مشكلات الشعوب. وقد أدرك رجال مثل الزعيم البريطانى تشرتشل قصور الديمقراطية فوصفها بأنها "أسوأ نظام.. باستثناء كل الآخرين" أى أنها أفضل اختيار بين اختيارات كلها أسوأ منها.. يعنى باختصار أنها "أحسن الوحشين".

لكنه بعد تجارب متنوعة استغرقت مئات السنين اتضح أن فرض إرادة فرد واحد أو طبقة أو جماعة على جموع الشعب هى سياسة لا يمكن أن تسفر عن إسعاد غالبية أبناء الشعوب وإنما ستسمح لشريحة محدودة بأن تعيش فى حالة من الرخاء المادى والازدهار العقلى فى حين تظل الأغلبية فى وضع ظلامى وتبقى محرومة من حقوقها الأساسية سواء المادية أو المعنوية. وأثبتت التجارب أن الإرادة الجماعية ومشاركة كافة المواطنين فى اتخاذ القرار بصورة مباشرة أو غير مباشرة هو الطريق الأمثل لإيجاد مجتمع يتمتع بالكرامة وبالاستقرار المبنى على قبول المواطنين وتراضيهم وليس الاستقرار المفروض بالقوة والإجبار.

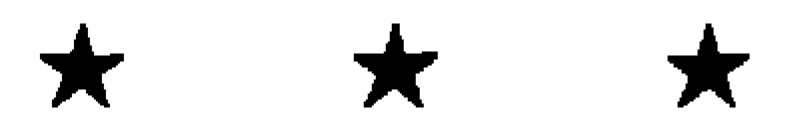
قد يتصور البعض أن قيام نظام ديمقراطى أمر بسيط ويكفى أن الشعب يريد ذلك وأن تتخذ الحكومة قراراً بهذا وأن كل ما فى

الأمر هو وضع الدستور والنصوص القانونية وإجراء انتخابات وغير ذلك فنتحول بقدرة قادر إلى نظام ديمقراطى ونعيش فى التبات والنبات.

لكن الموضوع كما قلت أكثر تعقيداً من ذلك. والمشكلة العويصة فى ظنى هى اكتساب ما يمكن تسميته "ثقافة الديمقراطية" واستيعاب المفاهيم والمثل التى تجعل الممارسة الديمقراطية واقعاً ملموساً ومستمراً. فالفارق بين الديمقراطية وبين حكم الفرد أن هذا النظام الأخير لا يحتاج إلا الطاعة والخضوع والانصياع من جانب أفراد الشعب. أما الحاكم والمؤسسات التابعة له سواء أكانت أمنية مثل الجيش والبوليس أو تشريعية أو تنفيذية فهم الذين يتولون التفكير واتخاذ القرارات نيابة عن الشعب ثم يفرضونها عليه كأمر واقع فتكون العلاقة بين الحكام والمحكومين مشابهة إلى حد بعيد للعلاقة بين القاصر وولى الأمر.

أما الديمقراطية فهى نقيض ذلك. والشعب يفقد فيها صفة القاصر ويتحلى بصفة متخذ القرار كما يتحول الحكام من أوصياء إلى منفذين لرغبات الشعب بكافة شرائحه. وهذه المسئولية التى يتحملها المواطن لها تبعات وتتطلب نضجاً فى النفسية الجماعية للشعب.

وفى كل الأحوال فإن هذه الأوضاع الجديدة تستلزم مشاركة كافة قطاعات الشعب وتستوجب مواقف وسلوكيات لا بد من التعرف عليها واستيعابها وأكرر أنها ليست متوفرة فينا الآن. فقد استمرأ الشعب المصرى طوال آلاف السنين العلاقة مع الحاكم المسئول عن كل شيء وقنع بها وارتاح لها وكل الدلائل تشير إلى أن الغالبية تفضل الاتكال على سلطة تتخذ القرارات وحكومة تحل المشاكل. أما مشاركة الناس فهى غير واردة فى الذهنية العامة للشعب المصرى.



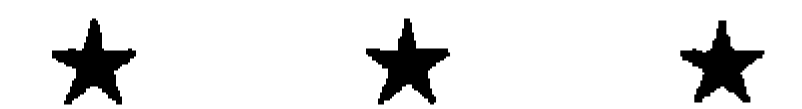
وإذا قلنا إن الانتخابات هى اللبنة الأولى للديمقراطية فهذا قول يبدو بسيطاً وواضحا لكن وراءه تعقيدات قد لا تتبادر إلى أذهان الكثيرين. ومجرد التوجه إلى صناديق الانتخاب يتطلب تغييراً جذرياً فى مفاهيم الإنسان المصرى. فثقافتنا التقليدية أدت إلى أن يتشرب الإنسان المصرى بمفاهيم راسخة تجعل مجرد اتخاذ مبادرة الذهاب للإدلاء بالصوت الانتخابى أو لحضور اجتماعات حزبية أو تجمعات سياسية مشكلة فى غاية التعقيد. فالمستقر فى الذهنية المصرية التقليدية أن تغيير الواقع أمر صعب المنال إن لم يكن مستحيلاً.

كما أن هناك مناخاً عاماً من السلبية والخوف من السلطة ومن يمثلها وتجنب أى محاولة للتغيير وهى عيوب أصبحت لاصقة بالشخصية المصرية. ولو أجرينا استفتاء حتى بعد ثورة ٢٥ يناير يتضمن سؤالاً محدداً هو: هل انت مقتنع بأن صوتك قد يغير مجرى الأحوال فى مصر؟ فأتصور أن نسبة كبيرة جدا ستجيب بالنفى. وجزء كبير ممن سيجيبون بالإيجاب بسبب الزخم الذى أحدثته الثورة قد لا يذهبون لصناديق الاقتراع كما فعل الكثيرون فى استفتاء ١٩ مارس. والسبب أنه ترسخ لديهم فى الأعماق أن صوتهم لن يغير الأوضاع القائمة. هناك بضعة ملايين نزلوا الشارع خلال الثورة وتخطوا الحواجز النفسية التى أتحدث عنها لكن عدد الناخبين فى مصر يزيد عن ٤٠ مليون وغالبية هؤلاء لم يشاركوا فى الثورة حتى وإن كانوا قد شجعوها بقلوبهم.



ومن أخطر العيوب التى تقف حائلاً دون تغلغل الديمقراطية فى العقول هى ميل الشخصية المصرية إلى القدرية والاعتقاد بأنه ليس فى استطاعة الإنسان تبديل الواقع وأن مصير الجميع مكتوب سلفاً وبالتالى فمن العبث السعى للتغيير.

ولا شك أن هذه العقلية كانت موجودة فى كل المجتمعات من فجر التاريخ منذ أن أدرك الإنسان أن هناك قوى أكبر منه فى السماء، ثم استنتج من ذلك أنه ليس بوسعه أن يقرر مصيره بنفسه أو أن يفرض إرادته على مجريات الحياة وبدأ يؤمن بالآلهة التى تتحكم فى جوانب معيشته المختلفة مثل الماء والزراعة والحب وغير ذلك.



ولعل أول حضارة وضعت منظومة خيالية متكاملة للآلهة وهيمنتها على الأقدار كانت الحضارة المصرية القديمة التى سبقت كل الأديان السماوية.

ثم جاءت الحضارة اليونانية التى ازدهرت قبل ميلاد المسيح وكانت تؤمن بوجود آلهة تقطن فوق جبل الأولمب الشهير وتم اشتقاق الألعاب الأولمبية منه. وكان اليونانيون القدماء مقتنعين بأن هناك آلهة متعددة لها أسماء، وكان هناك ملك الآلهة الذى يطلق عليه أحيانا اسم "رب الأرباب" وهو زيوس.

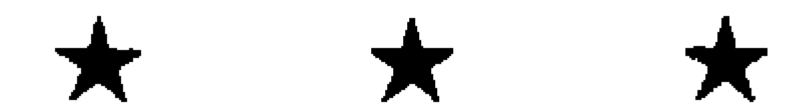
والمسرح الإغريقى قائم على فكرة المصير الموجه والمحتوم وأن الإنسان يسير فى طريق مرسوم حتى وإن تصور أنه يصنع قدره بنفسه.

وقد تبنى المسرح الفرنسى هذه الفكرة فى عدة مسرحيات كتبت فى القرن العشرين لعل من أشهرها "حرب طروادة لن تقوم" لجان جيرودو والتى يعيد فيها المؤلف كتابة قصة حب الأمير "باريس" للأميرة هيلانة الواردة فى إلياذه هوميروس. وتسير الأمور فى اتجاه المصالحة بين اليونانيين وملك طروادة فيتخيل القارىء أو المشاهد أن الكاتب سيعكس الأحداث التاريخية وتعود هيلانة إلى زوجها وبالتالى فإن حرب طروادة الشهيرة التى دامت عشر سنوات لن تقوم. لكننا نكتشف أن الأقدار أقوى من إرادة الرجال ومن تصاريف الإنسان فتنتهى المسرحية باشتعال الحرب الضروس وكأنها حتمية لا مناص من وقوعها مهما بذل الإنسان من جهود لتفاديها.



وهناك وجهان متناقضان للإيمان الأعمى بالأقدار تحدثنا عن الأول والذى يدفع الناس إلى الاستكانة والاقتناع بعدم جدوى أى جهود لتغيير مسار الأحداث. أما الوجه الآخر فهو إيمان البعض بأن قدرهم ومسئوليتهم فى الحياة هى تنفيذ كلمة الله على الأرض وكانت الكنيسة المسيحية فى القرون الوسطى هى المثال الملموس لهذه القناعة.

وهناك مسرحية رائعة بعنوان "أنتيجون" للفرنسى جان أنوى تعبر عن هذا الوجه الآخر لموقف الإنسان من الأقدار وتقوم فيها البطلة واسمها انتيجون بدفن جثة والدها متحدية بذلك إرادة الملك وهو خالها الذى أصدر قراراً بأن تظل الجثة فى العراء. وعلى الرغم من التهديد والوعيد تذهب أنتيجون فى كل ليلة لتهيل التراب على جثة والدها مع أنها لا تتميز بالشجاعة وتعترف بأنها تخشى عقاب الملك وترتعد من نتائج فعلتها. لكنها مؤمنة بأن قدرها يحتم عليها القيام بهذه المهمة وهى مواراة جثمان والدها التراب وهى مقتنعة بأنها لا تستطيع الفكاك من قدرها وبالتالى فهى تستمر فى ذلك حتى النهاية وتتعرض للإعدام على الرغم من حرصها الشديد على الحياة.



وفى تصورى أن عقيدة القدرية تسيطر على الغالبية العظمى من أبناء الشعب المصرى. وغالبية هذه الغالبية تخضع للقدرية السلبية أى التى ترضى بالمقسوم ولا تنتفض من أجل تغيير الواقع. أما الأقلية فهى تؤمن بالقدرية الإيجابية أى أنها موكلة من السماء ومفوضة من الله سبحانه وتعالى لتسود كلمته على الأرض وفقاً لتفسيرهم واستنباطهم الخاص لكلام الله.

وبصفة عامة فإن معظم المؤمنين بالأيديولوجيات الجامدة ينتهجون نهج أنتيجون التى رسمت الأقدار طريقها وهى تسير فيه وكأنها منزوعة الإرادة وكأن قوى خفية تحركها فى اتجاه معين. والعديد من كبار الثوار والزعماء تقمصوا أسلوب تفكير أنتيجون وتميزوا بشجاعة تفوق الخيال لكنه من الممكن تفسيرها من خلال مأساة أنتيجون. والتاريخ البشرى حافل بمن تملكهم إيمان راسخ بأن الأقدار قد وضعتهم فى مواقع المسئولية وأن ما عليهم إلا السير فى الطريق المرسوم لهم.

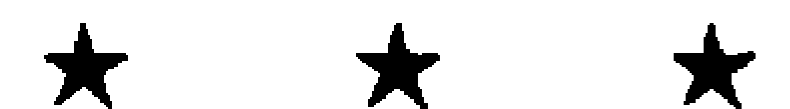
وفى تصورى أن مؤسس جماعة الأخوان المسلمين الشيخ حسن البنا سار فى هذا النهج وكان مقتنعاً قناعة راسخة بأن هناك قوة أكبر منه تدفعه للدفاع عن الإسلام فى عصر كانت فيه الأفكار الغربية تغزو مصر والمنطقة العربية.



على مدى التاريخ كانت كل شعوب الأرض مؤمنة بالقدرية وبأن الإنسان ليس له يد فى أحداث الحياة. لكن الشعوب المتقدمة أدركت شيئا فشيئا أنها تتمتع بالقدرة على تغيير الواقع ولى ذراع الأقدار والثورة على مصيرها. وأدركت كذلك أن الأديان نزلت على الرسل ولا يوجد بعد ذلك أى إنسان خوله الله

ليكون وكيله على الأرض وبالتالى فإن فكرة سيطرة الدين على السياسة خاطئة من أساسها.

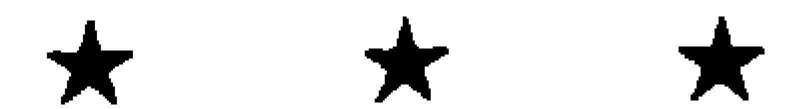
وهذا الشعور بإمكانية السيطرة على المقدرات والذى تنامى فى أوروبا وأمريكا فى نهايات القرن التاسع عشر كان الدافع والمحرك الرئيسى للتوجه إلى صناديق الاقتراع على أساس أن كل صوت يمكن أن يكون فارقاً. لكن هذا وازع غير متوفر لدينا لأن جينات الإنسان المصرى والعربى قد فطرت على الاستسلام للواقع وبأن من العبث محاولة تغيير مسيرة الأحداث.



لكن الجينات تتغير وتتبدل وكذلك فإن القناعات الراسخة تتطور كما حدث فى الدول الغربية. فالإنسان ليس كائناً يتقرر مصيره مسبقاً كما هو الحال بالنسبة للأشياء. فأنت إذا صنعت شوكة مثلاً فإن الهدف من وجودها هو تناول الطعام. وإذا بنيت منزلاً فإن مصيره محدد مسبقاً وهو أن يأوى الناس ويكون سكناً لهم.

أما الإنسان فهو يولد دون أن يكون لوجوده توجه محدد. وهو قادر على أن يقوم بأعظم الأمور وبأبشعها. قادر على الحرب والقتل والدمار كما أنه قادر على التعمير والبناء.. قادر على الحب والكراهية وعلى التسامح والانتقام. وهذه النظرية التى

وضع أسسها الفيلسوف الفرنسى الكبير جان بول سارتر (١٩٠٥-١٩٨٠) شكلت ثورة فى بداية القرن العشرين حيث أثبتت أن الإنسان يستطيع أن يتحكم فى مصيره. وكانت هذه الفلسفة انعكاساً للتقدم العلمى والتصور السائد آنذاك بأن العلم بوسعه أن يجيب على كل تساؤلات الإنسان. وهناك جملة تلخص هذه الفلسفة تقول إن "الوجود يسبق الماهية"، وهو ينسف بذلك فكرة الجبرية التى قتلها المتكلمون والفلاسفة المسلمون بحثا ولم يخرجوا بنتيجة نهائية فيها وإن كانت مدرسة المعتزلة التى تؤمن بإرادة الإنسان قد انهزمت أمام مدرسة القدرية التى تؤمن بأن كل شىء مقدر من الأزل. وكانت محنة خلق القرآن الشهيرة فى عصر المأمون لحظة فارقة فى هذا الصراع بين العقلانية والغيبيات. وانتصر الفكر المحافظ فى النهاية كما هو معروف وأحكم سيطرته حتى الآن على الثقافة العربية.



ومع أن العلم فشل فى الإجابة عن الأسئلة الأساسية التى تواجه الإنسان إلا أن الفكرة الجوهرية وهى أن الإنسان قادر على التحكم فى حياته على الأرض بدرجة كبيرة على الأقل فى مجال اختيار من يحكمه، ظلت صامدة فى أوروبا حتى بعد عودة النزعة الدينية فى نهايات القرن العشرين.

لذلك فقد صمدت الديمقراطية فى الغرب وظلت الشعوب المنتمية إلى العالم المتقدم تؤمن بأنها قادرة على تقرير مصيرها من خلال اختيار حكامها والاعتراض على قراراتهم ومحاسبتهم وتبديلهم، فى حين أن الشعوب العربية والإسلامية فى مجملها ظلت قانعة بالزعامات المفروضة عليها وخاضعة للحكام لأن القناعة الراسخة فى اللا وعى الجماعى لهذه الشعوب هى أن الخروج على الحاكم يغضب الله وأن الإنسان عاجز بطبيعته عن تغيير الأمر الواقع.

وآن الأوان أن نلقى بهذه القناعات إلى قمامة التاريخ ونفتح صفحة جديدة تكون فيها الكلمة الأولى والأخيرة للشعوب ويكون الحكام خدما وأدوات لتنفيذ إرادة الأغلبية وليس العكس.

لو كنت قبطياً

الديمقراطية فى الذهنية العامة عندنا كلمة تسحر البعض ويسخر منها الكثيرون ولا تفهمها الغالبية العظمى من الشعب المصرى. وقد تعرضت من الناحية الظرية لمبدأ من المبادىء المؤسسة للديمقراطية وهو احترام الفئات الضعيفة أو الأقل عددا فى المجتمع والتى ظلت طوال القرون الماضية تعانى من التفرقة والتمييز تحت مسميات مختلفة وبحجج تبدو منطقية حتى الآن للكثيرين، لكنى سوف اعطى الآن مثالين هما فى رأيى أخطر العقبات فى طريق الديمقراطية بمصر وأقصد قضية الأقباط وقضية المرأة.

وسوف ينتفض البعض زاعمين بأنه لا توجد فى مصر مشكلة قبطية ولا مشكلة للمرأة.. وهذا تحديداً هو أساس الداء العضال بمعنى أن عدم الاعتراف بالمشكلة والاقتناع الوهمى بأنه لا توجد أى تفرقة أو تمييز حيال الأقباط والمرأة ستجعل هاتين المشكلتين فى حالة استمرار وتفاقم.

ونحن نتصور أننا وجدنا الحل بالكلمات كما نصرف الشيطان بالتعاويذ والتراتيل. فنقول إن الأقباط هم إخوتنا وأننا نعيش فى سلام جنبا إلى جنب ونرى شيخ الأزهر وبابا الأقباط

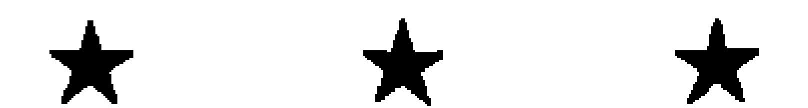
يلتقون بحرارة والابتسامات العريضة تعلو وجوههم ويتبادلون القبلات والأحضان. لكن كل هذا التمويه يغلف معضلة من أخطر معضلات المجتمع المصرى. فقد عاش الأقباط فى كنف الدولة المصرية التى كانت هويتها الأولى إسلامية طوال القرون الماضية فكانوا أقلية تتعرض أحيانا للبطش وتمنح بعض الحقوق فى أحيان أخرى. ومنذ قيام الدولة الوطنية فى بداية القرن العشرين والتى تأسست الهوية فيها على الوطن وليس على الدين بدأ الأقباط يحصلون على حقوق كثيرة.



وإذا كنا نريد الديمقراطية فلا يجوز أن نقبل أن يعيش الأقباط تحت مظلة الأغلبية الإسلامية التى تنعم عليهم بالحقوق كما كان ينعم السلطان على رعاياه. فالأقباط مواطنون مصريون مثلهم مثل المسلمين وحقوقهم لا بد أن تستقى من القانون وليس من تنازلات تمنحها الأغلبية ولا من تفاسير دينية. هذا هو المفهوم الذى يجب أن يسود إن أردنا أن تكون مصر دولة ديمقراطية حقيقية. وهذا المفهوم بعيد عنا تماماً حيث أن الغالبية الآن ترى فى الأقباط أقلية يجب إعطاؤها بعض الحقوق المشروطة لكنها تظل أقلية وكأنهم ضيوف على مجتمع مسلم

ينعم فيه المسلمون وحدهم بكامل الحقوق والامتيازات لأن البلد بلدهم والأرض أرضهم.

ولا بد من معالجة هذه المشكلة من المنبع والمصب. وأقصد بالمنبع التعليم الذى يتلقاه الأطفال فى المدارس ومنه تبدأ عملية التفرقة والاقتناع بأن الأقباط ليسوا مواطنين مصريين مثلهم مثل المسلمين وأنهم غرباء على البلاد. ويلعب المدرس دوراً محورياً فى تسميم أفكار الأطفال حيث أن النسبة الأكبر من المدرسين المسلمين مقتنعة بهذه الفرضية وبأن الأقباط عليهم أن يرضوا بما تمنحه لهم الدولة من حقوق وليس من حقهم أن يطالبوا بأن يكونوا متساوين مع المسلمين لسبب بسيط وهو أنهم خارجون عن "الإجماع" وهو الإيمان بالإسلام ومبادئه. وهناك نسبة من المدرسين ومن الآباء تضخ فى عقول التلاميذ أفكارا تبدو بسيطة لكن لها تأثير حاسم على تكوين شخصية الأطفال منها أنه لا يجوز تهنئة الأقباط فى أعيادهم وأنه لا داعى لمصادقة الأقباط ومثل هذه الآراء التى تشوه رؤية النشء للحياة.



أما المصب فأقصد به مظاهر التعصب التى كثيراً ما تكون كامنة فى النفوس وتترجم برفض ترقية الموظف القبطى والتحامل عليه وكثيرا ما تصل إلى حد السباب القبيح واستخدام كلمات

جارحة مثل "عضمة زرقا" وغيرها من التعبيرات الحقيرة المتوارثة من تاريخ كان فيه الاضطهاد أمراً مستساغاً ومقبولاً ومقنناً من الدولة.

فما هو الحل؟ لعل أهم عناصر الحل هو استصدار قوانين صارمة على وجه السرعة ضد التفرقة والتمييز على أساس الدين واللون والجنس والعقيدة.

وأتوقع أن يخرج علينا المزايدون ليطالبوا بإعدام من يتفوه بعبارات جارحة إزاء الأقباط، وهو "تهريج" اعتدنا عليه وله جذور فى ثقافتنا فنحن ملوك المزايدات العقيمة والنوايا الحسنة ثم ينتهى الأمر "على فشوش". لذلك فلا بد أن تكون الأحكام مدروسة ومتدرجة والأهم من ذلك أن يتم تطبيقها بالفعل ولا تظل حبرا على ورق.

ومثل هذه القوانين موجودة ومعمول بها فى الدول الديمقراطية. فهناك تعبير شائع فى الأوساط المعادية للعرب والإسلام فى فرنسا وهو "أيها العربى القذر". لكنه لو تفوه أحد بهذه الجملة فى مكان عام وثبت من شهود أنها خرجت من فمه فهو يتعرض للمحاكمة والسجن والغرامة.

وإلى من لا يصدق هذا أسوق قصتين وقعتا فى الشهور الماضية فى فرنسا. الأولى كان بطلها التعيس صحفى فرنسى

شهير يدعى إيريك زيمور صرح فى حوار تلفزيونى أنه ليس غريبا أن تستريب الشرطة الفرنسية فى البعض دون باقى أبناء الشعب الفرنسي وبرر أن العرب والأفارقة يتعرضون أكثر من غيرهم للكشف عن هويتهم من قبل رجال البوليس بأن "غالبية تجار المخدرات من العرب والسود".

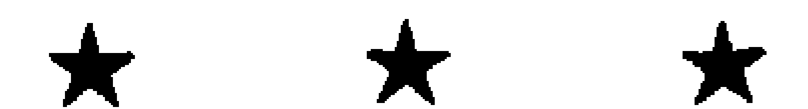
وكانت هذه الجملة بمثابة قنبلة أثارت سيلاً من التعليقات والاعتراضات. وعلى الفور قامت جمعيات مناهضة العنصرية برفع دعوى عاجلة على زيمور وتمت محاكمته بتهمة الحض على العنصرية وكراهية الآخر وكان دفاعه عن نفسه أنه ذكر حقيقة ثابتة وأن عدد المتهمين بالاتجار بالمخدرات معروف وموثق وأن نسبة العرب والسود فى السجون أكبر كثيرا من نسبتهم فى المجتمع الفرنسي.

وعلى الرغم من هذه الحجة التى تبدو منطقية مثل كل الحجج التى تساق عندنا إزاء الأقباط والنساء قضت المحكمة بإدانة زيمور ومعاقبته بغرامة مالية وتحذيره بعدم العودة لمثل هذه التصريحات التى من شأنها أن تؤدى إلى التفرقة بين أبناء المجتمع.

وبرغم أن الكثيرين فى فرنسا انبروا للدفاع عن الصحفى المدان على خلفية تنامى شعبية حزب الجبهة الوطنية اليمينى

المتطرف إلا أن القانون الفرنسى كان حاسماً فى هذا الموضوع لأن دوره أن يحمى الأقليات العددية ليس فقط من عمليات التفرقة فى العمل والتعاملات اليومية وإنما يحميها أيضا من أية إهانات تتعرض لسمعتها وقد تعتبر تشجيعا للنيل منها وإيذائها بأية صورة من الصور والحض على كراهيتها ونبذها.

مثال آخر يتعلق بالزعيم السابق لحزب الجبهة الوطنية اليمينى المتطرف جان مارى لوبن الذى ترك قيادة الحزب لابنته الكبرى فى بداية ٢٠١١ والذى مثل عشرات المرات أمام القضاء الفرنسى لمواقفه المعادية للعرب والإسلام واليهود. وهو يتعرض الآن للمحاكمة بسبب أفيش للدعاية الانتخابية استخدمه فى آخر انتخابات خاضها وظهرت فيه سيدة منقبة وإلى جوارها خريطة فرنسا مغطاة بعلم الجزائر ثم مجموعة من المآذن تشبه القذائف. واعتبر القضاء الفرنسى هذه الصور بمثابة تحريض على كراهية العرب والمسلمين.



وفى ثورة ٢٥ يناير رأينا صورة جديدة للتآخى والتآلف بين المسلمين والأقباط لم تعرفها مصر منذ ثورة ١٩ وكانت هناك مشاهد تكاد تستدر دموع التأثر من العيون. وكالعادة تغلبت علينا العواطف وتصورنا أن مشكلة الأقباط قد انتهت وصارت فى خبر

كان. ولم ندرك أن ما حدث من مظاهر التضامن والتفاهم لا يكفى. المسألة ليس محبة ومشاعر جميلة ونوايا حسنة. فكل هذا يمكن أن يتغير بفعل ظروف غير منظورة وهو ما حدث بالفعل عندما أحرقت الكنائس وقتل الأقباط فى مايو ٢٠١١م.

وبالنسبة للعلاقات بين المسلمين والأقباط يؤسفنى أن أقول إن نسبة كبيرة من المصريين من الجانبين لا يحملون فى قلوبهم هذا الصفاء تجاه الآخر. وإذا أردنا علاقات سوية فإنه يتوجب علينا تقنين هذا التضامن الذى رأيناه فى ميدان التحرير أيام الثورة ووضعه فى صيغة تشريعات وقوانين واضحة لا لبس فيها تجرّم التفرقة والعنصرية والتمييز بين أبناء الشعب لأى سبب من الأسباب. وإذا تمت محاكمة علنية لشخص مسلم سبّ الأقباط أو لقبطى سبّ المسلمين وصدر ضده حكم رادع فستكون هذه فاتحة لعصر جديد فى مصر. وما أكثر حالات السب والتحريض العلنية فى بعض الجوامع والزوايا وغير العلنية فى الجانب المسيحى. ومن يستمع إلى خطبة الجمعة فى معظم الجوامع المصرية يكتشف كم الأفكار المسمومة التى تطلق على الأقباط وعلى الديانة المسيحية. لكن معظمنا لا يشعر بذلك لأننا نشأنا على أفكار مسبقة قوامها التعصب وعدم تقبل الآخر.

وأتصور أن هناك بالمثل نزعة تعصب فى الكنائس وكلام معادى للإسلام والمسلمين.. لكننا لا نعرف عنها شيئاً وهى رد فعل لما يشعر به الأقباط من إحباط.



لكن القوانين لا تكفي. فلا بد من وعى جماعى بأن مصر هى أرض المسلمين والأقباط معا وهذا لن يتأتى إلا من خلال ما أسميته المنبع وهو التعليم فى المدارس والتربية فى المنازل. ولا بد من إدخال مادة جديدة فى المناهج الدراسية هى تاريخ الأديان حتى يتعرف المسلم على أسس الدين المسيحى والعكس حيث أن مبادىء الأديان واحدة وتقوم على التسامح والمحبة. لكن الكارثة هى فى أن المفسرين قد شوهوا هذه المبادىء طوال التاريخ لتحقيق أغراض ومآرب الملوك والأباطرة والخلفاء فوقعت مجازر دموية باسم الأديان طوال حقب التاريخ الماضية. وأقترح أن يتعرف التلاميذ على المثل العليا والقيم التى انبنت عليها الأديان السماوية وهى وسيلة ملموسة لزرع قيم التسامح وفهم الآخر على عكس الكلمات المعسولة والشعارات الجوفاء التى تطلقها وسائل الإعلام والتى تزول وتتبخر مع أول مشكلة أو مواجهة بين المسلمين والأقباط لأى سبب من الأسباب.

وأستأذنك أيها القارىء الكريم من أجل إيضاح وجهة نظرى بهذه القضية فى الاستدلال بمقال نشرتُه بصحيفة الأهرام بتاريخ ٢٧ يناير ٢٠١٠م تحت عنوان "لو كنت قبطيا" وأستسمحك فى نشر العمود الذى خصصه الكاتب الصحفى المعروف إبراهيم سعده لهذا المقال تحت عنوان: "الخيال المبنى على واقع". وبرغم أن مقالى هذا كتب قبل ثورة ٢٥ يناير بعام كامل إلا أنه يتضمن الأفكار الأساسية التى أود طرحها. وهذا نص عمود إبراهيم سعدة الذى نقل مقالى نصا مع تعليقات أضافت إليه الكثير من الإيضاحات:

أحياناً أقرأ مقالاً لأحد الزملاء فيعجبنى لدرجة أن أتمنى لو أننى كاتبه. نفس الإحساس شعرت به فور انتهائى من القراءة الثانية للمقال البديع الذى كتبه الزميل والكاتب الكبير شريف الشوباشى فى الزميلة الأهرام تحت عنوان "لو كنت قبطياً".

المذبحة التى ارتكبها متطرفون إرهابيون فى مدينة نجع حمادى أفزعت الزميل شريف الشوباشى وفكر فى أسبابها وتداعياتها على كل من سمع بها وعنها وببراعة مهنية تُشهد لكاتبنا الكبير.. فاجأنا شريف الشوباشى بمقال مهم تخيل فيه أنه مكان مواطن قبطى هزته فاجعة نجع حمادى فماذا ستكون مشاعره وأحاسيسه إزاء هذه الجريمة الحمقاء؟

بدأ الشوباشى مقاله "الخيالى" المبنى على الواقع منبّها إلى أن الموقف الرسمى للدولة الذى تعكسه تصريحات الرسميين يقوم على عدم التفرقة بين الملسم والمسيحى والدستور والقوانين بصفة عامة تساوى من الناحية النظرية بين جميع أبناء المجتمع.

وأستسمح الزميل الأستاذ شريف الشوباشى فى إعادة نشر بعض فقرات مقاله البديع الذى أثلج صدور أعداء التطرف ورافضى التعصب وكارهى الإرهاب الإجرامى.

يرى الكاتب أن التمسك الرسمى بالمساواة بين المسلم والمسيحى يريحنا كثيراً لكن الواقع يختلف اختلافا كبيرا. فالممارسات اليومية تدل على أن هناك نظرة مختلفة للأقباط لدى الكثيرين. نظرة تقوم على التفرقة والشك والريبة. "والسبب الرئيسى فى رأيى هو التعبئة الإعلامية المستمرة التى لم تتوقف منذ أكثر من ثلاثين عاما والتى قامت حول محور سياسى هو أن الهوية الأولى للمواطن لم تعد "الهوية الوطنية المصرية" بل صارت الهوية الدينية الإسلامية. وقد تسبب ذلك فى خلط رهيب بين الدين والسياسة جعل المواطن العادى يعتبر أن كل من هو غير مسلم ليس جديراً بالتمتع بحقوق المواطن الذى يدين بالإسلام".

يذكرنا شريف الشوباشى بما أكده فى كتابه الشهير "ثورة المرأة" قائلاً إن المشكلة الأساسية للمرأة المصرية والعربية ليست القوانين بالدرجة الأولى بل هى نظرة المجتمع والمناخ العام التى تروج لأفكار ومعتقدات تجعلها مواطنا فاقد الأهلية فإن ذلك الرأى ينطبق تماما على الأقباط.

لو كنت قبطياً كما يتخيل الكاتب لقلت لنفسى إن مشكلتى الرئيسية تكمن فى المناخ الذى تصاعد فى الثلاثين عاما الماضية والذى أدى إلى ظهور تيارات متطرفة تحدد المواطن على أساس الدين مما يستثنى الأقباط من تلك المواطنة المزعومة وينزع عن المسيحيين - زورا وعدوانا - صفة المصرية التى يتمسكون بها أكثر من أى شىء آخر.

لو كنت قبطياً - والحديث هنا بلسان وقلم شريف الشوباشى - لأفزعتنى التصريحات المنسوبة إلى مدرب الفريق القومى لكرة القدم الكابتن حسن شحاتة ومؤداها أن التمسك بالدين الإسلامى هو معيار أساسى للعب فى منتخب مصر. صحيح أنه تراجع عن هذا التصريح وأكد أنه أسىء فهم كلامه.. لكن بعد وقوع الضرر.

وسواء صح أو لم يصح فإن نشر مثل هذا التصريح لم يكن وليد الصدفة أو زلة لسان بل كان انعكاسا لمناخ عام يهيمن

عليه الدروشة والمزايدة فى الدين والتسمك بمظاهر الإسلام على حساب جوهره العظيم. وهذا المناخ يخلق تلقائيا مشاعر معادية للأقباط ويضعهم فى مرتبة ثانية بالنسبة للأغلبية المسلمة.

ويحدثنا الكاتب عن فزعه من الحديث المستمر عن التصنيف أو الفرز الطائفى الذى يهيمن على وسائل الإعلام ويبث سموماً أدت إلى تلويث العقول على مدى سنوات طويلة احتكر خلالها الساحة بعض دعاة البغضاء والفتنة والتعصب وهؤلاء لا يكتفون بترديد الخرافات والخزعبلات وتغييب العقل والضمير لكنهم يحرضون الناس على عدم التعامل مع من يضعونهم فى تصنيف "الكافر" أو "غير المؤمن".

ولو كنت قبطياً لأكدت لنفسى أن الذين ارتكبوا جريمة نجع حمادى لا يمثلون الشعب المصرى بحال من الأحوال بل هم قلة شاذة لكن المأساة هى أنهم ضحايا ذلك المناخ الكريه الذى أدى إلى تقسيم مصر إلى قسمين بعد أن عاشت نحو قرن من الزمان تحت مظلة شعار وحدة الهلال والصليب.

لذلك فإن جريمة نجع حمادى قابلة للتكرار فى أية لحظة لأن النفوس معبأة بروح بعيدة كل البعد عن طبيعة الشعب المصرى الفطرية لكنها وليدة ظروف محلية وإقليمية ودولية.

لو كنت قبطياً لقلت لنفسى: إن بعض المسيحيين المقيمين بالخارج وهم بعيدون عن قضايا الوطن يزايدون على قضيتى وإذا افترضنا أن نياتهم طيبة فإن نتيجة مزايداتهم لا بد أن تنعكس سلبا على الأقباط الذين اختاروا العيش فى مصر وهم الأغلبية وهم الذين يعانون من النظرة السلبية التى تروج لها أدوات الدعاية المتطرفة فى بلادى.

لو كنت قبطياً لقلت لنفسى إننى سمعت بأذنى من يصيح بأن الأقباط "كفرة" وأن مأواهم جهنم وبئس المصير.. لكنى سأرفع صوتى لأردد بكل قوة أن مصر وطنى الغالى الذى لا أقبل بغيره وطنا ولن يرهبنى أولئك الأفاقون الذين ألغوا عقولهم وعمدوا إلى نشر حديث الحقد والتفرقة.

ويختم الكاتب مقاله بالسطور التالية:

لو كنت قبطياً لكنت شعرت اليوم بالغضب والقلق. فمن يطمئننى؟ ليس بالكلمات.. وإنما بالأفعال.

شكرا للأستاذ شريف الشوباشى الذى أمتعنا بمقال قد يراه البعض "خيالياً" لكننى أثق فى أنه يعبر بالحق والقطع عن واقع أليم.. كم أتمنى أن نسعى إلى تغييره وإعادته إلى أصله.

إبراهيم سعدة

الأخبار ٨ فبراير ٢٠١٠م

ثم تعالوا بعد ذلك نلقى نظرة على قضية المرأة التى أعتبرها الضحية الأولى لمجتمع القهر والاستبداد لأنها الحلقة الضعيفة فى معادلة العلاقات المجتمعية وبالتالى فهى الأكثر تعرضاً للعسف والتفرقة. وهنا أيضا يفوح حديث النفاق ومداراة الحقائق عندما يعلن غالبية من يتناولون هذا الموضوع أن المرأة فى مصر والعالم الإسلامى قد حصلت على كافة حقوقها وزيادة.

وفى عام ٢٠٠٩م قمت بتأليف كتاب بعنوان "ثورة المرأة" أشار إليه إبراهيم سعدة فى مقاله السابق دعوت فيه المرأة إلى التمرد والعصيان والثورة على أوضاعها.. لكنى لم أكن أتصور أن المجتمع كله سيثور للمطالبة بحقوقه بعدها بأقل من عامين.



ولا يمكن أن نحلم بمجتمع ديمقراطى إلا بعد تحقيق مساواة كاملة بين الرجل والمرأة فى الحقوق والواجبات. وأعلم أن المساواة المطلقة غير واردة نظرا لاختلافات فصلتها بدقة فى كتاب "ثورة المرأة" لكنى أتحدث هنا عن المساواة فى الحقوق والواجبات وإعطاء المرأة الفرصة كاملة للمشاركة فى بناء المجتمع وليس عن طريق الولادة وإرضاع الأطفال وتربيتهم كما ينادى البعض.

ولا توجد أية قوانين فى مصر لحماية المرأة من التفرقة أو من الإهانة أو الملاحقة. والمفارقة التى تدل على التخلف الواضح فى تناول هذا الموضوع هو تغليظ عقوبة الاغتصاب بحيث تصل إلى حد الإعدام ثم فى ذات الوقت نتغاضى عن كافة أنواع التفرقة والقهر والملاحقات والإهانات التى تنغص حياة المرأة المصرية وتحول حياتها إلى جحيم لا يطاق.

وغرضى من المطالبة بالمساواة التامة للأقباط والمرأة فى هذا الفصل ليس تحقيق العدالة الطبيعية بين فئات المجتمع، وإنما الغرض فى هذا السياق هو إثبات أنه لا يمكن أن تتقدم مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ولا يمكن أن يقوم نظام ديمقراطى فيها دون إيجاد حل نهائى لنزعة التفرقة السائدة فى العقلية المصرية والتى أصبحت جزءاً من طبيعية الشخصية الجمعية للمجتمع.

المسئولية المشتركة

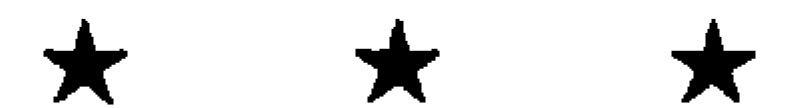
هناك فى الشخصية المصرية الحالية عيوب ونواقص قد لا يتخيل البعض أن لها علاقة بالديمقراطية ومن أهمها عدم تقبل الهزيمة فى أية صورة من الصور. ونحن نعتبر الهزيمة جرحاً عميقاً لكرامتنا وإهانة غير مقبولة خاصة وإن كان المنتصر لديه قناعات تختلف عن قناعاتنا.

وأول رد فعل تقليدى إزاء الهزيمة هو تحميل أسبابها على الغير وتوجيه اتهامات بالتزوير والمحسوبية وعدم الأمانة فى حالة الانتخابات مع أن تقبل الهزيمة والاعتراف بها تعد من سمات الإنسان المتحضر. نحن لا نعرف إلا النصر التام أو الهزيمة المنكرة. ولأن النصر التام صعب المنال وخاصة بالنسبة لظروف بلادنا الحالية فإننا مصابون بحالة إحباط دائم تجعلنا نقسو على الأطراف الضعيفة سواء على صعيد المحيط الشخصى أو على المستوى الاجتماعى. تركيبتنا النفسية تجعلنا نريد كل شىء أو لا شىء. مع أن المجتمات الناضجة أدركت أنه لا يمكن الحصول على كل شىء وبالتالى فهم يصلون دائماً إلى حلول ترضى كافة الأطراف.

وحتى فى مجال الرياضة الذى من المفترض أنه مجال للتسلية والتفريج عن النفس نجد الفريق المهزوم فى حالة هياج عصبى واعتراض مستمر على الحكم وكثيراً ما ينتهى الأمر باعتداء جمهوره بالضرب على جمهور الفريق الآخر الذى حالفه الفوز وربما على حكم المباراة.

وخلال إقامتى فى فرنسا حضرت عشرات الانتخابات سواء الرئاسية أو التشريعية أو المحلية وكانت تتلوها دائما سهرات تلفزيونية يحضرها أقطاب الأحزاب المنتصرة والمهزومة. وكنت أتعجب دائماً من ثبات أعصاب الجانب المهزوم ورباطة جأش زعمائه وهم يعترفون بالهزيمة بصدر رحب ويحاولون فهم وتحليل أسبابها ولماذا تخلى عنهم الناخب الفرنسى فيقومون بعملية نقد ذاتى فى غاية الموضوعية والأمانة. ولم أسمع أحدا منهم يوجه اللوم أو الاتهام إلى الناخبين أو إلى الشعب الفرنسى بل يسعى لفهم أوجه النقص التى جعلته أو جعلت جزبه يتعرض للهزيمة. وكانت هذه السهرات فى كل مرة بمثابة دروس سياسية وإنسانية بالنسبة لى تعلمت منها الكثير وعرفت أن كبار السياسيين لا يتوقعون أن ينجحوا فى كل الانتخابات ولا يتمسكون بمراكزهم القيادية بل يحاولون استخلاص الدروس من الهزيمة من أجل الانتصار فى المعارك الانتخابات التالية. ولولا هذه الروح التى

تجعلهم يتقبلون أنه من الممكن أن يكونوا على خطأ وبالتالى فالمطلوب ترك الفرصة للغريم أو المنافس السياسى لاختبار سياسات مختلفة.. اقول لولا هذه الروح لاشتعلت فرنسا بحرب أهلية مع كل انتخابات تجرى بها.



وبالإضافة للعوائق الناتجة عن الثقافة والسلوكيات هناك عوائق موضوعية متعددة أمام طريق الديمقراطية. وما أقصده بالعوائق الموضوعية هى الظروف الاقتصادية وغياب الوعى الجماعى بسبب الجهل وتفشى الأمية وغياب وسائل الاتصال وغير ذلك. ويمكن أن نقول إن الكثير من هذه العوائق قد ذابت مع التطور والتقدم العلمى لكن هناك عقبة أساسية تعتبر مانعة للديمقراطية وهى تتمثل فى وجود تيار أيديولوجى متطرف يسيطر على عقول غالبية من المواطنين.

وقبل أن أحاول شرح هذه الفكرة سأعطى مثالين من التاريخ الحديث عن تعطل الديمقراطية بسبب وجود عقيدة متطرفة من شأنها أن تؤدى إلى وأد الديمقراطية برضا الغالبية من أبناء الشعب.

المثال الأول هو النازية وهى العقيدة التى نشأت فى ألمانيا فى العشرينات من القرن العشرين وانتشرت بسرعة البرق وسط

جموع الشعب الألمانى بسبب الهزيمة المروعة التى منيت بها ألمانيا فى الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨). وقد لعب هتلر على وتر الوطنية وضرورة استعادة كرامة ألمانيا المفقودة وكانت عقيدته النازية هى امتداد لفكر اليمين المتطرف الذى تفشى فى أوروبا فى نهايات القرن التاسع عشر وكان من أهم أركانه فكرة تفوق العنصر الأبيض.

وكما هو معروف فقد جاء هتلر إلى الحكم عام ١٩٣٣م من خلال انتخابات حرة ونظيفة لكن العقيدة النازية كانت منافية للديمقراطية من أساسها لأنها تعتبر من لا يؤمن بها خائنا لألمانيا وأن مصالح الشعب الألمانى لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال الفكر النازى وحده.

لذلك فإن بعض "محدثى النعمة" عندنا الآن، وأقصد نعمة الديمقراطية وحرية الرأى، يروجون الآن لفكرة أن الديمقراطية هى الانتخابات وصناديق الاقتراع ولا شىء غير ذلك.. وأن من ينجح فى الانتخابات علينا أن ننحنى له ونخضع لكل قراراته. وهذه نظرة قاصرة كما أثبتت تجربة هتلر وغيرها من التجارب التاريخية لأن الانتخابات هى عنصر واحد من عناصر الديمقراطية حتى وإن كان عنصراً رئيسياً.

النموذج الآخر هو الشيوعية. وقد كانت الماركسية فكرة تقوم على العدالة والمساواة وحرية الشعوب وكلها أفكار تقدمية آمن بها العديد من خيرة العقول فى القرن العشرين وكانت الشيوعية أعظم أمل راود الإنسانية فى تاريخها القديم والحديث وكانت تمثل حلم حياة أفضل يختفى فيها الظلم والقهر والاستعباد.

لكن من أخطر مشاكل الشيوعية كانت أنها إيديولوجية إقصائية ترى أن من لا يؤمن بها هو عدو الشعب ولا بد من القضاء عليه فكان الحكم السوفيتى وخاصة فى عصر ستالين يفتك بالمعارضين ويضعهم فى السجون وينفيهم فيما يسمى بالجولاج وهى كلمة تعنى بالروسية معسكرات الاعتقال التى كانت تأوى معارضى النظام الشيوعى فى الاتحاد السوفيتى.

ولأن النازية والشيوعية كانتا تقومان على اعتبار كل من لا يؤمن بهما خائناً وعدوا للوطن فقد كان من المستحيل إقامة نظام ديمقراطى فى ظل سيطرة إى منهما فى ألمانيا أو فى الاتحاد السوفيتى والدول الشيوعية الأخرى. فالديمقراطية تقوم على التعددية وتقبل الآخر وفتح المجال لكل القوى والتيارات المتباينة بشرط أن تلتزم بالقوانين.

قد تتساءل أيها القارىء الكريم: وما دخلنا نحن بالنازية والشيوعية؟ نحن ليست عندنا أيديولوجيات سياسية جامدة ومتحجرة على الساحة.

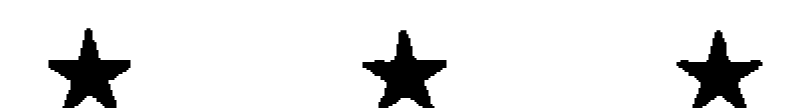
وأقول بل عندنا ما هو أخطر من هذا. عندما التيار السلفى والجماعات الإسلامية التى لها مرجعية سماوية مطلقة لا تقبل الجدل والنقاش ناهيك عن تقبل الفكر المغاير والمعارضة السياسية. فالتيارات الإسلامية بشتى صورها مقتنعة قناعة راسخة بأن الدور المنوط بها هو تطبيق شريعة الله سبحانه وتعالى على الأرض.. فكيف تقبل بالحلول الوسط؟ كيف تقبل بالرأى المخالف؟ كيف تسمح بمن يعارضها؟ وكيف تتغاضى عن تطبيق الشريعة بالصورة التى ترتضيها؟

إن مبدأها الأساسى هو اعتبار كل من لا يتفق معها فى الرأى كافراً أو زنديقاً أو عاصيا فى أحسن الأحوال. وفى كل هذه الحالات فلا يمكن الاستماع إليه لأنه، أى المعارض، راغب فى تعطيل حدود الله ورافض لأن تكون كلمة الله هى العليا فى الأرض. وبالتالى فمن المستحيل أن تقبل هذه التيارات الحياة السياسية من حيث المبدأ لأن الحياة السياسية تقوم على التعددية واختلاف الآراء والرؤى حول كيفية تحقيق سعادة الإنسان على الأرض وكيفيه إدارة شئون المجتمع وكيفية الحكم والتخطيط

للمستقبل. الحياة السياسية السليمة تقوم على تداول السلطة وترك الفرصة لتيار أو حزب آخر يقوم بتطبيق سياسات مختلفة وهو ما يتعارض من الأساس مع قناعات التيارات الإسلامية لأن معنى ذلك من وجهة نظرها أنها تنازلت عن الحكم بما أنزل الله وتقاعست عن أداء رسالتها المقدسة.

وأيا كان رأينا أو موقفنا من الجماعات الإسلامية أو الإسلام السياسى فإن المنطق الذى تقوم عليه يتعارض تعارض جوهرياً ومبدئياً مع المبدأ الأساسى للديمقراطية وهو تداول السلطة.

والمشكلة هى أن التاريخ الإسلامى زاخر بالحروب والمجازر والمواجهات الدامية بين فرق تصوّرَ كل منها أنها تطبق شريعة الله على الأرض وأن الآخرين مجرد كفار وزنادقة. فالاحتكام إلى الدين فى مجال السياسة يفتح الباب لحالة دائمة من القمع والقهر من قبل السلطة التى تمكنت بفضل قوتها المادية من السيطرة على مقدرات البلاد.



وقد ثبت أن مبدأ نقاء العنصر ونقاء الثقافة ونقاء الهوية هو من أخطر المبادىء المدمرة لأن المجتمع الذى يؤمن به يجنح إلى تصفية العناصر الأخرى والثقافات الأخرى والأفكار المختلفة فيحكم على نفسه بالضعف والاضمحلال. وحتى فى المجال

البيولوجى اتضح بالتجارب أن نقاء العنصر من خلال عدم التزاوج مع الغرباء يؤدى إلى انهيار السلالة. فبعض الأسر الحاكمة التى حاولت التزاوج فيما بينها اضمحلت وأصيبت بضعف الجينات وبأمراض وراثية جاءت بسبب عدم ضخ دماء جديدة.

وقد استمعت قبل استفتاء ١٩ مارس ٢٠١١م إلى أحد أعضاء اللجنة التى وضعت التعديلات على الدستور يدافع عن الشروط الخاصة بالرئيس الجديد وخاصة ألا يكون متزوجاً من أجنبية فكان كلامه يدل على أنه لا زال أمامنا طريق طويل لتقبل التطور الفكرى الذى طرأ على دول العالم المتقدم ولا زلنا نتخبط فى دوامة قناعات تعداها الزمن ونتمسك بها ونزايد عليها ونتهم من لا يتقبلها بالخيانة الوطنية والتنازل عن الهوية.

فقد كانت حجة هذا القاضى الفاضل أن الزوجة الأجنبية لها فكر مختلف وثقافة مختلفة ولا بد أن تؤثر فى المنزل على زوجها وأولادها وبالتالى فإن الرجل المتأثر بالفكر الأجنبى لايصلح لتولى منصب قيادى فى مصر.

وهذا الفكر المتخفى تحت عباءة الوطنية والالتزام بالهوية المصرية غير موجود فى الدول المتقدمة. فالرئيس الأمريكى باراك أوباما أبوه رجل كينى مسلم مات دون أن يحصل على

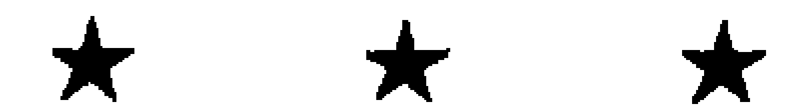
الجنسية الأمريكية ثم تزوجت أمه من رجل أندونيسى مسلم وعاش باراك طفولته فى اندونيسيا وتأثر بالثقافة الإسلامية هناك.

وهناك وزراء من أصل اجنبى وعربى فى دول أوروبية كان منهم على سبيل المثال لا الحصر رشيدة داتى التى كانت تتفاخر بأن والدها عامل مغربى وأمها مغربية لا تجيد القراءة والكتابة وقد ولدت رشيدة مغربية ثم حصلت على الجنسية الفرنسية ولم يدر بخلد أحد بفرنسا أن يقول عنها إنها "متأثرة بثقافة أجنبية".

وماذا عن الرئيس الفرنسى نيكولا ساركوزى الذى تزوج بعد توليه الحكم بشهور قليلة من سيدة إيطالية هى كارلا برونى ولم يعترض أحد من منطلق أنها ستؤثر على قراراته وأن ارتباطه بها سيجعله أقل حرصا على مصالح فرنسا أو يلقى بظلال من الشك على وطنيته؟

وفى كل الدول المتقدمة لا توجد أية قيود على الزواج من أجنبيات بالنسبة للدبلوماسيين أو المسئولين كما هو الحال عندنا. وأعرف شخصيا سفراء لفرنسا زوجاتهم يحملون جنسيات عربية ولم يدر بخلد أحد التشكك فى إخلاصهم لفرنسا وانتمائهم لمبادئها.

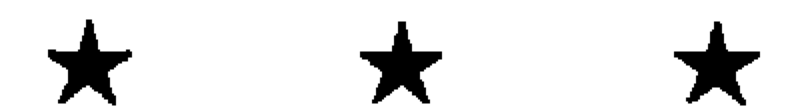
لكننا لا زلنا محكومين بعقلية متخاصمة مع التطور ومع قيم الديمقراطية التى نتحدث عنها باللسان ثم ندمر مبادئها بالأفعال.



وفى الأنظمة الديمقراطية عندما ينجح الرئيس أو الحكومة فإن الشعب يعتبر أنه جزء من هذا النجاح نظرا لأنه أحسن اختيار الشخص أو الأشخاص أو الحزب المناسب لقيادة الدولة فى تلك المرحلة.

والعكس صحيح. فإنه إذا أخفق الرئيس - أو الحكومة فى حالة النظام البرلمانى - فإن الشعب يستشعر أنه يتحمل مسئولية فى هذا الفشل لأنه أساء الاختيار ولم يضع الرجال والنساء المناسبين فى مواقع المسئولية. وفى كل الأحوال فإن الشعب لا يشعر بأنه مغلوب على أمره وأنه ضحية أو لعبة بين أيدى الأقدار أو أن الله غاضب عليه إذا فشل الحاكم وراض عنه إذا نجح. لا.. إنهم يدركون أنه إذا كانت هناك مشكلات سواء اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها وإذا كان المجتمع لم ينهض ويتطور كما ينبغى فالسبب يرجع لسوء إدارة من فى الحكم.. لكن هؤلاء الذين فى الحكم لم يصلوا إلى السلطة إلا بإرادة الأغلبية الشعبية.

فالمسئولية إذا مشتركة وجماعية وهذا يتواءم مع فكرة أن كل فرد من أفراد المجتمع يتملك جزءاً من البلاد ويتحمل جانباً من المسئولية عما يجرى فيها.



ومن أخطر محاذير الديمقراطية كذلك هو احتمال الجنوح إلى الغوغائية. فاختيار الأغلبية ليس بالضرورة الاختيار الأمثل ولا الأصلح بل إن هيمنة الحاكم الفرد قد تكون أفضل على المدى القصير. ومن هنا جاءت فكرة المستبد العادل التى لا زال البعض يروج لها فى هذه الأيام. لكن التجربة أثبتت أن الاختيار الخاطىء للشعب أفضل من الحاكم المفروض عليه. فالشعب قد يخطىء فى أول اختيار وثانى اختيار لكنه بعد ذلك يتمرس ويفهم رجال السياسة ويستطيع أن يميز. وحتى إن لم يستطع فإن النظام الديمقراطى يتيح الفرصة للتغيير والتخلص من الرئيس ورئيس الوزراء ومن أعضاء البرلمان.

آن الأوان بعد ثورة ٢٥ يناير أن نثق فى حكم الشعب لأنه فى النهاية هو المعيار الوحيد لضمان الاستقرار ووجود سلطة ديمقراطية تعمل للمصلحة العامة وليس لصالح طبقة أو فئة مستفيدة تطحن كل الآخرين.

الأمل فى الشعوب

إذا كنا جادين فى التقدم بطريق النمو والديمقراطية مع استغلال زخم الثورة فعلينا أن نعترف بأننا كشعب نمتلك طاقات هائلة لكنها مهدرة بل الأخطر أنها موجّهة فى الاتجاه المعاكس لمصالحنا. وأنا مقتنع بأن السبب الأساسى المعرقل لاستغلال إمكانياتنا الضخمة هى عيوب ونواقص وشوائب فى الشخصية المصرية تراكمت على مدى مئات السنين وتفاقمت خلال الأربعين عاما الماضية. وقبل أن أعدد هذه العيوب فمن واجبى أن أستعرض معك أيها القارىء الكريم تلك الصفات التى تجعل الحياة فى مصر عذبة وجذابة برغم مرارتها. فالمصرى يتميز بالذكاء الفطرى وطيبة القلب وروح التضامن بين أفراد الأسرة والجيران والكرم والميل التلقائى لمساعدة الغير فى وقت الحاجة وخفة الظل والبعد عن العنف وسفك الدماء وتحمل صعوبات الحياة بصدر رحب ومواجهة المشاكل بابتسامة الرضا. وباختصار فإن الإنسان المصرى لديه مخزون حضارى وطاقات لا حصر لها لكنها مكتومة ومحبطة ومقموعة بفعل عيوب فى الشخصية الجماعية.

لكنه إذا كنا مخلصين فى سعينا للتقدم واللحاق بركب الدول الكبيرة وعودة مصر إلى المكانة التى تستحقها بين الأمم فإنه علينا أن نبدأ بالمكاشفة والمصارحة ولا نكتفى بالتغنى بصفاتنا الحميدة. فقد شابت الشخصية المصرية خلال تاريخها الحديث عيوب مخيفة بعضها كان متوارياً وبعضها كان موجوداً فى كافة شعوب العالم. لكن هذه العيوب زادت وتفاقمت واستشرت فى الضمير الجماعى خلال الأربعين عاماً الماضية. وقد اجتهدتُ فى الفصول السابقة فى تحليل بعض هذه العيوب ومنها التطرف والتعصب والتشبث بالرأى وعدم احترام الأقليات والإيمان بالقدرية السلبية والتمسك بالخرافات والخزعبلات. ومن خصائص المصرى اليوم أنه يشك فى الشحاذ الذى يمد يده فى الشارع ويتهمه بأنه مليونير متخفى.. ثم يؤمن بالدجّال الذى يضحك على عقله ويوهمه بأمور خيالية.

لكن هناك عيوبا أخرى لا تقل أهمية من أبرزها إدمان الكذب والتورية والفهلوة وعدم الجدية فى أداء الواجبات وغياب الالتزام والتحايل على القانون ورفض النظام والانضباط والهروب من تحمل المسئولية بالإضافة إلى الاستهتار و"التهريج" فى أداء العمل. والطامة الكبرى أننا لسنا واعين لهذه العيوب وننكرها ونتنصل منها ونكره من ينبهنا لها.. ولا ندرك أنها هى التى تقف

حائلا كالسد المنيع أمام التقدم والرقى وأن الحكام كانوا دائما يشجعون استشراء هذه النزعات السلبية فى الشعب حتى يتمكنوا من السيطرة عليه.

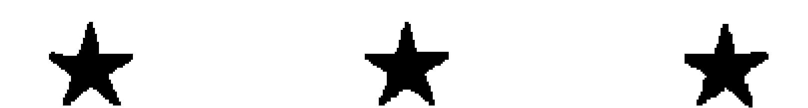
والشخصية المصرية الحالية أصبحت شديدة التشاؤم والتفاؤل والذعر من الحسد والعين بطريقة تكاد تكون مَرَضية وكلها رواسب من عصور ماضية. وإذا سألنى أحد وما علاقة هذا بالديمقراطية والتقدم؟ أقول إن اتخاذ مواقف وقرارات بناء على مواقف غيبية وخيالية يؤثر بالتأكيد فى صحتها سواء فى الانتخاب أو فى أى موقف آخر.

ولم تكن هذه العيوب موجودة بهذه الصورة الكاريكاتيرية فى الشخصية المصرية قبل التدهور الثقافى الذى قمت بتحليل أسبابه من قبل. وفى ١٤ أكتوبر ١٩٥٠م كتب محمدِ التابعى مقالا فى جريدة الأخبار بعنوان "سمعة مصر فى خبر كان". وهذا العنوان غير وارد فى الصحافة المصرية الآن وسوف يستهجنه الجميع وينفر منه القراء ويرتجف منه المسئولون عن التحرير كما سيثير الجزع والتشاؤم بين الناس.

والسبب أن المجتمع أصيب بالهشاشة النفسية وفقدان الثقة بالنفس وهو دائماً فى حاجة إلى أن يطمئن نفسه ويمنيها ويبعث

فيها الأمل والتفاؤل بالكلام المرسل والعبارات المحفوظة وليس بالعمل والاجتهاد.

وهناك نظرية فى علم النفس تسمى "طريقة كويه" فكرتها أن يقف الشخص الذى يفقد الثقة بنفسه أمام المرآة ويردد "أنا قوى.. أنا قوى". وأعتقد أننا منذ أكثر من ثلاثين عاما نطبق هذه الطريقة دون أن ندرى.



وقد يغضب هذا الكلام بعض المزايدين الذين يرددون أن الشعب المصرى هو اعظم شعوب العالم وأكثرها ذكاء وألمعية وجدية وكلها صفات ليست موجودة بهذه الصورة لا فى الشعب المصرى ولا فى أى شعب من شعوب العالم. فلسنا أعظم شعوب العالم ولا أقوى بلاد الدنيا. كنا كذلك فى يوم من الأيام فى العصور القديمة ومن الممكن أن نكون كذلك ثانية. لكننا الآن بعيدون عن هذه الأوصاف بسنوات ضوئية ولن تنفع الكلمات والشعارات والمزايدات فى تغيير الواقع.

علينا أن نواجه أنفسنا ونطرح سؤالا محددا: كيف ولماذا وصلنا إلى هذه الدرجة من التخلف والانحطاط الحضارى؟ لا بد أن هناك أسبابا موضوعية ولا يكفى إلقاء اللوم على نظام الحكم السابق وإن كان يتحمل ذنوباً لا حصر لها. علينا أن نقسو على

أنفسنا إن كنا نريد النهوض بأسرع وقت ممكن. علينا أن نعمل بجد وعزيمة وجلد حتى نكون جديرين بالانتماء إلى "مصر" ومستحقين للقب "مصرى" الذى كان ولا يزال له سحر واحترام فى العالم أجمع بسبب التاريخ أولا ثم بفضل ثورة ٢٥ يناير حالياً.

★ ★ ★

وعندما خطوت خطواتى الأولى فى بلاط صاحبة الجلالة فى نهاية الستينات كان رئيس الأهرام محمد حسنين هيكل ودار الهلال أحمد بهاء الدين والمصور فكرى أباظة والأخبار محمود أمين العالم وروز اليوسف كامل زهيرى وآخر ساعة يوسف السباعى. وكل واحد من هؤلاء صاحب قلم وصاحب موقف معروف من اليسار الماركسى مثل محمود العالم إلى الاشتراكى العروبى مثل أحمد بهاء الدين إلى الليبرالى الذى يميل لليسار مثل هيكل إلى الليبرالى الذى يميل إلى اليمين مثل يوسف السباعى وفكرى أباظة.

وعندما جاء السادات إلى الحكم وسلك طريقاً سياسياً يتناقض مع قناعات غالبية الكتاب والمثقفين بدأ تدهور مستوى رؤساء التحرير حتى وصلنا إلى أحط الدرجات وهم رؤساء التحرير قبل ٢٥ يناير ٢٠١١م. لم يكن واحد فيهم كاتب مرموق ينتظر الناس مقالاته ولم يكن لأى منهم موقف معروف إزاء قضايا

مصر والعالم العربى. ومرة أخرى لا أتحدث عن رؤساء تحرير الصحف المسماة بالقومية فقط وإنما ينطبق هذا الكلام على جميع رؤساء تحرير الصحف. وإن كنت مخطئا فلينبّهنى أحد إلى كتاب هام أو رأى خلاق صدر لأى واحد من هؤلاء ربما لم أنتبه إليه، فى حين أن رؤساء تحرير الستينات لا زالت كتبهم وآراؤهم متداولة حتى الآن ولا زالت أسماؤهم ترن أصداؤها فى كل مكان مع أن معظمهم قد وافته المنية منذ سنوات طويلة.

★ ★ ★

وأستطيع أن أملأ صفحات جريدة يومية بالأخطاء والمعلومات غير الدقيقة التى يقع فيها الإعلام يومياً سواء من الضيوف أو من المذيعين ومقدمى البرامج أو كتاب الصحف والمجلات. وسأكتفى بمثال واحد لواحدة من أفضل الإعلاميات المصريات وهى مقدمة برنامج "العاشرة مساء" على قناة دريم.

ففى معرض روايته لأحداث اغتيال والده فى ٦ أكتوبر ١٩٨١م قال جمال أنور السادات إنه عندما تأكد من الوفاة اتصل بحسنى مبارك وقال له "ياسيادة النائب..." فقاطعته السيدة منى الشاذلى بملاحظة لا محل لها حيث قالت "توجهتَ إليه بلقب سيادة النائب مع أنه فى هذه اللحظة كان رئيساً للجمهورية".

ومعنى هذا السؤال أنها مقتنعة بأنه فى لحظة وفاة السادات فإن نائبه مبارك يصبح أوتوماتيكياً رئيساً للجمهورية. وهذا كلام بعيد تماماً عن الصحة ويدل على عدم دراية بأبسط قواعد انتقال السلطة فى الدستور المصرى. فالدستور فى ذلك الوقت كان ينص على أنه فى حالة تغيب الرئيس تغيباً نهائياً يتولى رئيس مجلس الشعب منصب الرئيس المؤقت ويدعو إلى انتخابات رئاسية فى غضون ستين يوماً.

وإذا كان العرف عندنا كان أن "يُنتخب" أو يفرض نائب الرئيس فهذا أمر لا علاقة له بالدستور ولا بالقانون. وبالتالى فمبارك لم يصبح رئيساً لحظة وفاة السادات وإنما كان الرئيس المؤقت هو صوفى أبو طالب رئيس مجلس الشعب آنذاك.

وهذا خطأ يستحيل أن يقع فيه مذيع فى أى دولة متقدمة وإذا وقع فيه فإن ضيفه سوف ينتفض ويصححه على الفور.. وإن لم يصححه الضيف فإنه سترتفع أصوات من كل مكان تشير إلى هذا الخطأ. لكنه فى حالتنا هذه مرّ الموضوع مرور الكرام ولم يعلق جمال السادات ولا غيره.

وطبعاً سيتصدى البعض قائلين: هذا خطأ بسيط لا يقدم ولا يؤخر ولا يدل على شىء ولا يستحق حتى أن يذكر. وأجيب: بل له دلالة كبيرة وهو أيضاً فارق من الفوارق الفاصلة بين التقدم

والتأخر التى تحدثت عنها وأعطيت مثال المسمار وعامل مصنع الطائرات.

★ ★ ★

ولا يمكن أن أختم هذا الكتاب دون أن أتعرض فى عجالة للأوضاع التى تعيشها مصر فى الشهور الأولى بعد الثورة. وفى أول مقال لى بعد خلع مبارك طالبت بفتح باب الترشيح لرئاسة الجمهورية فوراً ويلى ذلك اختيار هيئة لصياغة دستور جديد ثم فى النهاية نصل إلى مرحلة إجراء انتخابات تشريعية وهو السيناريو المنطقى والآمن وهو الذى حدث فى عام ١٩٢٢م - ١٩٢٣م بعد أن أصبح فؤاد ملكاً بدلاً من سلطان.

ولم أكن أقصد أن يجرى انتخاب الرئيس فوراً بل كنت أرى أن الأفضل تأجيل ذلك إلى نهاية عام ٢٠١١م حتى تكون هناك فسحة من الوقت لا تقل عن عشرة أشهر لإتاحة الفرصة للمرشحين من أجل عرض برامجهم وأفكارهم على الشعب وهى عملية لم تحدث من قبل وليس لديهم ولا لدينا أية خبرة بها.

وكانت فكرتى أن مجرد فتح باب الترشيح وانطلاق الحملات الانتخابية كان سيؤدى إلى خلق ديناميكية سياسية وجدلية وزخم لم يعرفها الشارع المصرى طوال تاريخه وظلت مؤجلة منذ خمسة آلاف سنة.. كان سيؤدى إلى مناخ جديد يشعر فيه المواطن بأنه

يشارك فى تحديد الأولويات والحلول لتحسين مستوى معيشته.. كان سيؤدى إلى مناخ صحى يغير الكثير من طبائع الإنسان المصرى.

ولو فتحنا باب الترشيح للرئاسة لظهر المرشحون على شاشات التلفزيون وفى الصحف ولفتح المجال للتحاور وتبادل الأفكار وتناطح الآراء حول القضايا الحقيقية للمجتمع وليس القضايا الوهمية التى كانت الأنظمة السابقة تلهى بها الناس.

كان من الممكن أن تطرح للمرة الأولى قضايا مثل البطالة وغلاء الأسعار والمواصلات والضرائب على الدخل والتضخم وعلاقاتنا مع العالم العربى وغير ذلك من القضايا التى تمثل القلب النابض للحياة السياسية فى الدول الديمقراطية. كانت الصحف ووسائل الإعلام والفيس بوك وكل الناس فى الأماكن العامة والمنازل ستدخل فى مناقشات وحوارات مستمرة حول موضوعات ظلت حكرا على الطبقة الحاكمة وحدها طوال مئات السنين وكان من الممكن أن يتعلم الشعب المصرى خلال تلك الأشهر ما لم يعرفه فى تاريخه.

لكن ما حدث هو عكس ذلك تماماً. فالجدل والحوار منذ رحيل مبارك ظل منصباً على مشكلات كاميليا شحاتة ووفاء قسطنطين وهل هما محبوستين فى إحدى الكنائس أم لا ؟ ودار

اللغط حول عبير التى أسلمت أو لم تسلم، وتزوجت أم لم تتزوج؟ وتركز اهتمام الجميع على مآسى حرق الكنائس وتدمير الأضرحة والحجاب والنقاب. فهل المطلوب أن يظل الشعب المصرى ملهيا بهذه الأمور؟

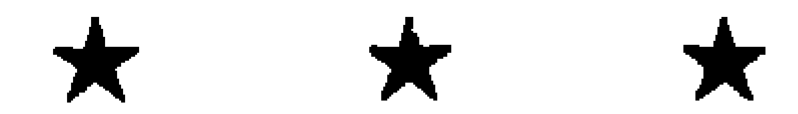
★ ★ ★

ما يحدث فى كل الدول الديمقرايطة أن الجدل والحوار ينصبان حول القضايا التى تمس معيشة المواطن وتؤثر على حياته اليومية من المأكل والملبس والمواصلات وغير ذلك. وهناك مواقف معروفة لليمين واليسار فى العالم أجمع. فاليمين يميل إلى خفض الضرائب وتخفيض سعر الفائدة فى البنوك بهدف الحث على الاستثمار، كما أن فلسفته السياسية تقوم على تقليص دور الدولة وميزانيتها وتدخلها فى الحياة العامة كما يتخذ مواقف متشددة فى القضايا الاجتماعية مثل الإجهاض وتغليظ العقوبات.

أما اليسار فهو يزيد القيود على عمليات فصل العاملين ويشجع على الادخار لأنه يمثل الأمان بالنسبة للمواطنين ويسعى إلى رفع الضرائب وخاصة التصاعدية التى تمس الثروات الكبيرة، كما يسعى لسد العجز فى ميزان المدفوعات ويحارب

التضخم أكثر من اليمين ويميل إلى زيادة دور الدولة فى الحياة العامة.

تلك هى مجرد نماذج من القضايا التى كان من المفترض أن يطرحها علينا الإعلام المصرى منذ ١١ فبراير بدلاً من المناقشات العبثية التى نشاهدها ليل نهار فى التلفزيون والتى تشبه المناقشات البيزنطية حول جنس الملائكة وهل الملاك ذكر أم أنثى؟



والسيناريو المنطقى كان أن يتم فى البداية انتخاب رئيس لمدة أربع سنوات.. وأقول وأنا مطمئن أنه لا يوجد أى خطر أن يتحول هذا الرئيس إلى دكتاتور أو حاكم متسلط بعد أن رأى "رأس مبارك الطائر" مثلما تعلم الثعلب الحكمة من "رأس الذئب الطائر" فى كليلة ودمنة.

لكن الأهم من ذلك هو أن تكون القوات المسلحة الضامن لتطبيق الدستور بمعنى أنه لو جاء حاكم أو حزب يسعى لاحتكار السلطة فإن مهمة القوات المسلحة هى التصدى له وإجباره على احترام الدستور وهو ما لم يحدث مع السادات ومبارك. وقد قامت تركيا بتنفيذ هذه التجربة بنجاح طوال خمسين

عاماً. ولأن الجيش المصرى يحظى بمصداقية واحترام لدى الشعب فإنه الجهة الوحيدة الكفيلة بأن تضطلع بهذه المهمة.

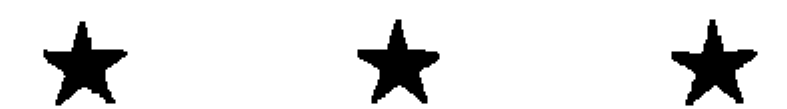


وقد قلت فى مقالى الأول إنه من العبث أن نبدأ بالانتخابات التشريعية طالما لا توجد أحزاب فى مصر لأن الانتخابات التشريعية هى انتخابات أحزاب أولاً وأخيراً وليست انتخاب شخص يجسد طموحات وآمال الأمة كما هو الحال بالنسبة لرئيس الجمهورية.

لذلك فأنا بصراحة لا أفهم المنطق وراء السيناريو الذى اختاره المجلس العسكرى وأخشى أن يدخلنا فى دوامة سياسية لا أدرى كيف سنخرج منها. فالبدء بالانتخابات التشريعية فى وضع ليست به أحزاب ذات مصداقية ولا رجال سياسة معروفين غير رجال الحزب الوطنى القديم قد يعطى على طبق من فضة أكبر فرصة تاريخية للتيارات الإسلامية والاتجاهات المحافظة والمتشددة لكى تفوز بأكبر عدد من المقاعد وتكون لهم الكلمة العليا فى البرلمان.

والغريب أن البرلمان القادم هو الذى عُهد إليه باختيار لجنة صياغة الدستور وبالتالى فإن الدستور المقبل مرشح لأن يكون ذات صبغة محافظة وإسلامية سياسية قوية. ثم يأتى بعد ذلك

الرئيس المنتخب فى جو سياسى مشحون ويكون مكتوف اليدين وأسيرا للوضع الذى فرض عليه ولن يكون أمامه سوى الخضوع للتيار السياسى الغالب أو فى أحسن الفروض أن يقبل بتنازلات ضخمة لإرضاء الإغلبية أو القوة المهيمنة على البرلمان فى ظل ظروف لا علاقة لها بالديمقراطية لأن القوى المسيطرة لا تمثل أحزاباً ذات اتجاهات معروفة وإنما توجهات محافظة ومنغلقة راغبة فى أن تفرض وجهة نظرها ولا تعرف معنى الحياة السياسية.



وأكثر ما يثير قلقى أن المجتمع المصرى أصبح محافظاً بدرجة كبيرة ويميل إلى التشدد والانغلاق والانكفاء على القيم التقليدية البالية التى تعداها الزمن. ونحن شعب سريع التأثر وسريع الهتاف والانفعال. وقد رأيت الجمهور الذى حضر جلسة المحكمة التى قضت بحل الحزب الوطنى فى منتصف أبريل ٢٠١١م فشاهدت الناس يصفقون ويهللون ويرقصون فرحا بهذا القرار.. لكن الوجوه والأشكال والسِحَن التى رأيتها كانت شبيهة بتلك التى كانت تهلل وتطبل وتزمر تأييداً للحزب الوطنى قبل ٢٥ يناير. فالمواقف كثيراً ما تتغير مع الظروف طالما أنها تقوم

على العواطف والانفعالات والشحن المعنوى والنوايا الحسنة وحدها.

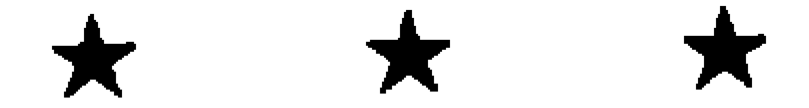


وفى عصر النهضة الأوروبية وعصر التنوير التالى له واللذين مهدا النفوس وعبَّدا الطريق للديمقراطية كان دور الكتاب والمفكرين أساسيا فى محاربة كافة المفاهيم والسلوكيات الحاجبة للحريات العامة والحقوق الشخصية مثل التعصب والقدرية السلبية ورفض الانضباط وغياب حكم العقل. وبالإضافة إلى المفكرين الذين وضعوا الأسس الفلسفية والتشريعية للديمقراطية مثل كانط ومونتسكيو وروسو كان هناك كتّاب ومبدعون مثل فولتير وشيكسبير وموليير رصدوا عيوب الناس فى عصرهم وسعوا لنشر قيم التسامح والتآخى وحب الحرية وإعلاء الحقوق الشخصية. ولولا هؤلاء لربما تأخرت الديمقراطية لسنوات أو حتى قرون طويلة قبل أن تسود فى المجتمعات الغربية أولا ثم فى العديد من دول العالم بعد ذلك بفضل هؤلاء الرواد الذين أدركوا بالسليقة الأخلاقيات التى يجب أن تحكم المجتمع العادل والمستقر الذى ينعم فيه الناس بالمساواة والحرية.

ونحن الآن فى حاجة إلى من ينشر فى المجتمع المصرى والعربى هذه القيم العالمية التى ليست غائبة عن ثقافتنا لكنها فى

حاجة إلى إعادة صياغة وبلورة حتى تلائم العصر الحالى. فقد تعرضنا خلال أربعين عاما إلى عملية غسيل مخ مبرمجة فى وسائل الإعلام من أجل تثبيت قيم ومثل الخضوع وطاعة أولى الأمر وكراهية الغير وعدم التسامح والخوف من كل جديد على أساس أنه بدعة. وكانت هذه الرسالة متخفية تحت ستار الدين والدين برىء منها. تعرض العقل المصرى خاصة من خلال شاشات التلفزيون إلى حض صريح على الدروشة الكاذبة والتضليل والتزييف واللوع من خلال الكلمات المعسولة التى يطلقها من يبكون تأثرا ويبللون لحاهم بالدموع.

لكن ما يجعلنى متفائلاً هو أن ثورة ٢٥ يناير قضت نهائيا على عصر السلطة المفروضة على الشعب ولن يقبل الشعب المصرى بديلا عن اختيار من يحكمونه عن طريق الانتخاب.



كان من الممكن أن أكتب كتاباً أقول فيه إن المستقبل الزاهر فى انتظارنا دون بذل أية جهود لأن الشعب المصرى هو أعظم شعوب العالم وأن المجلس العسكرى يقود المرحلة الانتقالية بحكمة وبصيرة نافذة وأن كافة المشكلات التى تواجهنا هى نتيجة مؤامرات من الخارج وأن عبقرية الشعب المصرى قادرة على تذليل كل الصعاب فى لمح البصر.

كان ذلك سيريح الغالبية وكنت سأتلقى التهانى. لكنى آثرت أن أبحث عن الجانب الخفى الذى يرفض الناس إلقاء الضوء عليه لأن ذلك فى رأيى هو السبيل الوحيد للتطور. والخلاصة هى أن العقبة الكبرى أمام التقدم والديمقراطية تكمن فى العيوب والنواقص والطبائع السلبية التى قمت بشرحها وتحليلها والتى تكبل عقل الإنسان المصرى وتمنعه من الارتقاء. وقد أدرك الرائد الكبير عبد الرحمن الكواكبى هذا البعد حين ألف فى نهاية حياته كتابه الشهير "طبائع الاستبداد".

★ ★ ★

وأذكر عندما التحقت بأمانة منظمة اليونسكو فى باريس عام ١٩٨٠م أن الجدل الدائر وقتها كان حول المفاضلة بين حرية الشعوب وحرية الفرد. وكانت هناك معركة بين المدير العام آنذاك السنغالى أحمد مختار امبو وبين الدول الغربية.. وكان الغرب مع حرية الفرد طبعاً.. وكنت أنا شخصياً وقتها مؤمناً إيماناً راسخاً بحرية الشعوب لأننى ابن مرحلة الخمسينات والستينات وهى مرحلة تحرر مصر والعالم العربى من الاستعمار وعشت حلم الاستقلال الكامل بعد قرون من الخضوع لإرادة الأجنبى.

واليوم بعد أربعين عاماً تغيرت الأوضاع والمواقف وأصبحت حرية الفرد هى الأساس وحرية الفرد هى التى تقود إلى حرية المجموع وهذا هو الاختلاف الجوهرى بين ثورة ٥٢ وثورة ٢٠١١. فالأولى قامت من أجل حرية الشعب المصرى والثانية قامت من أجل حرية الإنسان أو الفرد المصرى.



لقد أثبتت ثورة ٢٥ يناير أن التطلع إلى قيم الحرية والكرامة والمساواة ليست حكراً على شعب دون آخر ومجتمع دون مجتمع، ولا يختلف فى ذلك مسلم ومسيحى أو أبيض وأسود أو رجل وامرأة. إن مثل هذا التطلع غريزة فطرية كامنة فى أعماق اللاوعى الإنسانى وظلت القوى الحاكمة فى مصر تقمعها لآلاف السنين عن طريق القوة الباطشة وعن طريق تشجيع أفكار وفلسفات تنشر الاستكانة والاستسلام للأمر الواقع والإيمان بأن العالم غير قابل للتغيير وأن إرادة الله تفرض طاعة الحاكم وعدم الخروج عليه.

لكن غريزة التطلع إلى الحرية هى الأقوى وهى التى تنتصر فى النهاية.. وقد تفجرت كالبركان الهادر فى مصر وفى الوطن العربى مع بداية ٢٠١١م وانطلقت الطاقات المكبوتة لتؤكد أنه ليس محكوما على العرب أن يعيشوا تحت أحذية الطغاة وأن

يرتعدوا من سيوف الانكشارية وأن يخفضوا الرؤوس أمام من نصبوا أنفسهم أسيادا وما هم فى حقيقتهم إلا عبيد وأقزام كما وصفهم المتنبى حين قال:

سادَاتُ كلّ إناسٍ من محاسنهمْ   وسادة المسلمين الأعبدُ القَزَمُ

هذا عن السادة.. أما الشعوب فهى الأمل..

أعطوا الشعوب العربية فرصتها فى الحرية والديمقراطية..

أعطوا الشعب المصرى فرصته.. وسترون العجب.

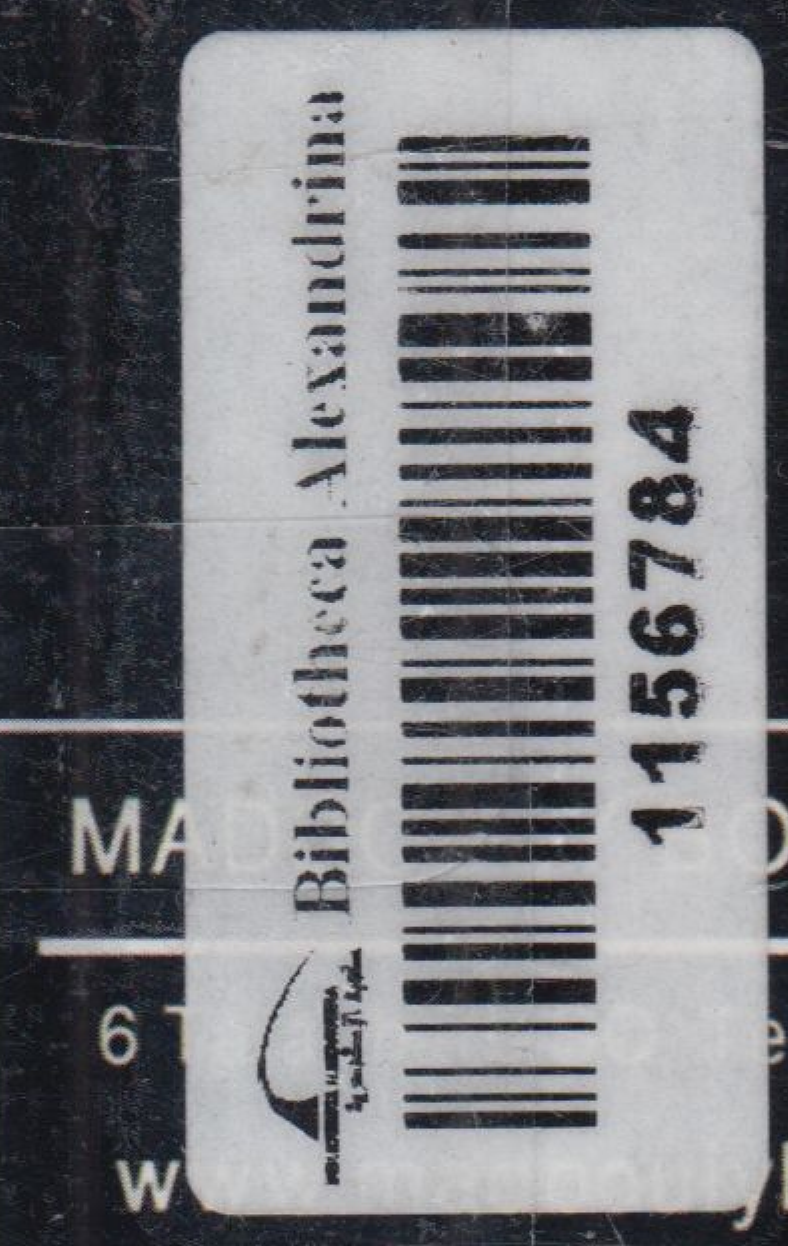
الفهرس

مستقبل مصر بعد الثورة

من خلال استعراض سريع لتاريخ الثورات على الأنظمة الدكتاتورية فى العالم يثبت المؤلف أن ثورة ٢٥يناير هى أول ثورة تقوم فى مصر منذ ستة آلاف سنة من أجل الحرية والكرامة وسيادة كلمة الشعب.

لكن الديمقراطية لن تتحقق بقرار شعبى أو رسمى ولن تتحقق بسهولة لأن ثقافتنا العربية الإسلامية لا تعرف الديمقراطية بالمعنى الحديث للكلمة بل إن ثقافتنا تحمل بذور التصادم مع أبرز مبادىء الديمقراطية كما يثبت المؤلف بالأدلة الملموسة. وسوف تحتاج مصر إلي سنوات طويلة حتى يستقر بها نظام ديمقراطى يفتح الباب لعصر جديد تشرق فيه شمس الحرية والعدالة والمساواة بتن الجميع.

وفى فصل بعنوان "علم المباركولوجيا" يروى المؤلف بعض الحكايات والمعلومات التى تنشر لأول مرة عن بعض رموز نظام الحكم فى عصر مبارك.



مكتبة مدبولى
MAD... BOOKSHOP
٦ ميدان طلعت حرب- القاهرة - ت : ٢٥٧٥٦٤٢١
6 T... Tel:25756421
www...ybooks.com - info@madboulybooks.com